النصب على نزع الخافض في القرآن الكريم
قراءة جديدة ودراسة تطبيقية لشواهد قرآنية مختارة

م.د. عبد الجبار فتحي زيدان
قسم اللغة العربية
كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: 2011/11/24 ؛ تاريخ قبول النشر: 2012/5/3

ملخص البحث:

الفعل المتعدي في اللغة العربية ، إمَّا أن يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه، أو بحرف الجر، وقد يُحذَف حرف الجر هذا قبل الاسم في مواضع ؛ فينتصب الاسم بعد الحذف ؛ لذلك يُعرب منصوبًا على نزع الخافض، وورد مثل هذا النصب في اللغة والقرآن الكريم؛ وهذا ما اصطُلِح عليه في كتب النحو بالنصب على نزع الخافض، وقد أعددتُ هذا البحث ؛ لدراسة هذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم، لكن بطريقة تختلف عن الدراسات السابقة ؛ إذ هي دراسة قائمة على عدِّ القول بهذا النصب بدعة نحوية، وعلى أساس أنَّه ليس في القرآن الكريم اسم منصوب على نزع الخافض.

Subjunctive Mood on Avulsion of the Object in the Holy Quraan
A New Reading and Applicative Study for Chosen Quranic Evidences

Lect. Dr. AbdulJabbar Fathi Zeydan
Department of Arabic Language
College of Basic Education / Mosul University

Abstract:

The verb which takes more than one object in Arabic, eather takes the object by itself, or by a preposition which might be omitted before the noun in certain positions which makes the noun in its subjunctive mood. So, this noun is to be parsed as subjunctive mood on avwsion on the objective. Such kind of subjunctive mood is mentioned in the language and Holy Quraan, and it is called, in the grammar books, the subjunctive mood on avulsion on the object, this research is prepared by the researcher to study this linguistic phenomenon in the Holy Quraan but in away different from those tackled in other studies.

This research is a study based on treating the subjunctive mood as a grammatical heresy, and on the basis that there is no subjunctive noun in the Holy Quraan on the avulsion of the object.

المقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، فقد كثر ما كتب الباحثون المحدثون في موضوع النصب على نزع الخافض، على أنَّه من المواضيع النحوية الأصيلة، تقليدًا للنحاة القدامى، وهو في الحقيقة قول مختَلَق، ومصنوع، ترتَّب على الأخذ به في إعراب القرآن وتفسيره مآخذ، ومن المعلوم أنَّ القرآن الكريم أُعرِب وفُسِّر استنادًا إلى القواعد النحوية التي دُوِّنتْ في كتب النحو ، فتكون المآخذ التي وقع فيها المعربون والمفسرون، مصدرها وأساسها أقوال النحاة، لذلك كان من البديهي أن أنسبها إليهم جميعًا على حد سواء.

ولمَّا كان موضوع البحث يتعلق بدراسة قضية نحوية في القرآن الكريم ، تطلَّب هذا الأمر دراسة هذا الموضوع في كتب النحو ، وتبيَن من خلال هذه الدراسة أنَّ النحاة قسَّموا النصب على نزع الخافض على قسمين : قياسي ، وسماعي، وذهبوا إلى أنَّ السماعي ، منه ما هو مُطَّرَد، ومنه ما هو غير مُطَّرَد ، وأدخلوا ضمن هذا الباب المفعول لأجله،

ومن أجل أن أستوفي هذه المسائل بالدراسة ، كُلاً على حدة ، اقتضى بحثها في خمسة مباحث، جعلتُ عناوينها على النحو الآتي :

1-النصب على نزع الخافض في كتب النحو .

2-النصب على نزع الخافض القياسي في القرآن الكريم .

3- النصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد في القرآن الكريم .

4-النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرَد في القرآن الكريم .

5-المفعول لأجله والنصب على نزع الخالفض .

وأنهيتُ بحثي بخاتمة أجملتُ فيها المآخذ والنتائج .

المبحث الاول

النصب على نزع الخافض في كتب النحو

المطلب الأول

التعريف بالنصب على نزع الخافض

الفعل عند النحاة ، إمَّا أن يتعدى فاعله الى مفعوله بنفسه ، أو بحرف الجر ، وقد عرفت ((التعدية لغة : التجاوز، يقال: عدا طوره، أي : جاوزة ، وفي الاصطلاح : تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به)) [1]

(1) شرح التسهيل للمرادي ص 436 ، وينظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ص 133-134 .

قال سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدَّى إلى الثاني ، كما تعدَّى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدًا درهمًا ، وكسوت بشرًا الثياب الجياد ، ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَ الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل: **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا)(الأعراف: 155}** وسميته زيدًا ، وكنيَّتُ زيدًا أبا عبد الله ، ودعوته زيدًا ، إذا أردتَ (دعوته) التي تجري مجرى (سميته) ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر، لم يجاوز مفعولاً واحدًا ، ومنه قول الشاعر :

أستغفرُ الله ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ [1]

وقال عمرو بن معديكرب الزُّبَيدي (من البسيط)

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ [2]

وإنَّما فُصِل هذا أنَّها أفعال ، توصل بحروف الإضافة فتقول : اخترت فلانًا من الرجال ، وسميته بفلان، كما نقول : عرَّفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، وأستغفرُ اللهُ من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومن ذلك قول المتلمس

آليتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُهُ والحَبُ يأكلُهُ في القرية السُّوسُ [3]

يريد على حَب العراق))[4] ومثل هذا قال المبرد[5]

بيَّن سيبويه أن المنصوب على نزع الخافض، هو غير المفعول به ، فالأول نحو: أعطى عبدُ الله زيدًا درهمًا ، وكسوتُ بشرًا الثيابَ الجيادَ، و (زيدًا) ، مفعول به أول ، و(درهمًا)، مفعول به ثانٍ، والثاني : نحو أستغفر اللهَ ذنبًا، وأمرتك الخيرَ ، و (ذنبًا) ، ليس مفعولاً به ثانيًا، بل هومنصوب على نزع الخافض، والتقدير: أستغفر الله من ذنب ، وكذلك (الخير) ، ليس مفعولاً به ثانيًا، بل هو أيضًا منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : أمرتك بالخير، وقال : ((وكما تقول: نُبِّئْتُ زيدًا يقول ذلك، أي : عن زيد ، وليست (عن) ، و(على) ها هنا بمنزلة الباء في قوله:(وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا) {النساء :

---

(1) البيت من البسيط ، ولا يُعرَف قائله ,

(2) النشب: المال الأصيل من نقود وماشية ، والبيت مختلف في قائله، وقد كثر ما استشهد به النحاة ، كالمبرد في المقتضب: 36/2 ، 86 ، 321 ، والزجاجي في كتابه اللامات ص 151 ، وابن هشام في المغني : 315/1، والسمين الحلبي في الدر المصون : 163/1 ، 327 ، 474/5 ، 273/6 ، 491 ، 184/7 ، والسيوطي في الأشباه: 71/2

(3) قائله المتلمس ، واسمه :جرير بن عبد المسيح الضُّبَعي 000 قوله : آليتُ: أي: حلفتُ على حَبِّ العراق أنِّي لا أطعمه الدهر ، مع أنَّ الحبّ متيسر يأكله السوسس ، وهو قُمَّل القمح ونحوه . ينظر : ديوانه ص 95، والمقاصد النحوية للعيني : 268/1 .

(4) الكتاب تحقيق هرون : 37/1–38 ، وتحقيق إميل بديع : 71/1 – 73.

(5) ينظر : المقتضب 35/2–36 ، 321/2.

79 ،166} ، و{الفتح : 48 } وليس بزيد؛ لأنَّ (عن) و(على)، لا يفعل بها ذاك، ولا بـ (مِن) ، في الواجب)) [1]

أكَد سيبويه أن حرف الجر المحذوف في باب النصب على نزع الخافض ، هو حرف جر أصلي، وليس حرف جر زائد كالباء في قوله تعالى (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا) {النساء 79} ؛ ولهذا فإنَّه إذا حذف نوي ووجب تقديره ، وهذا ما أوضحه السيرافي ، وهو يشرح كلام سيبويه بقوله: ((واعلم أنَّ الحروف التي يجوز حذفها على ضربين ، منها ما يحذف ، وهو مقدر منوي لصحة معنى الكلام ... ومنها مايكون زائدًا لضرب من التأكيد ... فإذا حذف لم يقدر ... نحو : ليس أخوك بزيد؛ لأنَّ معناه : ليس أخوك زيدًا ، وما قام من أحدٍ ، لأنَّ معناه : ما قام أحدٌ ، فإذا حذفنا هذه الحروف لم يختلَّ الكلام))[2]

فحرف الجر منوي ويجب تقديره في حال ما سُمِّي النصب على نزع الخافض، لأنَّه حرف جر أصلي ، بخلاف حرف الجر الزائد للتوكيد ، وقال الأخفش : (((**لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ**) **{الأعراف : 26}** أي: على صراطك 000 وقال الشاعر:

كأنِّي إذا أسعى لأظفرَ طائرًا مع النجم في جوِّ السماء يَصُوبُ [3]

يريد: لأظفر بطائر ، فألقى الباء ، ومثله : (**أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ**)**{الأعراف :150 }** أي: عن أمر ربكم)) [4]

وما عبَّر عنه سيبويه بقوله : ((فلمَّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل))[5] سماه ابن مالك: ((متعدٍ بإسقاط حرف الجر)) واستشهد بما استشهد به الأخفش وأضاف : ((وكقول الأخر:

تَحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضائي [6]

والأصل : على صراطك المستقيم، وعن أمر ربكم، ولأظفر بطائرٍ ، ولقضى عليَ)) [7]

---

(1) الكتاب تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع : 73/1 .

(2) شرح كتاب سيبويه 278/1 .

(3) لم أقف على قائله .

(4) معاني القرآن : ص 190 .

(5) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع : 73/1

(6) ((قائله هو عروة بن حزام 000 الاستشهاد فيه حيث حذف منه حرف الجر ، وجعل مجروره مفعولاً به000 وقد يقال : إنَّ قوله (لقضاني) قد يكون مُضمَّنًا معنى (غال) و(أهلك) فيتعدى حينئذ بنفسه ، ولا يكون على إسقاط (على) فلا يكون فيه استشهاد فافهم)) المقاصد النحوية : 269/2-271.

(7) شرح التسهيل 85/2 وينظر شرح التسهيل للمرادي ص 437-438

وعلل ابن يعيش حذف حرف الجر في الأمثلة المتقدمة بقوله : ((إلاَّ أنَّهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفًا ، في بعض كلامهم ، فيصل الفعل بنفسه ، فيعمل))[1]

وبقوله : ((فإذا حذفوا ذلك الحرف ، إمَّا لضرورة الشعر ، وإمَّا لضرب من التخفيف ... وحكى أبو الحسن في غير الشعر : مررتُ زيدًا)) [2] وقال : ((وأنها قد تحذف في اللفظ اختصارًا واستخفافًا، إذا كان في اللفظ ما يدل عليها ، فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادة في المحذوف))[3]ونسب المرادي الى ابن عصفور قوله : ((وما كان لا يحل بنفس المفعول، نحو : نصحتُ زيدًا ، فالأصل فيه أن يتعدى بالحرف ، ثم حذف منه في الاستعمال، وكثر الأصل والفرع ، أي : أن يكون الأصل حرف الجر ، ثم أسقط اتساعًا، نحو: شكر لزيدٍ وزيداً))[4] لو صحت هذه العلل ، لصح وجاز حذف حرف الجر قياسًا في كل موضع، اتساعًا، أو للاختصار والتخفيف.

تبين مما تقدم ذكره أن المنصوب على نزع الخافض ، هو بالأصل مجرور بحرف جر أصلي، لذلك وجب عند حذفه ونصب الاسم تقديره ، بل وجب أن يكون منويًّا معناه لا لفظه فحسب، هذا ما قال به النحاة وأجمعوا عليه.

إن تصريح النحاة بوجوب تقدير حرف الجر بعد حذفه، أي : بوجوب أن ينوى معناه في الكلام، يعد تدخلاً وتحريفًا للمعنى المراد ؛ لأنَّ المتكلم، ما حذف حرف الجر إلاّ من أجل أن يلغي معناه، كما أنَّه أدى إلى ترك ما سمي منصوبًا على نزع الخافض سائبًا، من غير تحديد الدلالة، التي لا بدَّ من أن يكون قد تحول إليها ، بعد حذف حرف الجر.

المطلب الثاني
مآخذ القول بالنصب على نزع الخافض

مآخذ المصطلح : جعل سيبويه والنحاة من بعده الاسم المنصوب ، من حيث العمل منصوبًا بالفعل، نصَّ على ذلك بقوله : ((فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل)) [5] وقال المبرد : ((واعلم أنَّك إذا حذفتَ حروف الإضافة من المقسَم به نصبته، لأنَّ الفعل يصل فيعمل000 وكذلك كل خافض في موضع نصب، إذا حذفتَه وصل الفعل فعمل فيما بعده ، كما قال الله تعالى: **(وَاخْتَـارَ مُوسَـى قَوْمَـهُ**

(1) شرح المفصل 514/4-515

(2) المصدر نفسه 260/5

(3) المصدر نفسه 516/4

(4) شرح التسهيل للمرادي ص 437 وينظر : حاشية الصبان 131/2

(5) الكتاب تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع 73/1 .

سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا)(الأعراف: 155} أي : من قومه)) [1] وهم من جهة أخرى، أوجبوا تقدير حرف الجر بعد حذفه ، فهو ((مقدر منوي لصحة معنى الكلام)) [2] أي : أنهم جعلوا هذا المنصوب بالفعل ملحوظًا فيه دلالة الجار من حيث المعنى، وهذا هو المأخذ الأول وهو الفصل بين المعنى والعمل ، والمأحذ الثاني : أنهم لم يسموا هذا الاسم مفعولاً به للفعل ، على الرغم من ادعائهم بأنَّه نصب به ، ففصلوا بين العمل والتسمية.

وقد اشتهر عند النحاة مصطلح: المنصوب على نزع الخافض ، وظاهر هذا المصطلح يفيد أنَّ عامل النصب هو حذف حرف الجر، في حين قد ذهبوا، إلى ما ذهب اليه سيبويه ، وهو أنَّ الذي عمل فيه النصب هو الفعل، وهذا هو المأحذ الثالث، وهو التناقض بين ما يعنيه المصطلح وما قالوا به.

النصب على نزع الخافض بين السماع والقياس : قال سيبويه : ((وليست : أستغفر الله ذنبًا، وأمرتك الخيرَ، أكثر في كلامهم جميعًا ، وإنَّما يتكلم بها بعضهم)) [3] وقال: ((وليس كل الفعل يفعل به هذا)) [4] وقال الثمانيني : ((وهذا الذي ذكرته ، وما يجري مجراه إنَّما يجوز أن يسقط منه حرف الجر في المواضع التي اسقطتها العرب ، فأمَّا ما لم تجز العرب إسقاطه ، فإنه لا يجوز أن يسقط)) [5]

فالنصب على نزع الخافض في الأمثلة التي تقدم ذكرها ، ونحو : شكرت زيدًا، وشكرت لزيد، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له ، ونصحته ونصحت له ، ومررت زيدًا، ومررت به، وزوجت زيدًا امرأة ، وزوجته بها ، وعيَّرتُه سواده وعيرته بسواده ، وبريتُ القلم السكين، وبريت القلم بالسكين، وقبضت الدراهم زيدًا ، وقبضت الدراهم من زيد ، ومسحتُ رأسي، ومسحتُ برأسي، هذه الأمثلة ونحوها هي عند النحاة مما يحفظ ولا يقاس عليه . استنادًا الى قلة استعمالها في حال النصب، وجعلوا الجر هو الأصل ، استنادًا الى كثرة استعمالها في حال الجر [6]

القول بالنصب على نزع الخافض جعل النحاة يعتمدون على قضية عددية ، فعدُّوا ما كثر استعماله هو القياس ، وما قلَّ هو الشاذ ، كقولهم مثلآ : إن الأصل والقياس في الفعل (مرَّ) تعديه

---

(1) المقتضب 321/1 .

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 278/1

(3) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع : 74/1 .

(4) المصدر نفسه تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع : 74/1 .

(5) الفوائد والقواعد ص 266

(6) ينظر : كشف المشكل للحيدرة اليمنى ص 100-101 ، والمقرّب لابن عصفور ص 175 ، وشرح المفصل لابن يعيش 515/4 ،وشرح التسهيل لابن مالك 85/2، ، وشرح التسهيل للمرادي ص439 ،وحاشية الصبان 130/2

الى مفعوله بحرف الجر (الباء) ؛ لأنَّه هو الأكثر استعمالاً، ولهذا جعلوا: مررت زيدًا ، شاذًّا [1] واستنادًا الى المقياس اللفظي العددي ساوى بعض النحاة بين النصب والجر، ولم يجعل أحدهما أصلاً للثاني، وحصر ابن مالك هذا في الفعلين : نصحته ونصحت له ، وشكرته وشكرت له، [2] وقال المرادي: ((وقد عدَّها بعض النحويين خمسة أفعال: نصح، وشكر، وكال، ووزن، وعدَّ))[3]

وفي هذا المقام يجب التنبيه على أنَّ كثرة استعمال حرف الجر وقلته متأتية من كثرة استعمال معنى حرف الجر وقلته ، فيجب أن لا تدخل هذه القضية في معادلة أيهما أفصح استعمالاً؛ لأنَ المحدد والموجب في استعمال هذا أو ذاك ، المعنى والمقصود من الكلام، فإذا كان المعنى والمقصود ما قلَّ ، وجب استعماله ، وإذا استعملنا التركيب الآخر بحجة كثرة وروده ، فقد عبَّرنا عن المعنى المراد بغير تركيبه ، فالشائع مثلا حذف ألف (ابن) وقلَّ إثباتها عند وقوعها بين علمين، وهذا ناجم من كثرة استعمال المعنى الموجب لحذف الألف ، وقلة استعمال المعنى الموجب لإثباتها، فالمعروف والشائع أن (ابن) عند ورودها بين علمين كثيرًا ما تستعمل صفة للعلم الذي قبلها، ولهذا كثر وجوب حذف ألفها ، وقلَّما تستعمل خبرًا له، ولهذا قل استعمال ألفها، ففي هذه الحالة يعد من الوهم أن نحكم على إثبات ألفها بالشذوذ، عند وقوعها خبرًا لما قبلها، ومثل هذا ما قد حصل في قضية النصب على نزع الخافض، فمن الوهم أيضًا، أن نحكم على النصب بمجيئه على غير القياس، أو الأصل أو الحكم عليه بالشذوذ لقلة استعماله.

الخافض بين الأصل والزيادة : من الحقائق التي ظهرت لي ، ومن خلال ما استفدته من دراساتي النحوية، أنَّ القاعدة التي تبني على أساس المعنى لا يُختلَف فيها ؛ لأنَّ المعنى لا يتغير بتغير الالفاظ والتراكيب ، أمَّا القاعدة المبنية على أساس لفظي ، فإنَّها تفسح المجال إلى تعدد الأقوال وتضاربها ، فقد تبين مما تقدم ذكره، أن سيبويه والسيرافي وغيرهما قد أكدوا أنَّ الجر هو الأصل في باب ما سمي النصب على نزع الخافض ، حتى أوجبوا تقديره وأن يكون منويًّا بعد حذفه ؛ لأنَّه حرف جر أصلي، وفرقوه عن حرف الجر الزائد، الذي إن حُذف وجب عدم تقديره، إلاّ أنِّي وجدت لدى بعضهم أقوالاً خرجوا فيها على هذا الذي شاع؛ إذ جعلوا النصب هو الأصل، وليس الجر، فقد قال ابن الحاجب : ((كقولك : استغفرتُ اللهَ الذنبَ ، ومن الذنب، فليست (مِن)، فيه محذوفة، وإنَّما هي إحدى

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب 140/4

(2) شرح التسهيل لابن مالك 85/2-86 .

(3) شرح التسهيل ص 437

اللغتين. الآخر: أنَّه مُعدَّى بنفسه، وجاءت (مِن) ، على سبيل الزيادة، لا على أنَّه مُعدَّى بـ (مِن)، ثم حذفت، كقولك : ما ضربت أحدًا، وما ضربت من أحدٍ))[1]

فقد جعل (من) في نحو : استغفرت الله من الذنب، حرف جر زائد، والأصل هو النصب، وهو خلاف ما قاله سيبويه وجمهور النحاة . وقال الرضي : ((واعلم أنَّه قيل في بعض الأفعال: إنَّه متعدٍّ مرة ، ومرة إنَّه لازم متعد بحرف الجر ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان ، وكان كل واحد منهما غالبًا ، نحو : نصحتك ونصحت لك ، وشكرتك وشكرت لك ، والذي أرى : الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقًا ، إذ معناه مع اللام ، هو معناه من دون اللام ... فهي إذن زائدة ... إلاَّ أنَّها مطردة الزيادة ، في نحو : نصحت وشكرت)) [2]

ومثل هذا قال الهرمي في قوله تعالى : **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا) {الأعراف : 155}** موضحًا ذلك بقوله : ((وتقول : إذا أردت إثبات حرف الجر : اختار موسى من قومه ... فخفضت: القوم ، بـ (من) وموضعه نصب على المفعولية)) [3] وبقوله : ((قولك:مررت بزيد ... فيصير مجرورًا في اللفظ ، منصوبًا في المعنى، فقالوا، مررت بزيد، و (زيد)، محفوض بالباء لفظًا،وهو مفعول في المعنى منصوب بـ (مررت)؛ لأنَّه مفعول من حيث إنَّه مجرور به))[4]

النصب على نزع الخافض والمعنى : حين أقام النحاة باب النصب على نزع الخافض على أساس لفظي ، أغفلوا الجانب المعنوي . قال المبرّد : ((وتقول : أمرتُهُ أن يقوم 000 فالمعنى ، أمرته بأن يقوم ، إلاّ أنَّك حذفت حرف الخفض ، وحذفه مع (أن) جيد)) [5] فالمبرد يصرح بأن : أمرته أن يقوم ، وأمرته بأن يقوم ، معنييهما واحد . وقال : ((فأمَّا قوله : **(وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) {المؤمنون 52}** فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة، وكذلك قوله عند الخليل:**(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) {الجن18}**أي:ولأنَّ))[6]

وقد غالى النحاة في التفسير اللفظي، وإغفال المعنى، حتى في تعليلاتهم . قال المبرّد: ((وإن كان المصدر على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحسنه مع (أن) 000 فإذا طال الكلام احتمل الحذف)) [7] يريد أن حذف حرف الجر مع (أن) ، أحسن منه مع المصدر الصريح، والحسن الذي

(1) أمالي ابن الحاجب 807/2 .

(2) شرح كافية ابن الحاجب 139/4

(3) المحرر في النحو 499/1

(4) المصدر نفسه 715/2

(5) المقتضب 35/2

(6) المصدر نفسه 347/2

(7) المصدر نفسه 36/2

يقصده حسن اللفظ، ولذلك علل حذف حرف الجر مع المصدر المؤول ؛ لطول الصلة ليس غير، أمَّا المعنى فلم يخطر ببالـه، ولا ببال مَن قبلـه ومَن بعده من النحاة، فالقول إذن بالنصب على نزع الخافض عند النحاة، قائم على أساس لفظي بحت، لذلك لم يعنوا في هذه المسألة بقضية التفريق بين معنى الخفض ودلالته ، ومعنى النصب ودلالته. في حين أنَّه لا بد من أن يكون هناك فرق في المعنى بين التركيبين.

المطلب الثالث
النصب على نزع الخافض بين الجواز والشذوذ

القول بالنصب على نزع الخافض قول مختلق ، لا وجود له ، ولا سيما في القرآن الكريم، ومن زعم بوجوده في كتاب الله، وجب عليه ان يبين سر التحوَّل من الجر إلى النصب، وبيان سر هذا التحول ضروري جدًّا، لأنَّه تحوَّل من الأصل إلى غير الأصل ، ولم أجد من النحاة والمفسرين من بيَّن هذا السر، أو أشار إليه ، وإذا تمكن بعضهم من وجدان هذا السر ، الذي لا بد من أن يكون متعلقًا ببيان الفرق في المعنى بين الجر والنصب ، فإنَّه حينئذٍ لا يكون ثمة حاجة إلى القول بالنصب على نزع الخافض، لأنه سيكون لكل من الجر والنصب دلالته ، وسياقه الخاص، الذي يقتضيه من دون الآخر.

وقد مرَّ أن النحاة أجازوا حذف حرف الجر قبل : (أنَّ) و(أن) قياسًا، ومرَّ أيضًا أنَّ سيبويه حين أجاز حذف حرف الجر قبل الاسم ، لم يجز ذلك في كل الأفعال، بل جعله سماعيًّا في أفعال معينة تحفظ، ولا يقاس عليها ، وذكر من هذه الأفعال: اختار، وسمَّى، وكنَّى، ودعا، واستغفر، ونبَّأ، وأمر، وآلى [1] وقال الثمانيني : ((وقد يكون الفعل يتعدَّى إلى مفعول بحرف جر، ويكثر استعماله له، ويؤمن فيه اللبس ؛ فيسقط حرف الجر ؛ ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا؛ فينصبه، تقول: دخلتُ في البيت، ودخلتُ البيتَ 000 شكرتُ لزيدٍ ، وشكرتُ زيدًا 000 نصحتُ لزيدٍ ونصحتُ زيدًا 000 وعددتُك وعددتُ لك ، ووزنتُك ووزنتُ لك ، وبعتُك وبعتُ لك، كل هذا بمعنى واحد، إذا أمنوا اللبس أسقطوا حرف الجر تخفيفًا وتقول : كلتُك وكلتُ لك)) [2] وقال : ((فإن كثر استعمالهم له ، وأمنوا فيه اللبس ، جاز أن يسقطوا حرف الجر ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا ؛ فينصبه، تقول : صدقتُ زيدًا في المقال 000 صدقتُ زيدًا المقال 000 (وزوَّجْناهمْ بحورٍ عِينٍ) {الدخان: 54} 000 زوَّجتُ زيدًا امرأة 000 أمرتُ زيدًا بالخير 000 أمرتُ زيدًا الخير000 اخترتُ من الرجال زيدًا 000 اخترتُ الرجال زيدًا000 أستغفرُ الله من ذنبي 000 استغفرتُ الله ذنبي 000 كنَّيتُ زيدًا بأبي عبد الله 000

(1) ينظر : كتاب سيبويه تحقيق هرون : 1/37-38 ، وتحقيق بديع : 1/71-73 .

(2) الفوائد والقواعد ص 263-264 .

كنَّيتُ زيدًا أبا عبد الله 000 سمَّيتُ أبا عبد الله بزيدٍ 000 سميتُ أبا عبد الله زيدًا 000 وهذا الذي ذكرتُه ، وما يجري مجراه ، إنَّما يجوز أن يسقط منه حرف الجر في المواضع التي أسقطتها العرب ، فأمَّا ما لم تجز العرب إسقاطه ؛ فإنَّه لا يجوز أن يسقط)) [1]

وأعاد وأضاف الى ما تقدَّم ذكره نحاة آخرون : مسحتُ رأسي ، ومسحتُ برأسي، وقبضتُ زيدًا المال ، وقبضتُ له المال ، وعيَّرتُ زيدًا سواده ، وعيَّرته بسواده ، وصدقتُ زيدًا الوعدَ ، وصدقتُ له الوعدَ ، وبعتُ زيدًا كتابًا ، وبعتُ له كتابًا ، وصددتُ زيدًا الطريق ، وصددته عن الطريق ، وأنبأتُ زيدًا الخبر ، وأنبأته عن الخبر، وكذلك : أخبر ، وخبَّر ، وحدَّث [2]

وقصرها أبو حيان الأندلسي على سبعة أفعال ، فقال : ((وهي مقصورة على السماع، وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وكنَّى ، ودعا ، وزوَّج ، وصدَّق)) [3] وقال السمين الحلبي: ((وهذا النوع مقصور على السماع ، حصره النحاة في ألفاظ)) [4] وعدد اثني عشر لفظًا، وهي الأفعال السبعة التي ذكرها شيخة ، أبو حيان ، مضيفًا إليها : حدَّث، وأنبأ، ونبَّأ ، وأخبر ، وخبَّر.

فليس كل فعل تعدَّى إلى مفعوله الأول أو الثاني بحرف الجر ، جاز حذفه ونصب الاسم بعده ، وإنَّما ذلك مقصور عند النحاة على أفعال معينة ، تحفظ ولا يقاس عليها ، وهي التي مرَّ ذكرها ، التي يطَّرد فيها الحذف ، والإيصال ، والنصب ، أمَّا ما جاء في اللغة منصوبًا على نزع الخافض في غير هذه الأفعال ، فهو حذف غير مُطَّرَد ، بل لا يجوز ، كما صرَّحوا بذلك ؛ لذلك أدخلوها في حكم الشواذ.

قال السيرافي : ((وليس كل ما كان متعدِّيًا بحرف جر جاز حذفه ، إلاَّ ما كان مسموعًا من العرب سماعًا ، ألا ترى أنَّك تقول : مررتُ بزيدٍ ، وتكلَّمتُ في زيدٍ ، ولا تقول : مررتُ زيدًا، ولا تكلَّمتُ زيدًا ، كما تقول : أمرتُك الخيرَ ، ودخلتُ البيتَ ، في معنى : أمرتُك بالخير ، ودخلتُ في البيت)) [5] وقال ، وهو يشرح كلام سيبويه : ((يعني ، ليس كل ما كان متعدِّيًا بحرف جر جاز حذفه، بل المتعدِّي بحرف جر على قسمين ، أحدهما : يجوز حذفه ، كما ذكر في : دخلتُ البيتَ، واخترتُ الرجالَ زيدًا ، والآخر : لا يجوز حذفه ، كـ : مررتُ بزيدٍ ، وتكلمتُ في عمروٍ)) [6]

---

(1) الفوائد والقواعد ص 266.

(2) ينظر : كشف المشكل للحيدرة اليمنى ص 100–101 ، والمقرب لابن عصفور ص 175 ، وشرح المفصل لابن يعيش 515/4 وشرح التسهيل لابن مالك 85/2 ، وشرح التسسهيل للمرادي ص 439 ،وحاشية الصبان 130/2 .

(3) البحر المحيط 503/4

(4) الدر المصون 5/ 474

(5) شرح كتاب سيبويه 278/1–270 .

(6) المصدر نفسه 279/1 .

نخلص من كل ما تقدَّم أنَّ النصب على نزع الخافض ، هو عند النحاة على قسمين: قياسي، وهو حذف حرف الجر قبل : (أن) وأنَّ) وسماعي ، وقسموا السماعي إلى مُطَّرَد ، نحو: أمرتُك الخيرَ، والأصل: أمرتُك بالخير ، وغير مُطَّرَد ، نحو : مررتُ زيدًا ، والأصل : مررتُ بزيدٍ.

المبحث الثاني
النصب على نزع الخافض القياسي
في القرآن الكريم
المطلب الأول
مذهب الأخفش الصغير

نُسِب إلى الأخفش الأصغر[1]أنَّه أجاز حذف حرف الجر ، مع غير (أن) و(أنّ) قياسًا إذا تعيَّن لفظ الخافض، وتعيَّن موضعه ، ((كما في : خرجتُ الدار، ولم يثبت))[2]

وقال ابن مالك: ((وأجاز علي بن سليمان الأخفش ، أن يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه كقول الشاعر :

تحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني))[3]

وقال المرادي: ((هو علي بن سليمان البغدادي ، تلميذ ثعلب والمبرد ، فيجوز على مذهبه : بريتُ القلمَ السكينَ، أي: بالسكين، فحذف حرف الجر لمَّا تعيَّن هو، وتعيَّن موضعه، ووافقه ابن الطراوة)) [4]وقال ابن عقيل: ((وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي، وهو الأخفش الصغير إلى أنَّه يجوز الحذف مع غير (أنَّ) و(أن) قياسًا ، بشرط تعيّن الحرف ، ومكان الحرف ، نحو: بريتُ القلمَ بالسكِّينِ ، فيجوز عنده : بريتُ القلمَ السكِّينَ)) [5]

---

(1) والأخفش الصغير ، أو الأخفش الأصغر ، هو أحد الثلاثة المشهورين قرأ على ثعلب والمبرد ، قيل : إنَّ له تصانيف في النحو منها : المهذب ، وشرح رسالة كتاب سيبويه ، توفي سنة 310هـ ، ينظر : معجم الأدباء للحموي 1770/4، وبغية الوعاة للسيوطي 141/2 ، والبلغة للفيروزآبادي ص 125 .

(2) شرح كافية ابن الحاجب 140/4 .

(3) شرح التسهيل 87/2 .

(4) شرح التسهيل ص 439 وابن الطراوة : ((هو سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائي المالقي أبو الحسين بن الطَّراوة ، بفتح الطاء والراء المهملتين 000 كان نحويًّا ماهرًا 000 سمع على الأعلم كتاب سيبويه 000 وله آراء في النحو ، تفرَّد بها ، وخالف فيها جمهور النحاة 000 وألَّف الترشيح في النحو ، وهو مختصر ، المقدمات على كتاب سيبويه ، مقالة في الاسم والمسمى ، مات سنة ثمان وعشرين وخمسمئة عن سن عالية)) بغية الوعاة للسيوطي 507/1 ، وينظر : الأعلام للزركلي 132/3

(5) شرح ابن عقيل 539/1 .

وقول ابن عقيل : ((فيجوزعنده)) إشارة منه إلى أنَّ هذا القول تفرَّد به الأخفش الصغير، ولو تأمَّل ابن عقيل والنحاة ما قاله ؛ لذهبوا جميعًا إلى أنَّ مذهبه هذا ، ينبغي أن يكون مذهب جميع النحاة.

هذا القول الذي نسبه النحاة إلى الأخفش الصغير ، ولم يلقوا له بالاً ، بل جعلوه في هامش الأقوال التي قيلت في هذا الباب ، ليمثل عين الحقيقة ، حقيقة النصب على نزع الخافض الذي أجمع النحاة والمعربون والمفسرون على القول به ، ويبدو أنَّه فقه هذا القول أكثر مما فقهوه، فقد قدَّم أقوى مسوِّغَين ، وأكبر حجتين ، لو توافرا في أي خافض كان ، لجاز حذفه في كل مقاييس هذا القول ، لجاز أن يقال : بريتُ القلمَ السكينَ ، لأنَّ الكل متفق على أنَّ الخافض هو الباء، وعلى أنَّ موضعه قبل (السكين) وأنَّه لا شكَّ ، ولا اختلاف في أنَّ الأصل : بريتُ القلمَ بالسكين، لكن مما أعجب له أشد العجب ، هو أنَّ المثال الذي استشهد به الأخفش كما نُسِب إليه ، لا وجود له في واقع الاستعمال اللغوي ، ولا ما كان على شاكلته ، فإنّي لم أقرأ ولم أسمع ، مثلاً ، قطَّعتُ اللحمَ السكينَ، ولا : أكلتُ الطعامَ الملعقةَ ، ولا : ضربتُ الكرةَ رجلي ، ولا : رأيتُ فلانًا عينيَّ ، ولا : سمعتُ كلام فلان أذُنَيَّ ، ولا : سافرتُ الطائرةَ ، فإنّي لم أقرأ ، ولم أسمع مثل هذه الأقوال على الرغم من أنَّها جميعها على غرار : بريتُ القلمَ السكينَ ، وكذلك قلَّما قرأتُ أو سمعتُ ، نحو : ذهبتُ بغدادَ ، ولا : قعدُتُ الكرسي ، ولا : نظرتُ النجوم ، على الرغم من أنَّها أيضًا، تعيَّن فيها الخافض المحذوف، وعُرِف موضعه ، وأمن فيها اللبس .

وهذا دليل ناهيك من دليل ، على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض، إذ لو كان له من وجود في اللغة العربية ؛ لكانت هذه الأمثلة أولى من غيرها بجواز حذف خافضها، ونصب مجروره ، أي : لشاع فيها النصب ، كما شاع فيها الجر ، بل لوجب فيها النصب ؛ ما دام قد توافر في خافضها الشرطان الأساسيان المذكوران ، ذلك أنَّ العرب ميَّالون في لغتهم إلى الإيجاز، فهم غالبًا ، بل دائمًا ما يحذفون لفظ الخافض ، أو أي لفظ كان ، كلما أمكن الاستغناء عنه ، إلاَّ أنَّ هذا لم يحصل في الأمثلة المذكورة ونحوها .

إنَّ الأخفش والنحاة قد سهواعن حقيقة العلاقة بين لفظ الخافض ودلالته ، حقيقة أنَّه لا يمكن الفصل بينهما بأي حال من الأحوال ، والقول بالنصب على نزع الخافض قائم في الأساس على جواز التعبير عن دلالة الخافض من دون لفظه ، بينما العلاقة بين لفظ الخافض ودلالته، علاقة الروح بالجسد ، إمَّا أن يذكرا معًا ، أو يحذفا معًا ، إنَّها علاقة عدم ووجود ، فهذا الذي يُعبَّر عنه من لدن الأخفش والنحاة بأمن اللبس لا معنى له ، لا يقدِّم ولا يؤخر ، إنَّه لا يغير من حقيقة التركيب شيئًا ، وهو أنَّه سيبقى التركيب فاسدًا ، تعيَّن عندنا الخافض وموضعه أم لا ، أي نقول بتعبير آخر : إنَّ قولنا : بريتُ القلمَ السكينَ ، لا ينقصه لفظ الخافض (الباء) فحسب ، بل ينقصه كذلك دلالتها ؛ لأنَّه إذا حذفنا لفظ الخافض ، حُذِفتْ معه تلقائيًّا دلالته ، وعند ذلك تُزال عن التركيب دلالة الخفض

ويتحوَّل إلى ما يدل عليه النصب ، فـ (السكين) ، في قولنا : بريتُ القلمَ السكين، لا يصح أن يُعرَب مجرورًا ، بل لا بدَّ من أن يُعرب بأحد معاني الاسم المنصوب: المفعولية ، أو الحالية ، أو البدلية ، أو الظرفية، أو المصدرية ، أو التمييز، إلاَّ أنَّ أيّ معنى من هذه المعاني ، لا يصلح أن يُعرَب به (السكين)، مما يجعل موضعه لغوًا ، ويتحوَّل التركيب بوجوده إلى كلام فاسد ؛ لذلك لم نجد هذه الأمثلة من بين التراكيب اللغوية في الكتب وكلام الناس، وإذا جاز النصب وأفاد، فهذا الجواز متأتٍّ من أنَّ الاسم المخفوض ، في كثير من التراكيب اللغوية، قد يصلح أن يكون في معنى من معاني الاسم المنصوب ، نحو : مسحتُ برأسي، فيجوز هنا حذف حرف الجر، لا لجواز حذفه ، بل لجواز وقوع المخفوض به مفعولاً به، وأن نقول: مسحتُ رأسي، وكذلك قد يجوزحذف الخافض ، لجواز وقوع المخفوض به من حيث المعنى: بدلاً، أو حالاً، أو ظرفًا ، أو معنى من معاني النصب الأُخر ، فجاز الوجهان لجواز معنييهما، وهذه الحالة هي التي أوهمت النحاة والمفسرين إلى القول بالنصب على نزع الخافض، وإعمام الأخذ به في اللغة وفي إعراب القرآن الكريم وتفسيره.

المطلب الثاني
حقيقة الخلاف بين الخليل وسيبويه

ذهب النحاة إلى جواز حذف حرف الجر ، مع : (أنَّ) و(أن) قياسًا(1) وعللوا حذف حرف الجر معهما ، لاستطالتهما بصلتهما(2) وهذا تعليل لفظي، وكان ينبغي للنحاة أن يحددوا العلة المعنوية في قياس حذف حرف الجر مع ما سموه المصدر المؤول، وعدم قياسه مع المصدر الصريح ، وهذا التفسير اللفظي أدَّى إلى الاختلاف بين قطبي النحو العربي ، قال سيبويه: ((سألتُ الخليل عن قوله ، جل ذكره : **(وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)**{المؤمنون: **52**}(بفتح (أنَّ) ، في إحدى القراءتين) فقال : إنَّما هو على حذف اللام ، كأنَّه قال : ولأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ، ونظيرها : (لإيلافِ قُرَيْشٍ){قريش :1} فإن حُذفتَ اللام من (أنَّ)، فهو نصب ، كما أنَّك لو حذفتَ اللام من (لإيلاف) كان نصبًا ، هذا قول الخليل)) (3)

فهذا هو مذهب الخليل أنَّ موضع (أنَّ) و(أن) ، بعد حذف حرف الجرعنهما هو النصب، وهذا ما نسبه تلميذه إليه ، بكلام صريح لا غموض فيه ، أمَّا مذهب سيبويه فيتمثل بقوله : ((ولو قال

---

(1) ينظر : المقتضب للمبرد 2/35–36 ، والمفصل للزمخشري ص 378 ، وشرح المفصل لابن يعيش 4/515، وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي 2/139 ، وشرح التسهيل للمرادي ص 438 .

(2) ينظر : أمالي ابن الحاجب 2/818 ، وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي 4/140 ، ، وشرح التسهيل للمرادي ص 438 ، وحاشية الصبان 2/133 .

(3) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 3/126–127 ، وتحقيق بديع : 3/146 .

إنسان : إنَّ (أنَّ) ، في موضع جر في هذه الأشياء 000 لكان قولاً جيدًا)) [1] وقد تقدَّم قول سيبويه بأنَّ استعمال المصادر الصريحة منصوبة على نزع الخافض قليل في كلام العرب، وأنَّ الأكثر استعمالها مجرورة بحرف جر أصلي ، وتقدَّم قوله أيضًا بأنَّ هذه المصادر الصريحة، تكون منصوبة بالفعل بعد حذف حرف الجر [2] فقد جعل المصدر الصريح المنصوب الذي يكثر مجيؤه مجرورًا في موضع نصب ، بينما جوَّز وقوَّى جعل المصدر المؤول الذي يكثر استعماله غير مجرور في موضع جر ، وهذا خلاف ما يقتضيه المنطق ، ولو عكس لكان أقرب إلى الصواب.

فمذهب الخليل أنّ (أن) و(أنَّ) بعد حذف حرف الجر قبلهما تكونان في موضع نصب، أمَّا سيبويه فقد أجاز أن تكونا في موضع جر ، وعدَّه مذهبًا قويًّا ، وتبع المبرد الخليل في مذهبه، فقال : ((أشهد أنَّ محمدًا رسول الله ، فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمدًا رسول الله، أي: أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنَّ محمدًا رسول الله ، أي : أشهد بذلك، فإذا حُذِفتْ حروف الجر ، وصل الفعل فعمل ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة)) [3] وقال الأخفش : (((**وَإِنَّ هَـذِهِ أُمَّـتُكُمْ أُمَّـةً وَاحِـدَةً**)**{المؤمنون : 52}** فيزعمون أنَّ هذا ، ولأنَّ هذه أُمتكم أُمَة واحدة وأنا ربكم فاتقون، يقول: فاتقون لأنَّ هذه أُمتكم ، وهذا يحسن فيه كذاك ، فإن قلتَ : كيف تلحق اللام ، ولم تكن في الكلام، فإنَّ طرح اللام وأشباهها من حروف الجر من (أنَّ)، حسن، ألا تراه يقول : أشهد أنَّك صادق، وإنَّما هو : أشهد على ذلك)) [4] يبدو أنَّ الأخفش ذهب إلى أنَّ حرف الجرمقدَّرٌ ومنويٌّ بعد حذفه قبل (أنَّ) ، وهذا يقتضي إعرابها في موضع جر بعد الحذف، وقال السيرافي، وهو يشرح كلام سيبويه : ((قال أبو سعيد : إذا تقدمتْ (أنَّ) ، مفتوحة ، ووليها حرف جر مقَدَّم، فقول الخليل: إنَّها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حرف الجر ، فإذا قلتَ : جئتُكَ أنَّك تريد المعروف، فـ (أنَّك) ، في موضع نصب بـ (جئتُكَ) ، لمَّا حذفت اللام وصل الفعل ، وكذلك سائر ما ذكرناه، وكان الكسائي يقول : إنَّها في موضع جر ، وقد قوَّى سيبويه كونها في موضع جر من غير أن يبطل قول الخليل ، أو يردّه ، وكان محمد بن يزيد (المبرد) يراه منصوبًا ، ويذهب مذهب الخليل، قال أبو سعيد : ((والزجاج يجوِّز الوجهين جميعًا في (أنَّ) ، النصب والجر، والأقوى عندي أنَّ موضعه جر)) [5]

---

(1) المصدر نفسه تحقيق هرون : 128/3 ، وتحقيق بديع : 147/3-148.

(2) ينظر : المصدر نفسه تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع : 1 /71-74.

(3) المقتضب للمبرد 342/2 .

(4) معاني القرآن ص 86 -87 .

(5) شرح كتاب سيبويه 346/3 .

تبيَّن من خلال ما قاله سيبويه في كتابه ، والأخفش في معانيه ، والمبرد في مقتضبه، والسيرافي في شرحه لكتاب سيبويه أنَّ ثمة أربعة مذاهب فيما يتعلق بموضع (أنَّ) و(أن)، الإعرابي بعد حذف حرف الجر عنهما ، هي :

1-أنَّهما في موضع نصب ، وهذا مذهب الخليل ، والمبرد.

2-أنَّهما في موضع جر ، وهذا مذهب الكسائي والأخفش.

3-جواز الوجهين ، والجر أجود وأقوى ، وهذا مذهب سيبويه ، والسيرافي .

4-جواز الوجهين ، على حد سواء ، وهذا مذهب الزجاج .

هذه هي الحقيقة ، إلاّ أنَّ كثيرًا من النحاة والمفسرين ، نسبوا إلى الخليل وسيبويه خلاف ذلك، فقد قال ابن الحاجب : ((مذهب الخليل في (أنَّ) و(أن) ، وما في حيزهما ، إذا حُذِف حرف الجر عنهما ، أنَّهما في موضع خفض بإضمار حرف الجر ، ومذهب سيبويه أنَّهما في موضع نصب)) [1]

وما قاله ابن الحاجب ، هو خلاف ما جاء في الكتاب ، والحقيقة أنَّ هذا الوهم الذي وقع فيه ابن الحاجب ، مردُّه ما قلته آنفًا عن سيبويه بأنَّ في كلامه اضطرابًا ، وما قاله ابن الحاجب عن مذهب سيبويه يتعلق بمذهبه في المصادر الصريحة ، فقد صرَّح بأنَّها تكون منصوبة بالفعل بعد حذف حرف الجر عنها ، وصرَّح بخلاف ذلك في المصادر المؤولة ، أنَّ المذهب الأقوى عنده أن تكون في موضع جر.

وقد بيَّن ابن الحاجب المسوِّغ الذي اعتمد عليه كل منهما فقال : ((ومذهب سيبويه أنَّهما في موضع نصب ، فوجه قول سيبويه أنَّه اسم حُذِفَ منه حرف الجر ، فوجب أن يتعدَى الفعل إليه؛ فينصبه كما في قوله تعالى : **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)**{**الأعراف: 155**} وقول الشاعر:

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وهو واضح ، ووجه مذهب الخليل أنَّه اسم سقط منه حرف الجر في موضع لا يصح تسلط الفعل عليه ؛ فوجب إضماره ، كقولك : اللهِ لأفعلنَّ ، وكقولك : وبلدةٍ ، في بيت جران العود:

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ[2]

---

(1) أمالي ابن الحاجب 712/2 .

(2) وهو من شواهد سيبويه : ينظر الكتاب تحقيق بديع 321/1 ، وقائله : جران العود ، واسمه : العامر بن الحارث ، واليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وقيل اليعافير : تيوس الظباء . ينظر : المقاصد النحوية : 339/2-340 ، والذي في ديوانه :

((قد ندع المنزلَ يا لميسُ يعْتسُّ فيه السبع الجروسُ

الذئب أو ذو لُبَد هموس يابسًا ليس به أنيسُ

إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ وبقر مُلَمَّعٌ كنوسُ))

وكقول رؤبة : خيرٍ، إذا قيل له : كيف أصبحتَ ؟ وشبهه000 أمَّا قول رؤبة فشاذ، لا ينبغي أن يُعَوَّل عليه في حمل اللغة الفصيحة ، وأمَا : اللهِ ، في القسم ، فقد جاء النصب والخفض، والنصب هو الوجه ، فالقياس عليه إذن أقوى من القياس على الآخر ، وأمَّا قوله : وبلدةٍ ، فالمنازعة أولاً في أنَّ الخفض ليس بإضمار (رُبَّ) وإنَّما بالواو التي بمعنى (رُبَّ) وإذا احتمل ذلك صار الأصل منازعًا فيه ؛ فلا يصح القياس ؛ وكيف ، والخفض بإضمار حرف الجر ، كقول الفرزدق :

إذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع [1]

والتقدير: إلى كُلَيبٍ ، قليل شاذ باتفاق [2]، فالقياس على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثير الشائع غير سائغ ، فإذن القول ما قاله سيبويه ؛ لِما يؤدي من إضمار حرف الجر وإعماله، وهو قليل شاذ، فلا ينبغي أن يُحمَلَ عليه مع إمكان حمله على ما هو الكثير الشائع)) [3]

وقد تبيَّن أنَّ القول بالجر قول سيبويه ، لا قول الخليل ، فهو وهم وقع فيه ابن الحاجب، وأوقع فيه نحاة آخرين ، ممن قلدوه في هذا الوهم ، منهم ابن مالك ، فقال : ((واطَّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع (أنَّ) و(أن) ، محكومًا على موضعهما بالنصب ، لا بالجر ، خلافًا للخليل والكسائي000 ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في قول الشاعر :

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع)) [4]

وقال: ((ومذهب الخليل والكسائي في (أنَّ) و(أن) ، عند حذف حرف الجر المطرد حذفه، أنَّهما في محل جر ، ومذهب سيبويه ، والفراء ، أنَّهما في موضع نصب ، وهو الأصح ؛ لأنَّ بقاء الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل، وقد يُستشهد لمذهب الخليل والكسائي ، بما أنشده الأخفش من قول الشاعر :

وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبه)) [5]

والرضي فقال : ((ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام ، إلاَّ مع (أنَّ) و(أن) ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه ، وبالجر عند الخليل والكسائي ، والأول أولى لضعف حرف الجر

ديوان جران العود النميري ص 97

(1) قائله الفرزدق وهو من قصيدة من الطويل ، يهجو بها جريرًا وقومه ، ينظر : شرح ديوان الفرزدق 73/2، والمقاصد النحوية : 264/2-265 .

(2) ينظر : المنهل الصافي 446/2 .

(3) أمالي ابن الحاجب 712/2 -713 .

(4) شرح التسهيل 85/2 ،

(5) شرح التسهيل 87/2 ، والبيت للفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي، ينظر : ديوان الفرزدق 143/1 ، والمقاصد النحوية 271/2-272 .

عن أن يعمل مضمرًا ، ولهذا حُكِم بشذوذ : اللهِ لأفعلنَّ 000 ونحو قول رؤبة : خيرٍ 000 وقوله من الطويل :

إذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع)) [1]

والأشموني فقال : ((تنبيهان : الأول : إنَّما اطرد حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أن) لطولهما، الثاني : اختلفوا في محلهما بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي إلى أنَّ محلهما جر تمسكًا بقوله:

وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليَّ ولا دَينٍ بها أنا طالبه))[2]

ولكون ما نسبه ابن الحاجب ، وابن مالك ومن تبعهما إلى الخليل وسيبويه خلاف الحقيقة؛ فقد وجدنا المرادي يعقب على كلام ابن مالك بقوله : ((حكى أنَّ مذهب سيبويه النصب، ومذهب الخليل الجر ، والذي في كتاب سيبويه : أنَّ الخليل قال : إنَّه في محل نصب ، ثم قال : (يعني سيبويه) ولو قال إنسان : إنَّ (أنَّ) في موضع جر لكان قولاً جيدًا)) [3]وقال ابن هشام : ((ومحل (أنَّ) و(أن) ، وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل ،وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه ، وجوَّز سيبويه أن يكون المحل جرًّا فقال : بعدما حكى قول الخليل : لو قال إنسان إنَّه جر لكان قولاً قويًّا 000 وأمَّا نقل جماعة ، منهم : ابن مالك أنَّ الخليل يرى أنَّ الموضع جر ، وأنَّ سيبويه يرى أنَّه نصب فسهو ، ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى: **(وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)**{المؤمنون : 52} **(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)**{الجن : 18} أصلهما : لا تدعوا مع الله أحدًا لأنَّ المساجد لله ، وفاعبدون لأنَّ هذه)) [4]وقال ابن عقيل : ((فذهب الأخفش إلى أنَّهما في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنَّهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين)) [5]

تبيَّن مما تقدَّم ذكره أنَّ (أن) و(أنَّ) ، مخففة ومشددة ، تكونان بعد حذف حرف الجر عنهما ، في موضع خفض عند سيبويه ، والكسائي ، والفراء ، والأخفش الأوسط ، والسيرافي، وهذا يعني أنَّ سيبويه ومن تبعه أخرجوا (أن) و(أنَّ) ، من باب النصب على نزع الخافض، وأدخلوهما في باب الخفض بإضار الخافض قياسًا على الأمثلة التي حُذِف منها حرف الجر وبقي عمله، وقد أشار إليها

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب 139/4 –140.

(2) حاشية الصبان على الأشموني 133/2 .

(3) شرح التسهيل ص 438 .

(4) مغني اللبيب 526/2 .

(5) شرح ابن عقيل 540/1 .

ابن الحاجب وغيره ، كما أشار إليها من قبلُ سيبويه نفسه، فقال : ((فجاز ذلك كما جاز: لاهِ أبوك ، تريد للهِ أبوك ، وحذف الألف واللامين)) [1]

واللام في : لاه أبوك لام التعجب ، يضمرون قبلها : اعجبوا لأبيه ما أكمله ، فيحذفون لام التعجب مع لام الاسم وهم يريدون : لله أبوك : وأُنشِد لذي الإصبع من مجزوء الكامل:

لاهِ ابن عمّك لا يخا فُ الحادثات من العواقب [2]

وقد بيَّن سيبويه مسوّغ حذف حرف الجر وإبقاء عمله في هذا المثال ونحوه ، فقال: ((وزعم الخليل أنَّ قولهم : لاهِ أبوك ، ولقيتُه أمسِ ، إنَّما هو على : للهِ أبوك ، ولقيتُه بالأمس ولكنَّهم حذفوا الجار، والألف واللام تخفيفًا على اللسان ، وليس كل جارٍّ يُضمَر ؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثَمَّ قبحَ ، ولكنَّهم قد يضمرونه، ويحذفونه فيما كثر في كلامهم ؛ لأنَّهم في تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج ، وقال الشاعر العنبري من الطويل:

وجدَّاءَ ما يُرْجى بها ذو قرابة لعطفٍ ما يخشى السُّماةَ ربيبُها[3]

وقال امرؤ القيس :

ومثلِكِ بكرًا قد طرقتُ وثِيّبًا فألهيتها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ[4]

أي: رُبَّ مثلِكِ، ومن العرب من ينصبه على الفعل)) [5]

---

(1) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 115/2 ، وتحقيق بديع : 112/2 .

(2) ينظر : العين للخليل ص 35 ، وتهذيب اللغة للأزهري 189/1 ، ولسان العرب لابن منظور 139/1، 260/13 ، ولم أجد هذا البيت في ديوانه .

(3) البيت لا يُعرَف قائله ، وجداء : فلاة لا ماء فيها ، والسُّماة : جمع سامٍ ، وهو الذي يسمو لصيد الوحش في سموم الحر عند كنوسها ، والربيب : ما تربب من الوحش فيها ، والمعنى : هي فلاة لا ماء فيها، ولا عمران، فلا يخاف وحوشها الصيادين ، ينظر: لسان العرب 267/7 .

(4) والبيت في الديوان :

فمثلِك حبلى قد طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحوِل .

ينظر : ديوان امرئ القيس ص30 ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري: ص67 وقال التبريزي : ((ورواية سيبويه : ومثلِك بكرًا قد طرقتُ وثِيّبًا ، يريد : ربَّ مثلِك ، والعرب تبدل من (ربَّ) الواو ، وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف)) شرح القصائد العشر ص 31 ، وينظر المقاصد النحوية : 487/1 .

(5) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 162/2–164 ،وتحقيق بديع : 163/2–164 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 487/2 .

وقال في موضع آخر : ((ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلنَّ ، وذلك أنَّه أراد حرف الجر، وإيَّاه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم ؛ وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه ، كما حذف (رُبَّ)، في قوله من الطويل:

وجدَّاءَ ما يُرْجى بها ذو قرابة لعطفٍ ما يخشى السُّماةَ ربيبُها

إنَّما يريدون : رُبَّ جدَّاء ، وحذفوا الواو ، كما حذفوا اللامين من قولهم : لاهِ أبوك، وحذفوا لام الإضافة (يعنى لام الجر) واللام الأُخرى ؛ ليخففوا الحرف على اللسان ، وذلك ينوون)) [1]

وقياسًا على هذه الأمثلة الشاذة بنى سيبويه حكمه على أنَّ (أن) ،و(أنَّ) ، يكونان في موضع جر، بعد حذف حرف الجر عنهما ، وقد شرح السيرافي مذهب سيبويه الذي تبناه بقوله: ((قال أبو سعيد: والزجاج يجوز الأمران جميعًا، في (أنَّ)، النصب والجر، والأقوى عندي أنَّ موضعه جر، لأنَّ حروف الجر تُحذف من (أن) و(أنَّ) ، مخففة ومشددة ؛ لأنَّهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد ، وقد طال فحسن الحذف ؛ كما يحسن حذف الضمير العائد إلى (الذي) في قولك: الذي ضربتُ زيدٌ ، بمعنى : الذي ضربتُه زيدٌ 000 وكذلك حسن أن يقال : أنا راغب أن أُصاحبك ، وأنا على ثقة أنَّك مقيم ، والمعنى : أنا راغب في أن أُصاحبك ، وعلى ثقة من أنَّك مقيم، فحسن حذف حرف الجر منهما ، ولو رددتَهما إلى لفظ المصدر ، لم يجز أن تحذف حرف الجر، لا يجوز : أنا راغب مصاحبتك ، إلاَّ أن تأتيَ بـ(في) ، كما لا يجوز : أنا متكلم زيدًا، بمعنى: أنا متكلم في زيد ، وكذلك لو قلتَ : أنا على ثقة مقامك ، لم يجز حتى تقول : على ثقة من مقامك، فإذا كان طرح حرف الجر للاستطالة في اللفظ ، فكأنَّه موجود في الحكم ؛ ألا ترى أنَّك تقول: مررتُ بالذي ضرب زيدٌ ، بمعنى : الذي ضربه زيدٌ ، وتعطف : الأخ ، على الهاء المحذوفة العائد إلى (الذي) ، وكأنَّها موجودة ؛ فكذلك اللام وسائر حروف الجر ، إذا حُذِفتْ كأنَّها موجودة)) [2]

وقال أيضًا : ((ومن الحذف الشاذ أيضًا قولهم : لاهِ أبوك ، يريد للهِ أبوك، فحذفوا اللامين 000 واللامان المحذوفان عند سيبويه ، لام الجر واللام التي بعدها ، وقال محمد بن يزيد (يعني به المبرد) اللام لام الجر هي هذه المُبقاة ، وكانت أولى بالتبقية عنده ، لأنَّها دخلت لمعنى، وفُتحتْ لام الجر ؛ لأنَّ لام الجر في الأصل مفتوحة ، والصواب عندنا ما قال سيبويه ؛ لأنَّا رأيناهم قد حذفوا حروف الجر إذا دخلت على (أن) و(أنَّ) ، مخففة ومشددة ، نحو قولك : رغبتُ أن أُصاحبك، وأيقنتُ أنَّ زيدًا خارج ، وتقديره : رغبتُ في أن أُصاحبك ، ، وأيقنتُ بأنَّ زيدًا خارج، ولا يجوز حذفها من

(1) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 498/3 ، وتحقيق بديع : 553/3–554 . .

(2) شرح كتاب سيبويه 346/3–347 .

المصدر ؛ إذا قلتَ : رغبتُ في صحبتك ، وأيقنتُ بخروجك ، والأجود أنَّ (أن) ، في موضع جر، وقد روي أنَّ رؤبة ، إذا قيل له : كيف أصبحتَ ؟ قال : خيرٍ ، يريد: بخير)) [1]

والغريب في هذه القضية أنَّ سيبويه ، الذي يُعَدُّ كتابه أول كتاب وصل إلينا ، من كتب المدرسة البصرية ، وأوسعها وأبرزها الذي منه تعرَّفنا إلى خصائص هذه المدرسة ، التي من بينها عدم القياس على القليل والشاذ ، قد أنكرت هذه المدرسة نفسها الأخذ بالشواهد التي استند إليها سيبويه، ومنعوا القياس عليها ؛ قال أبو البركات بن الأنباري في كتابه : الإنصاف ، في المسألة السابعة والخمسين : ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وذهب البصريون إلاَّ أنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ بعوض 000 قال الفراء سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلنَّ ، فيقول المجيب : اللهِ لأفعلنَّ 000 فيخفض بتقدير حرف الخفض ، وإن كان محذوفًا 000 وروي عن رؤبة بن العجاج أنَّه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله، أي: بخير قال الشاعر 000:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضَلْتَ في حسبٍ عنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فَتَخْزوني [2]

فخفض : لاهِ ، بتقدير اللام ، كأنَّه قال : لله ابن عمك وقال الآخر 000 :

وما زُرْتُ سلمى أن تكون حبيبة إليَّ ولا دَينٍ بها أنا طالبهْ

فخفض (دَيْنٍ) بإضمار حرف الخفض 000

وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنَّ الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنَّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد ها هنا، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة)) [3]

وكما أوجب من ذهب إلى القول بالجر ، إلى إضمار اللام وحروف الجر بعد حذفها عن (أن) و(أنَّ) ، فكذلك أوجب إضمارها من ذهب إلى القول بالنصب ، فقد شرح المبرد مذهب الخليل الذي تبنَّاه ، فقال : ((وزعم قوم من النحويين أنَّ موضع (أنّ) ، خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأنَّ اللام مضمرة ، وليس هذا بشيء ، واحتجوا بإضمار (رُبَّ) ، في قوله : وبلدةٍ ليس به أنيس ، وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدل من (رُبَّ) ، والواو في قوله تعالى : **(وأنَّ المساجدَ للهِ)** واو عطف ،

---

(1) المصدر نفسه 444/2 .

(2) ((قائله ذو الأصبع ، واسمه حرثان بن الحارث قاله في مرير بن جابر)) المقاصد النحوية 456/2، وهذا البيت من شواهد ابن قتيبة في أدب الكاتب ص 337 ، واستشهد به ابن دريد في الجمهرة 596/1 ،وهو من شواهد الهروي في الأزهية ص 290 ، وقد نسبه إلى كعب الغنوي خطأً ص96–97 ، وابن هشام في المغني 147/1، والبيت في ديوانه ص 89 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 368/1–371 .

ومحال أن يُحذَف حرف الخفض ، ولا يأتي منه بدل، واحتج هؤلاء بأنَّك تقول : أنَّك منطلق بلغني ، أو علمتُ ، فقيل لهم : هي لا تتقدَّم إلاَّ مكسورة ؛ وإنَما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة (يعني مفتوحة) لأنَّ المعنى معنى اللام ، كما تقول : جئتُك ابتغاء الخير، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال الشاعر :

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما [1]

فإذا قلتَ : جئتك أنَّك تحب المعروف ، فالمعنى معنى اللام؛ فعلى هذه قدَّمتَ ، فهذا قول الخليل))[2]

وقال : ((وتقول : أشهد أنَّ محمدًا رسول الله ، فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمدًا رسول الله، أي : أشهد على ذلك 000 فإذا حذفتَ حروف الجر وصل الفعل فعمل ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة كما قال الله عز وجل : **(واختار موسى قومه) (الأعراف : 155}** أي : من قومه، فهو مع الصلة حسن جدًّا، وإن شئتَ جئت به ، كما تقول : الذي ضربتُ زيدٌ ، فتحذف الهاء من الصلة ، ويحسن إثباتها ؛ لأنَّها الأصل)) [3]

فأنت ترى أنَّ كلا من الخليل وسيبويه يذهب إلى تقدير اللام قبل (أنَّ)، حتى إنَّ كليهما شبه وجوب إضمارها بوجوب إضمار الضمير المحذوف العائد إلى الاسم الموصول، إلاَّ أنَّ سيبويه يذهب إلى إضمارها معنى وعملاً ، كأنها موجودة بلفظها ، لذلك جعل (أن) و(أنَّ)، في موضع جر، وأمَّا الخليل فيذهب إلى إضمارها معنى من دون العمل ، إذن ليس ثمَّة فرق بين المذهبين، فكلاهما يدعي أنَّ حرف الجر مقدَّر ، وكلاهما يدَّعي أنَّ الجر والنصب معنييهما واحد، وكلاهما يدَّعي أنَّهما متحدان بمعنى الجر، لا بمعنى النصب ؛ إذ لم يجعل كلاهما للنصب معنى، وهذا مذهب من تبعهما من النحاة .

إذا تبيَّن أنَّ حرف الجر لم يحذف في أيّ شاهد قرآني ، إلاّ من أجل أن يلغى معناه، ويحل محله معنى النصب، فَلِمَ هذا الخلاف ؟! فهم بدلاً من أن يبينوا الفرق بين دلالة الجر، ودلالة النصب، شغلوا أنفسهم في قضية لفظية ، وهذه هي إحدى عواقب التخلي عن المنهج المعنوي في تقعيد النحو العربي.

المطلب الثالث
شواهد النصب على نزع الخافض القياسي

(1) قائله : حاتم بن عُدي الطائي ، ينظر : ديوان حاتم الطائي ص 45 ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر الكتاب بتحقيق هرون ، 368/1 ، وبتحقيق بدبع 435/1 ، والمقاصد النحوية 318/2

(2) المقتضب 347/2-348 .

(3) المصدر نفسه 342/2 .

في القرآن الكريم

لكثرة شواهد هذا الموضوع من جهة ، ولكون القول فيها واحدًا من جهة أخرى؛ ارتأيتُ أن أقتصر على شرح شواهد مختارة من شواهد النصب على نزع الخافض القياسي في القرآن الكريم؛ لتكون نماذج لباقي شواهد هذا الباب ، وهي :

1-قال الله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ)[البقرة : 25]

أجمعت كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره على أنَّ الأصل في قوله تعالى : **(أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ)** أن يكون مجرورًا بالباء ، والتقدير : بأنَّ لهم جنات ؛ لأنَّ (بشَّر) ، يتعدَّى إلى مفعولين، الأول: يتعدَّى إليه بنفسه ، والثاني : يتعدَّى إليه بالباء ؛ فلمَّا حُذِف حرف الجر، اختلفوا في موضع (أنَّ)، ومعموليها ، فنسبوا إلى سيبويه ومن تبعه بأنّهَ ذهب إلى أنَّها في موضع نصب؛ لأنَّه لمَّا حذف حرف الجر ، اتصل الفعل بما بعده فنصبه ، ونسبوا إلى الخليل ، ومن تبعه بأنَّه ذهب إلى أنَّ (أنَّ)، ومعموليها في موضع جر ؛ لأنَّ الجر هو الأصل ، قيبقى منويًّا ومقدَّرًا بعد الحذف، كأنَّه موجود ، فالجر حسب مذهبه باق ، وذكروا أنَّه لا يجوز حذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و(أن)، فلو قلتَ : بِشّرْه بأنَّه خالد في الجنة ، جاز حذف الباء ؛ لطول الصلة ، أو الكلام، ولو قلتَ : بِشّره الخلود ، لم يجز ، وهذا أصل يتكرر في القرآن ، كما قال العكبري [1]

وما نسبه المعربون والمفسرون هنا إلى الخليل وسيبويه خلاف الحقيقة، فقد تقدَّم أنَّ الخليل ذهب إلى أنَّ (أنَّ) ، في موضع نصب ، وذهب سيبويه إلى أنَّ (أنَّ) ، في موضع جر، وفي كلا هذين القولين نظر ؛ لأنَّ كليهما قائم على أساس أنَّ الأصل في (أنَّ) ، أن يكون مجرورًا بالباء، ومما يجدر التنبيه عليه أنَّ قول النحاة بأنَّ الفعل (بشَّر) ، يتعدَّى إلى مفعوله الثاني بالباء، يجب أن لا يفهم على أنَّ هذه الباء استعملتْ لغرض التعدية الحقيقية ، بل هي استعملتْ لمعنى من معانيها الأساسية التي من بينها : معنى الإلصاق [2]، كما أنَّ النحاة ، وإن استعملوا مصطلح تعدية (بشَّر)، إلى مفعولها الثاني بالباء ، فهم قطعًا لا يقصدون أنَّ المجرور بها مفعول به حقيقة ؛ لأنَّهم حتى عند حذف الباء ونصبه اصطلحوا على تسميته : المنصوب على نزع الخافض ، وقد مرَّ أن أوضحنا أنَّ المنصوب على نزع الخافض ، هو غير المفعول به .

وإجماع النحاة والمعربين والمفسرين على أنَّ الأصل في قوله تعالى : **(أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ)** أن يكون مجرورًا بالباء ، قام على أساس قياس ما سمَّوه المصدر المؤول المركب من (أن) والفعل، أو

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج 96/1 ، وإعراب القرآن للنحاس ص 29 ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 40/1 ، والبحر المحيط لأبي حيان 162/1 ، والدر المصون للسمين الحلبي 212/1 .

(2) ينظر : مغني اللبيب 101/1-103

المركب من (أنَّ) ، ومعموليها ، بالمصدر الصريح ؛ فسلطوا على الأول الحكم نفسه الذي سلَّطوه على الثاني استنادًا إلى أنَّ المصدر المؤول يعد اسمًا ، كالمصدر الصريح، فحكمهما واحد، لأنَّ معنييهما واحد وليس الأمر كما قالوا ، فمن المعروف أنَّ (الفعل) يدل على شيئين : الحدث والزمان فـ (قام) ، مثلاً يدل على حدوث قيام في زمن ماضٍ ، ويدل على القيام، وهو أحد ركني الفعل، وهو المصدر[1]. بل الفعل يدل على شيء ثالث ، وهو اسم الذات ، فلا بد للفعل من فاعل ظاهر أو مستتر ، والمصدر المؤول كثيرًا ما يكون مؤلفًا من (أنْ) والفعل ، أو (أنَّ)، وجملة اسمية يكون خبرها جملة فعلية ، وهذا يعني أنَّ ما سمي المصدر المؤول هو غير المصدر الصريح، فالمصدر المؤول كما تبين يدل على الذات والحدوث وزمن معين، في حين أنَّ المصدر الصريح يدل على الحدوث فحسب ، وقد أكد ابن قيم الجوزية حقيقة هذا الفرق بينهما[2].

وذكر السيوطي أكثر من عشرة فروق بين المصدر الصريح وما سمي المصدر المؤول[3] ولهذا فإنَّ كثيرًا ما لا يصح تحويل المصدر المؤول إلى مصدر صريح مع المحافظة على المعنى نفسه إلاَّ بعد تأويلات لا تخلو من التكلف ، بل يتعذر ذلك ، نحو قوله تعالى: **(وَالْخَامِسَةَ أَن غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) [النور: 9]** ، في قراءة نافع ، والفعل في هذه الآية بهذه القراءة يفيد الدعاء ، حتى جُعل أحد مسوغات عدم الفصل بينه وبين (أنِ) ، المخففة ، وقد استشهد ابن هشام بالآية المذكورة ثم قال ((إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلاَّ إذا كان مفعولاً مطلقًا نحو: سقيًا ورعيًا)) [4] ويعني بذلك انه لا يمكن جعل **(أنْ غَضِبَ اللهُ عليها)** مصدرًا صريحًا ؛ لأنَّه يفقد عندئذ دلالته في الدعاء، وقد يحصل العكس من ذلك، ففي باب المفعول المطلق يتعين أن يكون هذا المفعول مصدرًا صريحًا، إذ ((لا يقع المؤول مفعولاً مطلقًا))[5].

وقال الزركشي: (((أنَّ) المفتوحة نحو: علمت أنّ زيدًا قائم، وهي حرف توكيد كالمكسورة، نص عليه النحاة ، واستشكله بعضهم ، قال : لأنَّك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدًا)) [6].

يتضح مما تقدم ذكره أنَّ ، كلاً من (أنَّ) و(أن) ، لم تستعمل لغرض المصدرية، بل لغرض الوصل ، فالعرب استعملوا (أنِ) ، المخففة للوصل إلى الجملة الاسمية والفعلية، إلاَّ أنهم عندما أرادوا توكيد الاسم الذي يليها شددوا النون، وهذا التشديد الذي جاء منه التوكيد اقتضى نصب الاسم فتكون

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 557.

(2) ينظر: بدائع الفوائد، 1/ 142.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر، 2/ 194- 197.

(4) مغني اللبيب، 1/ 29.

(5) حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل، 1/ 186.

(6) البرهان في علوم القرآن، 2/ 422.

(أنَّ) الثقيلة استعملت لغرضين، لغرض الوصل إلى الجملة الاسمية، والثاني لتوكيد مبتدأ هذه الجملة .

والمصدرالصريح لكونه اسمًا مفردًا ، صلح أن يكون تفسيرًا لاسم مفرد قبله، ولهذا جاز وقوعه بدلاً عنه ، أوعطف بيان ، إلاّ أنَّه غير صالح أن يكون تفسيرًا لمعنى فعل، أو مضمون جملة ، وإنَّما صلح لهذا الغرض ما سمَّوه المصدر المؤول ؛ لأنَّه يعد في الحقيقة جملة ، لا يختلف عن أي جملة كانت ، سوى أنَّ العرب كانوا إذا أرادوا جعل الجملة في محل من الإعراب ، الرفع، أو النصب ، أو الجر، استعانوا بـ (أن) أو (أنَّ) ، فجعلوها وصلة لإيقاع الجملة في هذه المواقع الإعرابية ، من ذلك جعلها مفسَّرة لما قبلها ، كقوله تعالى : **(وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ)**{**البقرة : 25**} ؛ ولهذا أصبحت الجملة المصدَّرة بـ (أنَّ)، أو (أن) ، مستغنية عن الباء لاشتغالها عن دلالته بدلالة التفسير ، ولم تحتج إلى الباء ، إلاّ إذا جيء بها لغرض إلصاق معنى الفعل بمضمون الجملة المفسِّرة ، لذلك لم تستعمل الباء في قوله تعالى: **(وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا)**{**الكهف : 2**} ففي هذه الآية أريد جعل الجملة : لهم أجرُ حسنٌ ، تفسيرًا لما يدل عليه الفعل َ(يُبَشِّر)، فلمَّا أُريد منها هذا استعملتْ (أنَّ) ، لهذا الغرض ، ولغرض آخر ، وهو توكيد اسمها ، لذلك جاء منصوبًا بمعنى التوكيد الذي جاء من تثقيل نون (أنَّ) ، ، وكذلك يقال الكلام نفسه في قوله تعالى : **(وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ)**{**يونس : 2**} ونظير هاتين الآيتين قوله تعالى : **(يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)**{**الحديد : 12**} فقوله تعالى **(بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ)** فُسِّر مضمونه بقوله تعالى : **(جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** ، كأنَّه قيل ما هذه البشرى ؟ فأُجيب : أنَّها جنات تجري من تحتها الأنهار ، إلاَّ أنَّ هذا التفسير جيء به هنا من دون الاستعانة بأداة الوصل (أن) ، وقد استعين بها في قوله تعالى : **(فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)**{**آل عمران: 170**} فقد فسَّر القرآن استبشار الشهداء بإخوانهم من أهل الدنيا بقوله تعالى : **(أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)** واستعملتْ الباء في قوله تعالى : **(وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا)** {**الأحزاب : 47**} لأنَّه أريد إلصاق معنى الفعل َ(بَشِّر) ، بمضمون الجملة المفسِّرة : أَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ، وكذلك استعملت لهذا الغرض في قوله تعالى: **(بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)**{**النساء : 138**} فقد استعمل الخافض في موضعين ، واستغني عنه في موضعين، وهذا دليل على عدم صحة ما قيل بأنَّ حرف الجر حُذف مع (أنَّ) و(أن) ، لطول الصلة، أو للتخفيف ، فلو صح ذلك لترك استعمالها في كل موضع ، والدليل أيضًا على أنَّ الخافض اسستعمل لحاجة السياق لدلالته ، استعمال (على) ، بدلاً من الباء في قوله تعالى : (قَالَ

أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ)}الحجر : 54} وتفسيره : أبشرتموني بأن يولد لي غلام ؛ على الرغم من كبر سنّي [1] فلو استُعملتِ الباء لمَّا أدَّت هذا المعنى .

2-قال الله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)}البقرة : 67}

قال الزجاجي : ((ومن قال : أمرتك أن تفعل 000 إنَّما أراد : أمرتك بأن تفعل ، فلمَّا حذف الخافض ، تعدَّى الفعل فنصب ، كما قال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ)) [2]

يقال في هذه الآية ما قيل في الآية السابقة ، فقد أجمعت كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره على أنَّ الأصل في قوله تعالى : **(أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)** أن يكون مجرورًا بالباء ، والتقدير: بأَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ؛ لأنَّ (أمرَ) ، يتعدَّى إلى مفعولين ، الأول : يتعدَّى إليه بنفسه ، والثاني: يتعدَّى إليه بالباء ؛ كقول عمرو بن معديكرب الزُّبَيدي (من البسيط)

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

فلمَّا حُذِف حرف الجر ، اختلفوا في موضع (أنَّ) ومعموليها ، فنسبوا إلى سيبويه ومن تبعه بأنّهَ ذهب إلى أنَّها في موضع نصب ؛ لأنَّه لمَّا حذف حرف الجر ، اتصل الفعل بما بعده فنصبه، ونسبوا إلى الخليل ، ومن تبعه بأنَّه ذهب إلى أنَّ (أنَّ) ومعموليها في موضع جر ؛ لأنَّ الجر هو الأصل ، قيبقى منويًّا ومقدَّرًا بعد الحذف [3].

وما نسبه المعربون والمفسرون إلى الخليل وسيبويه هنا خلاف الحقيقة ، فقد تقدَّم أنَّ الخليل ذهب إلى جعل (أن) ، في موضع نصب ، وأنَّ سيبويه ذهب إلى جعل (أن) ، في موضع جر ، وكذلك نقول هنا ما قلناه في الشاهد السابق : إنَّ كلا هذين القولين باطل ؛ لأنَّ كليهما قائم على أساس أنَّ الأصل في (أنَّ) و(أن) ، أن يكون كل منهما مجرورًا بالباء

إنَّ إعراب قوله تعالى : **(أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)}البقرة : 67}** في موضع نصب على نزع الخافض ، أو في موضع جر ، استنادًا إلى أنَّه في الأصل مجرور بالباء ، قياسًا على قول الشاعر: أَمَرْتُكَ الخيرَ 000 وعدم قياسه على الشواهد القرآنية أمر خطر ، لأنَّه يعني جعل لغة القرآن الكريم خاضعة للغة الشعر ، وتابعة لها ، هذا من وجه ، ومن وجه آخر ، أنَّه حين ذهب النحاة والمعربون والمفسرون إلى أنَّ قوله تعالى : **(أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)}البقرة : 67}** في موضع نصب على نزع الخافض ، أو في موضع جر ، استنادًا إلى أنَّه في الأصل مجرور بالباء ، والتقدير: بأَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ، لم يأتوا بشاهد

([1]) ينظر : الكشاف 558/2 ، وزاد المسير 309/4 ، والتحرير والتنوير 47/13 .

([2]) كتاب اللامات ص 151 .

([3]) ينظر : التبيان في إعراب القرآن 64/1 ، والبحر المحيط لأبي حيان 364/1 ، والدر المصون 417/1 .

واحد على هذا الأصل من كلام العرب ، ولا من القرآن الكريم، وإذا كانوا قد توصلوا إلى هذا الأصل قياسًا على بيت الشاعر : أَمَرْتُكَ الخيرَ 000 فهو قياس لا يصح لما يأتي :

1-إنَّ المتعدَّى إليه في البيت مصدر صريح ، وفي الآية مصدر مؤول.

2-إنَّ المصدر الصريح اسم مفرد ، والمصدر المؤول في الحقيقة جملة ، ولا يصح قياس الجملة على المفرد .

3-ليس من قواعد الأصول والحكمة أن تقاس الآية القرآنية على كلام البشر ، بل كان من الواجب أن تقاس على نظيراتها في القرآن الكريم ، وما أكثرها كقوله تعالى **(إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا)**{النساء : 58} وقوله تعالى : **(يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيدًا)**{النساء : 60} وقوله تعالى : **(قُلْ إِنِّيَ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)**{الأنعام : 14} وقوله تعالى : **(وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)**{يونس : 72} وقوله تعالى : **(وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)**{يونس: 104} وقوله تعالى : **(قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا)**{هود 87} وقوله تعالى : **(إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ)**{يوسف : 40} وقوله تعالى : **(قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ)**{سبأ : 11} وقوله تعالى : **(إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ)**{سبأ : 33} وغيرها من الآيات الكريمات ، ولم ترد في آية واحدة منها مجرورة بالباء ، فكيف يُحكَم على أنَّ الأصل فيها الجر ، وهذا الأصل غير وارد البتة في القرآن الكريم ؟!

والحقيقة أنَّ قوله تعالى : **(أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)** جملة مفسِّرة للمراد من الأمر في (يَأْمُرُكُمْ) في قوله تعالى : **(إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً)**{البقرة : 67} وجاز أن تكون في موضع نصب مفعولاً به ، لـ (يَأْمُرُكُمْ) والدليل على ذلك استعمال الباء مع المصدر الصريح بعد الفعل (أمر)، في كل مواضعه في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : **(أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ)**{البقرة : 44} وقوله تعالى : **(إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاء وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)**{البقرة : 169} وقوله تعالى : **(الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء)**{البقرة : 268} وقوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**{آل عمران : 21} وقوله تعالى: **(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)**{آل عمران : 104}

يقابله عدم استعمال الباء مع : (أنَّ) و(أن) ، بعد الفعل نفسه وفي كل مواضعهما أيضًا في القرآن الكريم ، والدليل على ذلك كله ، قوله تعالى : **(وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّيْنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ)**{آل عمران : 80} فلم يستعمل الباء مع (أن)، واستعملها مع (الكفر) فخالف بينهما في المقام نفسه ، وفي السياق نفسه .

فقد تبيَّن أنَّ النحاة والمعربين والمفسرين قد أجمعوا على أنَّ : (أن) و(أنَّ)، بعد (أمر)، في القرآن الكريم بتقدير الباء ودلالتها ، وهذا يعني أنَّهم قد أجمعوا على أمرين : الأول : أنَّهم بهذا التقدير قد ألغوا دلالة النصب ، والثاني: أنَّهم به أيضًا قد فرضوا على هذه الآيات دلالة الإلصاق، في حين أنَّها ما أُريد أن تكون بهذه الدلالة ، يضاف إلى ذلك ، أنَّه ما أدراهم أنَّها بتقدير الباء ودلالتها ؟! ، ولِمَ لا تكون بتقديراللام ودلالتها التي تفيد معنى التعليل ؟! بل هي بتقدير اللام أقرب من الباء ؛ لأنَّ (أمر) ، لم يجئ متعدَّيًا إلى (أن) ، بالباء في كل مواضعها ، بينما ورد متعدِّيًا إليها باللام بتقديرها ولفظها ، فقد ورد متعدِّيًا إليها بتقديرها في قوله تعالى : **(وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ)**{الشورى : 15} والتقدير : وأُمِرْتُ لأن أعدل، وفي قوله تعالى: **(قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَىَ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)**{الأنعام : 71} والتقدير: وَأُمِرْنا لأن نُسْلِمَ، وورد متعدِّيًا إليها بلفظها في قوله تعالى : **(وَأُمِرْتُ لانْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)**{سبأ : 12} فمن الأدلة الأخرى هنا على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض ، أنَّه لا يمكن أن يُعوَّض عن هذا الخافض بخافض آخر ، من ذلك قوله تعالى : **(قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ {11} وَأُمِرْتُ لانْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)**{سبأ : 11-12} فاللام في الآية الثانية ، لا يمكن أن تسد مكان الباء ، فلو قيل في الكلام : وَأُمِرْتُ بأنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ، لتغير معنى الآية وتفسيرها وإعرابها؛ لأنَّ اللام للتعليل ، والباء للإلصاق ، ولهذا جعل المفسرون الاسم الذي تعدَّى إليه (وَأُمِرْتُ) في الآية الثانية بالباء محذوف ، فقد قال الزمخشري في تفسير الآيتين : **(((قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ)** بإخلاص الدين **(وَأُمِرْتُ)** بذلك من أجل أن **(أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)))**[1]وقال ابن عطية : ((وقوله **(وَأُمِرْتُ)** لأنَّ معناه: وأُمِرْتُ بهذا الذي ذكرت ؛ لكي أكون أول من أسلم من أهل عصري وزمني)) [2]وقال أبو حيان: **(((وَأُمِرْتُ)** أي : أُمِرْتُ بما أُمِرْتُ به ؛ لأكون أول من أسلم)) [3]

فإذا كان لكل خافض دلالته التي يُحتاج إليها من دون دلالة خافض غيره ، فهل يبقى بعد ذلك من حاجة ، أو مُسوِّغ للقول بالنصب على نزع الخافض ؟!

3-قال الله تعالى : **(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاء اللَّاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)**{النساء : 127}

والشاهد في الآية : **(وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)** و((أصل الرغبة : السعة في الشيء 000 والسعة في الإرادة 000 فإذا قيل : رغب فيه ، وإليه ، يقتضي الحرص عليه 000 وإذا قيل: رغب عنه ، اقتضى صرف الرغبة عنه ، والزهد فيه)) [4]

([1]) الكشاف 114/4 .

([2]) المحرر الوجيز 524/4 .

([3]) البحر المحيط 558/7 .

([4]) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص 206 .

لشيوع القول بالنصب على نزع الخافض في كتب النحو، شاع هذا القول اللفظي، لدى المعربين والمفسرين ، فراحوا يأخذون به في إعراب القرآن الكريم وتفسيره، على الرغم من أنَّ قوله تعالى : **(وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)** لم يتعين فيه الخافض المقصود ، لذا التجؤوا إلى التفسير وأسباب نزول الآية ، نقل الطبري روايات كثيرة عن سبب نزول الآية ، منها : ((كان الرجل منهم تكون له اليتيمة بها الدمامة ، والأمر الذي يرغب عنها فيه ، ولها مال 000 فلا يتزوَّجها حتى تموت ، فيرثها)) [1] ومنها : ((قال سعيد بن جبير : وكان الولي إذا كانت المرأة ذات جمال، ومال رغب فيها ونكحها ، وإذا لم تكن ذات جمال ومال أنكحها ، ولم ينكحها)) [2] بمعنى : زوَّجها لغيره، ولم يتزوجها هو .

فلوجود هاتين الروايتين في سبب نزول الآية ، رواية الرغبة عن زواج اليتيمة لدمامتها وقلَّة مالها ، ورواية الرغبة في زواجها لجمالها ومالها ، نقل شيخ المفسرين ابن جرير الطبري المتوفَّى سنة 310هـ ، الاختلاف في التقدير ، فقال : ((واختلف أهل التأويل في معنى قوله تعالى: **(وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)** فقال بعضهم : معنى ذلك : وترغبون عن نكاحهنَّ 000 حدَّثنا حميد بن مسعدة السامي 000 عن الحسن (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) قال : ترغبون عنهنَّ 000 وقال آخرون: معنى ذلك : وترغبون في نكاحهنَّ 000 حدثنا حميد بن مسعدة 000 عن عبيدة (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) قال : وترغبون فيهنَّ 000 عن محمد قال : قلتُ لعبيدة (وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ) قال: ترغبون فيهنَّ)) [3]

وقد أخذ الزجاج بالتأويل الأول ، فقال : ((المعنى : وترغبون عن أن تنكحوهنَّ)) [4] وأخذ القيسي بالتأويل الثاني ، فقال : (((أن) في موضع نصب بحذف الخافض ، وتقديره : وترغبون في أن تكحوهنَّ)) [5] وتبعه العكبري فجعلها بهذا التقدير [6]

والحقيقة أنَّ الرغبة في الآية الكريمة قد أُريد منها أن تكون مجردة من تحديدها بدلالة خافض معيَّن ، وقد تبيَّن ذلك من خلال التفسير ، وأسباب نزول الآية ، وهذه الحقيقة تحتم أن يكون قوله تعالى : **(وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)** في موضع نصب مفعولاً به لـ (ترغبون)، لا في موضع نصب على نزع الخافض ، وعلى هذا الأساس فسَّرها ابن عطية ، فقال : ((إن كانت الجارية غنية جميلة فالرغبة في نكاحها ، وإن كانت بالعكس فالرغبة عن نكاحها)) [7] وفسَّرها البيضاوي بقوله: ((في أن تنكحوهنَّ

([1]) جامع البيان 348/5 .

([2]) المصدر نفسه 348/5 .

([3]) المصدر نفسه 352/5 .

([4]) معاني القرآن وإعرابه 93/2 .

([5]) مشكل إعراب القرآن 207/1 .

([6]) التبيان في إعراب اقرآن 300/1

([7]) المحرر الوجيز 118/2 .

، أو عن أن تنكحوهنَّ ، فإنَّ أولياء اليتامى كانوا يرغبون فيهنَّ ؛ إن كنَّ جميلات ويأكلون مالهنَّ ، وإلاّ كانوا يعضلوهنَّ في ميراثهنَّ)) [1]، وقال أبو حيَّان ((وقال أبو عبيدة: وترغبون أن تنكحوهنَّ ، هذا اللفظ يحتمل الرغبة ، والنفرة ، فالمعنى في الرغبة : في أن تنكحوهنَّ لمالهنَّ ، أو لجمالهنَّ، والنفرة ، فالمعنى : وترغبون عن أن تنكحوهنَّ لقبحهنَّ ، فتمسكوهنَّ رغبة في أموالهنَّ)) [2]

فهذه الآية وما جاء في تفسيرها دليل على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض، وقد صرَّح بهذه الحقيقة النحاة أنفسهم في كتب النحو ، فقد ذهبوا الى امتناع حذف حرف الجر مع الفعل (رغب) لأنَّه لا يدرى ، هل المراد : رغب في ، أو : رغب عن ، والمرادان متضادان؛ لذلك امتنع الحذف هنا، أمّا قوله تعالى : **(وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ)** فقد حذف منها حرف الجر، لأنَّ هذا الحذف كان يقصد منه الإبهام، أي : الرغبة غير المقيدة بمعنى أحد هذين الحرفين، ليكون المقصود، من يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن، أو من رغب فيهن لجمالهن[3]

فقد دل قولهم على أن حذف حرف الجر في هذه الآية ، كان من أجل إلغاء معناه، سواء أكان تقديره (في) ، أم (عن) ، ليحل محله معنى النصب والمفعولية الذي يفيد معنى الرغبة المطلقة المجردة ، وهذه هي حقيقة كل ما قيل بأنَّه منصوب على نزع الخافض.

وصفوة القول من كل ما مرَّ تفصيله ، أنَ كل ما سمِّي المصدر المؤول، وقيل بأنَّه في موضع نصب على نزع الخافض ، إنَّما هو في الحقيقة جملة ، أمَّا كلٌّ من (أنَّ) و(أن) ، اللتين صُدِّرتا بها ، فهي أداة وصل ، تُوصِّل بها لإيقاع معنى المفعولية على الجملة بعدها، أو لجعل ما دخلتْ عليه من الأفعال أو الجمل الاسمية تفسيرًا لمضمون ما تقدمها من أفعال وتراكيب، فلا يكون لها محل من الإعراب ، أو أن تعرب إعرابها ، وهو ما يقابل البدل ، أو عطف البيان في المفرد.

المبحث الثالث
النصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد
في القرآن الكريم

صرح النحاة والمفسرون بأنَّ نصب الاسم على نزع الخافض ورد في القرآن الكريم في مواضع كثيرة ، قال الزركشي في باب حذف الحرف : ((كثر في القرآن الكريم حذف الجار، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به ، كقوله تعالى : **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)(الأعراف: 155}** أي: من قومه **(وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ)(البقرة : 253} (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ)(البقرة : 235}}** أي: على عقده **(إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ)(آل عمران :175}** أي : يخوفكم بأوليائه 000 **(ويَبْغونها**

([1]) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 100/2 .

(2) الحر المحيط 513/3-514 .

(3) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 87/2 وشرح التسهيل للمرادي ص 438 وحاشية الصبان 132/2 -133

عِوَجًا){**الأعراف : 45**}أي : يبغون لها **(والقَمَرَ قَدَّرْناهُ)**{**يس : 39**}أي : قدَّرنا له **(سَنُعيدُها سيرتها)**{**طه : 21**} أي : على سيرتها)) [1]

والشواهد التي استشهد بها الزركشي ، تدخل جميعها ضمن النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرَد، باستثناء الشاهد الأول : **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)**{**الأعراف: 155**} فقد جعله النحاة والمفسرون فيما يطِّرد فيه حذف حرف الجر، وقد صرَّح الزركشي بأنّه((كثر في القرآن الكريم حذف الجار، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به)) وقال الدماميني : ((وقد تُحذَف الحروف الجارة شاذًّا مع المعمول [2] كما حكي عن رؤبة أنَّه قيل له : كيف أصبحتَ ؟ فقال : خيرٍ، عافاك الله، أي : على خير ، وكقول الفرزدق :

إذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابع

000 وكثيرًا مع نصبه، نحو قوله تعالى: **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سبعينَ رَجُلاً)**{**الأعراف: 155**} أي : من قومه ، ونحو : استغفرتُ الله ، وأمرتُ زيدًا الخيرَ ، وهو مع كثرته غير مقيس)) [3]ويعني بكثرته أنَّه حذفٌ مُطَّرد ، ويعني بقوله : أنَّه غير مقيس ، أي : أنَه سماعي؛ فلكثرة الشواهد القرآنية في هذا الموضوع ؛ سنتطرَّق في هذا المبحث إلى ما اشتهر من الأفعال، التي تحدَّث عنها النحاة في باب النصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد ، وأدخلها المعربون والمفسرون ضمن هذا الباب في القرآن الكريم ، وهذه الأفعال مرتبة حسب صيغها ترتيبًا هجائيًا، هي: اختار ، واستغفر ، وأمر ، وأنبأ ، وحدَّث ، ودخل ، وزوَّج ، وسكن، وسمَّى ، وشكر، وصدَّ، وكال ، ومسح ، ونبَّأ ، ونصح ، وهدى ، ووزن .

1-اختار : قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا){**الأعراف : 155**}

أجمعت كتب المعاني ، والإعراب ، والتفسير، على إعراب (قومه) منصوبًا على نزع الخافض استنادًا إلى أنَّ (اختار) ، يتعدَّى إلى مفعول واحد بنفسه ، ويتعدَّى إلى الثاني بحرف الجر، والتقدير: اختار موسى سبعين رجلاً من قومه ، فلمَّا حذف حرف الجر (من) ، وصل الفعل إليه فنصبه[4]

---

(1) البرهان في علوم القرآن ص 598 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة : 57 .

(3) المنهل الصافي 447/2 ..

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء 265/1 ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ص 92 ، ومعاني القرآن للأخفش ص 199، وجامع البيان للطبري 90/9-91 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 308/2 ، وإعراب القرآن للنحاس ص 325 ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي 322/1 ، والوسيط للواحدي 414/2 ، والكشاف 158/2 ، والمحرر الوجيز لابن عطية 459/2 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 376/1 ، والتبيان للعكبري 445/1 ، والبحر المحيط لأبي حيان 504/4 ، والدر المصون 475/5 ..

وقال العكبري : ((ولا يجوز أن يكون (سبعين) بدلاً عند الأكثرين ، وأرى أنَّ البدل جائز على ضعف)) [1]وجاء في تفسير الآية أنَّ الله سبحانه أمر موسى عليه السلام أن يأتيه ، ومعه سبعون من بني إسرائيل ، ليبدوا إلى الله توبتهم وندمهم على ما فعلوا ، فاختار موسى عليه السلام ستة رجال من كل سبط من أسباط بني إسرائيل ، فبلغوا اثنين وسبعين رجلاً ، فخلَّف منهم رجلين، فذهب بهم موسى عليه السلام إلى موضع عبادة وابتهال ودعاء ؛ ليكون منه ومنهم اعتذار إلى الله عز وجل ، من خطأ بني إسرائيل في عبادة العجل [2].

فقد تبيَّن من التفسير أنَّه وجب على قوم موسى عليه السلام جميعهم أن يعتذروا لله تعالى، فهذا هو المعنى الأول الذي اقتضى اختيارهم جميعًا لهذا الاعتذار ، ولمَّا كان من المتعذر، أو شبهه أن يذهبوا جميعهم ، بقضِّهم وقضيضهم إلى أرض الميقات ، جاز لتحقيق هذا الهدف أن ينوب عنهم من يمثلهم ويتكلم بلسانهم ، فاختار موسى عليه السلام منهم سبعين رجلاً ، وهذا الاختيار حقق هذه النيابة التي تشبه ما يُسمَّى اليوم مجلس البرلمان ، الذي يضم أعضاءً يمثل كلٌّ منهم قومه ، أو حزبه ، أو طائفته ، وهذا هو الذي فعله موسى عليه السلام ، فقد جاء في التفسير، كما مرَّ ، أنَّه اختار من كل سبط ستة ، وكل سبط كان يمثل قبيلة من قبائلهم الاثنتي عشرة ، لذلك اقتضى هذا التفسيرأن يجعل (سبعين رجلاً) بدلاً من القوم ؛ لأنَّه قد أُريد من السبعين رجلاً أن يكونوا نائبين عن جميع بني إسرائيل ؛ ذلك بأن ناب كل ستة ، أو بضعة منهم عن قبيلته ؛ فهم بهذه النيابة قد تم اعتذار كل القوم ، فكأنَّه قد اختير القوم كلهم ؛ لذا أقول بأنَّ في إعراب (قومه) منصوبًا عل نزع الخافض ، هذا الإعراب الذي يلزم أن تكون الآية بتقدير : من قومه ، لا يتعيَّن فيه هذا المعنى المراد ، ولاحتمل أن يكون المعنى أنَّ موسى عليه السلام قد اختار سبعين رجلاً من سبط واحد، فإعراب (قومه) إذن منصوبًا على نزع الخافض تحريف لتفسير الآية ومقصودها ، ولو أردنا توخي الدقة في الإعراب ، لكان ينبغي إعراب (سبعين) بدل كل من كل بالنيابة ؛ لأنَّه لم تكن الغاية من اختيار هؤلاء السبعين أن يتوب الله عليهم فحسب ، بل الغاية أن يتوب على كل بني إسرائيل، بعد أن مثَّلوا عنهم من يدعو بلسانهم .

2-**استغفر : قال الله تعالى : (ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)(البقرة : 199}**

قال سيبويه ، كما مرَّ ، في باب النصب على نزع الخافض : ((ومنه قول الشاعر (من البسيط)

---

(1) التبيان 445/1 ، وينظر : البحر المحيط 504/4 ، والدر المصون 475/5 .

(2) ينظر : جامع البيان 88/9-90 ، ومعاني القرآن وإعرابه 308/2 ، والوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي 415/2 ، والكشاف 158/2 ، والمحرر الوجيز 459/2 ، والبحر المحيط 504/4 .

أستغفرُ الله ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

000 وأستغفرالله من ذلك ، فلمَّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل)) [1] وقال المبرد في هذا الباب مستشهدًا بالبيت نفسه : ((وكذلك كل خافض في موضع نصب ؛ إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده 000 وقال الشاعر :

أستغفرُ الله ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

أي : من ذنب)) [2]ومثل هذا قال الثمانيني [3]، والجرجاني [4]، وابن يعيش [5]، والرضي الأستراباذي [6]، والأشموني [7]، والسيوطي [8]، مستشهدين بالبيت الشعري نفسه ، وبالتقدير نفسه، وكذلك جاء الاستشهاد به للغرض نفسه في المعاجم اللغوية [9] فقد كثر ما استشهد النحاة واللغويون بهذا البيت ، على الرغم من أنَّهم قد أجمعوا على أنَّ قائله مجهول ، ولم يستشهد أحد منهم ، ولا مفسر من المفسرين بالشاهد القرآني ، بل لم يخطر ببال أحدهم ، حتى قال السمين الحلبي في قوله تعالى : **(وَاسْتَغْفِرُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)**{**البقرة : 199**}: ((قوله (واستغفروا الله) استغفر: يتعدَّى لاثنين ، أولهما بنفسه ، والثاني بـ(من) ، نحو : أستغفر الله من ذنبي ، وقد يحذف حرف الجر، كقوله :

أستغفرُ اللهُ ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

هذا مذهب سيبويه ، وجمهور الناس ، وقال ابن الطراوة : إنَّه يتعدَّى إليهما بنفسه أصالة ، وإنَّما يتعدَّى بـ(من) ، لتضمنه ما يتعدَّى بها ، فعنده : استغفرتُ الله من كذا ، بمعنى : تبتُ إليه من كذا [10]، ولم يجئ : استغفر ، في القرآن متعدِّيًا إلاّ للأول فقط ، فأمَّا قوله تعالى : **(واستغفِرْ لِذَنْبِكَ)**

(1) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 37/1 ، وتحقيق بديع : 71/1-72.

(2) المقتضب 321/2 .

(3) ينظر : الفوائد والقواعد ص 266 .

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 614/1 .

(5) ينظر : شرح المفصل 297/4 .

(6) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب 26/2.

(7) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني 141/2.

(8) ينظر : الأشباه والنظائر 171/2.

(9) ينظر : لسان العرب 64/11، وتاج العروس 137/13 .

(10) وهذا ما ذهب إليه الجرجاني أيضًا ، ينظر : المقتصد 614/1-615.

{غافر : 55} (وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ)(يوسف : 29}000 فالظاهر أنَّ هذه اللام لام العلة ، لا لام التعدية ، ومجرورها مفعول من أجله ، لا مفعول به)) [1]

وهذا دليل يتكرر ، مرة تلو أخرى ، على أنَّ النحاة وأتباعهم المعربين والمفسرين قد جعلوا شعر العرب مصدرهم اللغوي الأول والأساسي، فمن البديهي أن يستشهد جميعهم بالبيت المذكور ، ولم يستشهد أحد منهم بالشاهد القرآني الذي ورد على شاكلة بيت الشاعر المجهول، حتى ذهب صاحب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المتكلم عن لسانه ولسانهم، إلى أنَّه ((لم يجئ (استغفر) ، في القرآن الكريم إلاّ متعديًا للأول فقط)) ؛ فلأنَّهم عنوا باستنباط قواعد اللغة من شعر العرب ، أكثر مما عنوا باستنباطها من لغة القرآن الكريم ، فقد نسوا جميعًا قوله تعالى: **(قَالُواْ يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ)(يوسف : 97}** ففاعل (استغفر) ، ضمير مستتر وجوبًا، تقديره (أنتَ) يعود إلى (أبانا) ، ومفعوله الأول محذوف ، وكثيرًا ما يحذف للعلم به ؛ لأنَّ المراد به هو (الله) سبحانه في كل مرة ؛ إذ لا تُطلَب المغفرة إلاّ منه جل وعلا ، و(ذنوبنا) مفعوله الثاني، فما ذهب إليه ابن الطراوة [2]، وما نقله ((الدماميني عن ابن الحاجب وغيره ، أنَّ (استغفر) يتعدَّى للثاني تارة بنفسه ، وتارة بـ (مِن))) [3] هو الحق ، وليس ثمة نصب على نزع الخافض ؛ لأنَّه إذا أريد من الثاني أحد معاني (مِن) التي من بينها معنى بيان الجنس جُرَّ بـ (مِن) ؛ إذ ما من اسم جُرَّ بحرف من حروف الجر ، إلاَّ من أجل أن يحمل هذا الاسم دلالة هذا الحرف ، نحو ما قدَّر النحاة : أستغفر الله من ذنب ، وجر الثاني بعد (استغفر) ، بـ (مِن) لم يرد في القرآن ، وإذا أُريد من الثاني معنى المفعولية جيء به منصوبًا ، كقوله تعالى : **(قَالُواْ يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ)(يوسف : 97}**

3-أمر : ورد الفعل (أمر)، في القرآن الكريم متعدِّيا إلى مفعوله الثاني بحرف الجر (الباء)، في أكثر من ثلاثين موضعًا ، ولم يرد ولو مرَّة واحدة مُتعدِّيا إليه بنفسه، من ذلك قوله تعالى **(أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ)(البقرة : 44}** فحذف حرف الجر ونصب المجرور بعد (أمر)، وارد في الشعر ، بل في ضروراته ، ولا وجود له في لغة القرآن الكريم .

4-أنبأ و ونبَّا : قال الله تعالى : **(وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ)(التحريم : 3}**

---

(1) الدر المصون 2/336-337 .

(2) ينظر : الدر المصون 2/336-337 .

(3) حاشية الصبان 2/141.

قال سيبويه عن الفعل (نبَّا) : ((وكما تقول : نُبِّئْتُ زيدًا يقول كذا ، أي : عن زيد)) [1] وجاء في الدر المصون : ((قوله تعالى : **(فَلَمَّا نَبَّاَتْ بِـه)** أصل : نبَّا ، وأنبأ ، وأخبر ، وخبَّر، وحدَّث، أن يتعدَّى لاثنين، إلى الأول بنفسها ، والثاني بحرف الجر ، وقد يحذف الجار تخفيفًا، وقد يحذف الأول للدلالة عليه ، وقد جاءت الاستعمالات الثلاثة في هذه الآيات ، فقوله تعالى : **(فَلَمَّا نَبَّاَتْ بِـه)** تعدَّى لاثنين ، حُذِف أولهما ، والثاني مجرور بالباء ، أي : نبَّأت به غيرها ، وقوله تعالى: **(فَلَمَّا نَبَّأَها بِهِ)** ذكرهما ، وقوله تعالى : **(مَن أَنْبَأَكَ هذا)** ذكرهما وحذف الجار)) [2]

وقد تقدم أنَّ النحاة والمفسرين في باب النصب على نزع الخافض ، جعلوا المجرور والمنصوب معنى واحدًا ، وكما قال الثمانيني : ((كل هذا بمعنى واحد)) [3]

والفعل (أنبأ) ، ورد متعدِّيًا إلى مفعوله الثاني بالباء ، في قوله تعالى : **(وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ {31} قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ {32} قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ {33})(البقرة : 31-33)**

وقد استعملت الباء في هذه المواضع ؛ لأنَّه أريد بها معنى من معانيها الأصلية والأساسية، وهو معنى الإلصاق ، فقد أُريد إلصاق فعل الإنباء بالأسماء ، وهو معنى مناسب لتفسير هذه الآيات، إذ المقصود إلصاق علامة لفظية بالمسميات ، وقد ورد متعدِّيًا إلى مفعوله الثاني بنفسه في موضع واحد ، هو قوله تعالى : **(وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ)(التحريم : 3)**

كما أنَّ استعمال الباء كان مناسبًا لمقام الآيات السابقة ، فإنَّ خذفها هنا مناسب تمامًا لمقام هذه الآية ، فقد جاء في سبب نزولها أنَّ الرسول ، صلى الله عليه وسلَّم، أسرَّ سرًّا لزوجته حفصة، رضي الله عنها ، وطلب منها أن لا تفشيه ، إلاّ أنَّها أخبرت به عائشة ، رضي الله عنها، فغضب لذلك رسول الله ، صلى الله عليه وسلَّم ، فحلف أن لا يدخل عليهنَّ شهرًا فنزلت آية التحريم، وقوله تعالى: **(وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ)**((أي : أطلع الله نبيه على قول حفصة لعائشة)) [4]

---

(1) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع : 73/1 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي 280/1,

(2) 364/10 .

(3) الفوائد والقواعد ص 264 .

(4) زاد المسير 80/8 .

فقد عجبت حفصة ، رضي الله عنها ، أنَّه كيف علم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، كل ما أخبرت به عائشة ، رضي الله عنها ، وهذا المقام اقتضي أن يتعدى (أنبأ) إلى مفعوله الثاني بنفسه، والتعبير عن إفشائها السر بدلالة المفعولية ؛ لأنَّه أُريد الاحتواء عليه، واستيعابه كلَّه بتفاصيله.

وأين مكان القول بالنصب على نزع الخافض ، فيما يتعلَّق بالفعل (نبَّأ) ؟! إذ اختلف تعدّيه إلى الثاني باختلاف الدلالة والمقاصد ، فلمَّا أُريد إلصاق معناه بالمفعول الثاني تعدَّى إليه بالباء، كقوله تعالى: **(قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ)**{ **يوسف : 37}** ولمَّا أريد من هذا المفعول بعضه ، تعدَّى إليه بـ (مِن) ، التبعيضية ، كقوله تعالى **(قُل لاَّ تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ)**{**التوبة : 94}** ولمَّا أُريد معنى المجاوزة ، تعدَّى إليه بـ(عن) ، كقوله تعالى: **(وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ)**{**الحجر : 51}** ولو أريد اشتمال معنى الفعل عليه لحُذِف خافضه، وهذا المراد لم يرد في (نبَّأ) ، في القرآن الكريم فيما سُمِّي النصب على نزع الخافض السماعي ، ولكن ورد فيما سُمِّي القياسي كقوله تعالى : **(نَبِّىءْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)**{**الحجر : 49}** وهذا دليل على أنَّ ما سُمِّي المصدر المؤول ، هو في الحقيقة جملة، وقد أريد هنا أن تكون مُفسِّرة لدلالة الفعل : (نَبِّىءْ) ؛ لذلك لم يتعدَّ إليها بحرف الجر .

وهذا دليل يتكرر على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض ؛ لأنَّ أيَّ خافض كان، لا يُؤتى به إلاَّ لحاجة الفعل ، أو السياق إلى دلالته .

5-دخل ، و**سكن** : قال ابن هشام : ((وقول جماعة في : دخلتُ الدار ، أو المسجد، أو السوق : إنَّ هذه المنصوبات ظروف ، وإنَّما يكون ظرفًا مكانيًّا ما كان مبهما 000 والصواب أنَّ هذه المواضع على إسقاط الجار توسعًا)) [1]

وقال ابن عقيل : ((إذا تقرر أنّ المكان المختص ما له أقطار تحويه ، لا ينتصب ظرفًا، فاعلم أنَّه سمع نصب كل مكان مختص مع : (دخل) ، و(سكن) ، ونصب الشام مع (ذهب) ، نحو: دخلتُ البيت ، وسكنتُ الدار ، وذهبتُ الشام ، واختلف الناس في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذًا ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصل : دخلتُ في الدار ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الدار ، نحو : مررتُ زيدًا ، وقيل : منصوبة على التتشيه بالمفعول به)) [2]

وقال السمين الحلبي في تفسير قوله تعالى : **(وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً)**{**ابقرة : 58}**: ((هذه : منصوبة على الظرف عند سيبويه ، وعند الأخفش على المفعول به ، وذلك أنَّ كل ظرف مكان مختص لا يتعدَّى إليه الفعل إلاّ بـ (في) ، تقول: صليت في المسجد ، ولا تقول : صليتُ المسجد ، إلاَّ ما استثني ، ومن جملة ما استثنى (دخل) ، مع كل مكان مختص ، نحو

---

(1) مغني اللبيب 576/2 .

(2) شرح ابن عقيل 584/1-585 .

: دخلتُ البيت ، والسوق ، وهذا مذهب سيبويه ، وقال الأخفش : الواقع بعد: دخلتُ، مفعول به كالواقع بعد (هدمتُ) ، في قولك : هدمتُ البيت ، فلو جاء (دخل) مع غير الظرف تعدَّى بـ (في) ، نحو : دخلتُ في الأمر ، ولا تقول : دخلتُ الأمرَ ، وكذا لو جاء الظرف المختص مع غير (دخل) ، تعدَّى بـ (في) ، إلاَّ ما شذ)) [1]

ما كان ينبغي للنحاة والمفسرين أن تشكل عليهم قضية جر الدار ونصبها، فمن المعلوم أنَّ الخافض ما استعمل إلاّ لإرادة ما دل عليه ، وقد بيَّن النحاة لكل خافض معانيه الأساسية ، والثانوية المستقاة من السياق ، فالأصل في الخافض (في) أن يفيد معنى الدخول في الشيء، فقولنا : دخل زيدٌ في الدار ، يفيد دخوله الدار من جهة معينة ، وصار في جوفها ، بمعنى أنَّ الدار أحاطته واحتضنته، وهذا هو المعنى المراد من قوله تعالى : **(وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُم مِّنَ الصَّالِحِينَ)**{الأنبياء : 86}

وإذا لم نرد ما دلت عليه (في) ، فمن البديهي أن يتطلب هذا المراد حذفها ، ونصب الدار على المفعولية ، وبه تتسع دائرة الدخول ، وتكون جهات الدار الخارجية جميعها منافذ للدخول، يدخل من أيّها شاء ، وإذا دخلها احتل فضاءها الداخلي ؛ ليجول فيها بكل حرية ، وهذا هو المعنى المراد من عدم استعمالها في قوله تعالى : **(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ)**{المائدة : 65}

ولهذا نصبت (القرية) ، على المفعولية في قوله تعالى : **(قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)**{النمل : 34} فقد أريد بدلالة المفعولية أن يستوعب دخولهم القرية ، وهكذا إذا دخل الفاتحون قرية عنوة ، دخلوها من كل جهة ، ثم جالوا فيها طولاً وعرضًا ، وهذا هو المعنى المراد أيضًا من قوله تعالى : **(وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً)**{ابقرة : 58} فنصبت (القرية) ، على المفعولية لتدل على اتساع منافذ الدخول إليها ، والخطاب موجه إلى بني إسرائيل ، وقد كانوا اثنتي عشرة قبيلة ، ولهذا الغرض نصبت (القرية) ، على المفعولية في قوله تعالى : **(قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ)**{الأعراف : 161}

فكما أُريد توسيع دائرة دخولهم إلى القرية ؛ لكثرة قبائلهم وتعددها أُريد أيضًا توسيع منازل سكناهم ؛ فعند استعمال (في) ، وقولنا : يا بني إسرائيل اسكنوا في هذه القرية ، يصبح المعنى: اتخذوا لكم مساكن داخل القرية ، وهذا المعنى يفسح المجال لأن يقال مثل هذا لجماعة أخرى وأخرى ؛ لأنَّ (القرية) باستعمال (في) أصبحت ظرفًا لمن يريد السكن فيها، أمَّا عند حذفها: كما قال الله تعالى : **(اسْكُنُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ)** يكون المعنى : اتخذوا هذه القرية سُكْنًا لكم ، فلا تكون بمعنى: اجعلوا لكم فيها مساكن ، إذ أزيلت عنها دلالة الظرفية ، بل تكون بمعنى: حوّلوها إلى مساكن لكم، أي : كأنَّ الله ،

(1) الدر المصون 372/1 .

سبحانه ، ملَّكهم إيَّاها ، فتأمَّل الفرق في المعنى ، بين استعمال الخافض وعدمه ؛ مما يدل على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض في هذه المواضع ونحوها.

6-زوَّج : قال الله تعالى : **(كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ)**{**الدخان: 54**} الباء هنا أفادت معنى الإلصاق ، والمعنى : اقتران تزويجهم بالحور العين ، فإذا أُريد رفع هذا التزويج من درجة الاقتران إلى درجة أن يشملهما معًا حذفت الباء ، وقيل في الكلام : وزوجناهم الحور العين، وقد احتيجت إلى هذه الدلالة في قضية زواج الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، من زينب، رضي الله عنها، ولما كان هذا الزواج الغاية منه إبطال عادة التبني ، اقتضى هذا الأمر أن يكون مقصودًا بذاته، مما يستوجب تحقيقه بأوسع دلالاته ، وهو دلالة المفعولية ، وكان يمكن أن يتحقق هذا المعنى بنحو: زوَّجناك إيَّاها ، لكن لمَّا أُريد أن يضاف إلى هذا الغرض غرض آخر ، وهو أنَّ هذا الزواج لم يكن باختيار الرسول ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، وإنَّما كان أولاً وآخرًا بأمر الله ، لم يقل سبحانه: زوَّجناكَ إيَّاها ، بل (زَوَّجْنَاكَهَا) قال الله سبحانه: **(وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا)**{**الأحزاب : 37**} فوصلَ الهاء العائدة إلى زينب، رضي الله عنها ، بالكاف العائد إلى الرسول ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، ليدل بذلك على أنَّ هذا التزويج قد تولَّى الله أمره جملة واحدة ، وبكل مقدماته وعناصره ، التي لم يفصل بعضها عن بعض ، بمعنى: أنَّه قد تمَّ جميعه بتدبير الله وأمره وإرادته .

7-سمَّى : تقدَّم قول سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى الى الثاني ، كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا 000 وسميته زيدًا 000 وسميته بفلان 000)) [1]

وقال أبو حيان في إعراب قوله تعالى : **(وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ)**{**آل عمران: 36**} ((وسمَّى: من الأفعال التي تتعدى إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ويجوز حذفه، وإثباته هو الأصل، يقول: سمَّيتُ ابني بزيد ، وسمَّيته زيدًا، قال:

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

أي: وسُمِّيتَ بكعب ، ويسمَّى بالجعل ، وهو باب مقصور على السماع)) [2]

وقال السمين الحلبي: ((و(سمَّى) يتعدَّى لاثنين ، أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر، ويجوز حذفه، تقول سميت ابني زيدًا ، والأصل بزيد ، قال الشاعر ، فجمع بين الأصل والفرع:

---

(1) الكتاب تحقيق هرون : 37/1 ، وتحقيق بديع : 71/1 – 73 .

(2) البحر المحيط 702/1 .

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

أي: يُسمَّى بالجعل)) [1]

وقوله: ((فجمع بين الأصل والفرع)) يعني الجمع بين الجر(بِشَرِّ العظام) وعدم الجر(الجُعَلْ) وهذا سهو منه ؛ لأنَّ (كَعْبًا) هوثاني(سُمِّيتُ) وليس (بِشَرِّ العظام) فلا يكون الشاعر في هذا البيت قد جمع بين الأصل والفرع

والفعل (سمَّى) ، لم يرد في القرآن الكريم متعدِّيًا إلى مفعوله الثاني بحرف الجر ، بل الذي ورد تعدَّيه إليه بنفسه ، كقوله تعالى : **(وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ)**{الحج : 78} وقوله تعالى : **(وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ)**{آل عمران : 36} وقوله تعالى : **(عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا)**{الإنسان : 18}

فلا مسوِّغ إذن لإدخال منصوب (سمَّى) ، الثاني في هذه الآيات في باب النصب على نزع الخافض ، لعدم وجود أصل هذا الباب في القرآن الكريم ، فتكون الأسماء : (المسلمين) ، و(مريم)، و(سلسبيلا) ، مفعولات به لـ (سمَّى) ، وليست منصوبات على نزع الخافض ، كما ذهب النحاة والمفسرون .

---

(1) الدر المصون 138/3 ، والكعب : كل مَفصل للعظام ، وكعب الإنسان : هو العظم الناشز عند ملتقى الساق بالقدم ، والجُعَل : الخنفساء، ينظر: لسان العرب 159/3 ، 76/13 ، ((قال كَعْب بن عُجَيل : إني قد هجوتُ نفسي ببيتين، وقد ضممتُ عليهما، فمن أصابهما فهو الشاعر ، فقال الأخطل :

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ سَمِيَّ الجُعَلْ

فقال : هما هذان)) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلاَّم الجمحي ص 462– 463 ، وقال ابن فتيبة: ((كعب وعميرة : ابنا جُعَيل من بني تغلب ابنة وائلْ ، ولكعب يقول الشاعر:

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظام وكان أبوكَ يُسمَّى الجُعَلْ

وكان محلك من وائل مكان القُراد من أست الجملْ))

الشعر والشعراء ص394–395 ، والبيت الثاني من شواهد سيبويه ولم ينسبه إلى أحد، ينظر كتاب سيبويه 483/1 ، ولم أجد هذين البيتين في ديوان الأخطل الذي رجعتُ إليه ، وظهر لي أنهما في ديوان الأخطل بمطبوعات وتحقيق الأب أنطون عبد الله صالحاني ، بيروت 1891م ص 335، ولم يتيسَّر لي الحصول على هذا الديوان

(1) معاني القرآن 70/1 ، والبيت في ديوانه :

نصحتُ بني عَوفٍ فلم يتقبَّلوا وصاتي ولم تنجحْ لديهم رسائلي

ينظر: ديوان النابغة الذبياني ص 92 .

8- شكر ، ونصح : قال الله تعالى : **(فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ)**{البقرة : 152} قال الفراء : ((والعرب لا تكاد تقول : شكرتُك ، إنما تقول : شكرتُ لك ، ونصحتُ لك، ولا يقولون: نصحتُكَ ، وربَّما قيلتا ، قال بعض الشعراء:

هم جمعوا بُؤْسى ونُعْمى عليكمُ فهَلاّ شكرتَ القومَ إذ لم تقاتلِ

وقال النابغة :

نصحتُ بني عَوفٍ فلم يتقبَّلوا رسولي ولم تنجحْ لديهم وسائلي)) [1]

وقال الزجاجي : ((وذلك قولك : نصحتُ زيدًا ، ونصحتُ لزيدٍ ، والمعنى واحد وكذلك تقول : شكرتُ لزيدٍ ، وشكرتُه)) [2] وقال ابن عطية : ((واشكروا لي واشكروني ، بمعنى واحد ، و(لي)، أشهر وأفصح مع الشكر ، ومعناه : نعمي وأياديَّ ، وكذلك إذا قلتَ : شكرتُكَ : فالمعنى: شكرتُ صنيعك ، وذكرته 000 فما حُذف من ذلك ، فهو اختصار لدلالة ما بقي على ما حُذف)) [3] وقال أبو حيان : ((فتقول : شكرتُ لزيد صنيعه)) [4] وجاء في الدر المصون : ((وقال بعضهم: إذا قلتَ: شكرتُ لزيد ، فمعناه : شكرتُ لزيد صنيعه ، فجعلوه متعدِّيًا لاثنين ، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر 000 وكذلك إذا قلتَ : شكرتك ، فالمعنى : شكرتُ صنيعك ، وذكرته ، فحذف المضاف ، فصار : شكرتُكَ)) [5]

وفي المعاجم : ((الشكر : عرفان الإحسان ونشره)) [6] ((وشكر : عرف الإحسان فأظهره)) [7] وشكرتُ لله : اعترفتُ بنعمته **علي** ، وفعلتُ ما يجب فعله من فعل الطاعة ، وترك المعصية ، فـ((الشكر : تصور النعمة بالجنان ، وذكرها باللسان)) [8]

فقد أجمعت كتب النحو ، كما مرَّ ، وكذلك كتب المعاجم على جواز أن يقال : شكرتُكَ وشكرتُ لك ؛ لورود هذين الوجهين في كلام العرب وفي الحديث النبوي ، وأجمعوا إيضًا على أنَّ:

نصحتُ بني عَوفٍ فلم يتقبَّلوا وصاتي ولم تنجحْ لديهم رسائلي

ينظر: ديوان النابغة الذبياني ص 92 .

(2) كتاب اللامات ص 161 .

(3) المحرر الوجيز 226/1 .

(4) البحر المحيط 636/1-637 .

(5) 184/2 .

(6) العين للخليل ص 489 ، وتهذيب اللغة 1911/2 .

(7) الأفعال لابن القوطية ص 281.

(8) عمدة الحفاظ : 283/2 .

شكرتُ لك ، هو الأشهر والأفصح ؛ لا لأنَّه لغة التنزيل ؛ ولكن لأنَّه هو الأصل ؛[1] لأنَّ الواقع عليه حدوث الشكر في نحو قولنا : شكرتُ لزيد ، ليس (زيد) وإنَّما هو مفعول به محذوف، ولام (زيد) تفيد الاختصاص والملك ، أو التمليك ((نحو : وهبتُ لزيد دينارًا)) [2] إلاَّ أنَّ الذي يقابل (دينارًا) ليس (الإحسان) ، بل ذكره ونشره ، فالمعادلة في هذا التركيب : شكرتُ لزيد إحسانه، ومحصلة معناه : أنَّ زيدًا وهب لك إحسانه ، وأنتَ وهبتَ له وخصَّصتَ له ذكر هذا الإحسان ونشره، ومفعول (شكر) ، غالبًا ما يُحذف لعمومه أو للعلم به ، والتقدير : شكرتُ لزيد معروفه، أو إحسانه ، بمعنى : اعترفتُ له بفضل إحسانه عليَّ ، وذكرت هذا الإحسان ، وحدَّثتُ به من أُصاحب وأُجالس[3] ؛ فإذا حذفت المفعول به واللام وقلت : شكرتُ زيدًا ، أوقعتَ الشكر على (زيد)، والأصل والمراد وقوعه على الإحسان ؛ فالأصل إذن : شكرتُ لك ، حتى أدخل الكسائي صيغة : شكرتُك ، في لحن العامة ، فقال : ((ولا يقال : شكرتُك)) [4] وقال ابن السكيت : ((وتقول: شكرتُ لك ، فهذه اللغة الفصيحة)) [5] وجاء في المصباح المنير للفيومي : ((وربما يتعدى بنفسه فيقال : شكرتُه ، وأنكره الأصمعي في السعة ، وقال : بابه الشعر ، وقول الناس في القنوت: نشكركَ ولا نكفركَ ، لم يثبت في الرواية عن عمر ، رضي الله عنه ، على أنَّ له وجهًا، وهو الازدواج)) [6]

والذي ورد في القرآن الكريم : جر الأول باللام ، وحذف الثاني ، فقوله تعالى : **(وَاشْكُرُواْ لِي)** تقديره : واشكروا لي نعمي عليكم ، هذا هو الأصل ، وبهذا التقدير فسَّرها الطبري [7] ، ولم يرد ما يقابل : شكرتُك ، بل الذي ورد ذكر المفعول به ، مع حذف الجار والمجرور ، كقوله تعالى : **(وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ)**{النحل : 114} ، وهي بنفس معنى الآية الأولى وتقديرها ، إذ المراد شكر النعم ، بمعنى ذكرها ونشرها بالقلب واللسان ، ولم يرد الجمع بينهما ، بل الاقتصار على أحدهما ، لأنَّ ذكر أحدهما يدل على الآخر ، ويغني عنه ، وقد اقترنت لام التمليك بالمفعول به، في قوله تعالى : **(إِنَّ**

---

(1) ينظر : الزاهر في معاني كلام الناس لأبي بكر بن الأنباري 143/1 ، والصحاح للجوهري ص 557، والنهاية في غريب الحديث 884/1 ، ولسان العرب 115/8 ، والمصباح المنير ص 320 ، وبصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي 334/3 ، وتاج العروس 117/12 .

(2) مغني اللبيب : 209/1 .

(3) ينظر : المصباح المنير ص 320 ، ولسان العرب 115/8 .

(4) ما تلحن فيه العامَّة ص 102–103 .

(5) إصلاح المنطق ص 281 .

(6) ص 320

(7) جامع البيان 47/2 .

إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ {120} شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ {121}){النحل : 120-121}

وقد تقدَّم أنَّ مفعول (شكر) غالبًا ما يحذف ، إمَّا للعلم به ، وإمَّا لكونه عامًّا ، لذلك اقتضى ذكره ؛ إذا قصد به أمرًا خاصًّا ، كقول الشاعر :

شكرتُ له يوم العُكاظ نَوالَه ولم أكُ للمعروف ثَمَّ كَنُودا [1]

وكما نقول نحن المشرفين في قاعة المناقشة : أشكر لزملائي المناقشين حضورَهم في هذا اليوم ، وجاز حذف الجار والمجرور ، وأن يقال : أشكر حضوركم ، لأنَّ ذكر المفعول به ، يدل عليهما.

وما قيل في (شكرَ) ، يقال في (نصحَ) ، فقد تقدَّم أنَّ منصوب (شكر) غالبًا ما يُحذَف، وكذلك مفعول (نصح) الذي يتعدَّى إليه بنفسه ، غالبًا ما يُحذَف ؛ لأنَّ مراده معلوم ، وهو القول، أو النصيحة ، ولام : نصحتُ لك ، هي لام : شكرتُ لك ، نفسها فقولنا : نصحتُ له ، معناه: وجَّهتُ نصحي له من دون غيره ، بمعنى : أخلصتُ له قولي ، ونصيحتي ،[2] وقد تقدَّم قول الفراء: ((والعرب 000 إنما تقول :000 نصحتُ لك ، ولا يقولون : نصحتُكَ، وربَّما قيلت000 قال النابغة :

نصحتُ بني عَوفٍ فلم يتقبَّلوا رسولي ولم تنجحْ لديهم وسائلي)) [3]

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : **(أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ){الأعراف : 62}:** ((يقال : نصحته ، ونصحتُ له ، وفي زيادة اللام مبالغة ، ودلالة على إمحاض النصيحة ، وأنَّها وقعتْ خالصة للمنصوح ، مقصودًا بها جانبه لا غير، فرب نصيحة ينتفع بها الناصح ، فيقصد النفعين جميعًا)) [4] والحقيقة أنَّ لام (له) حرف جر أصلي، وما ذكره الزمخشري هو شرح لدلالتها التي ذكرناها ، وهي إفادتها معنى تخصيص النصح للمنصوح، والإخلاص له في القول والنصيحة ، وما شاع في كتب النحو ، من أنَّ (نصح) ، يتعدَّى إلى مفعوله بحرف الجر، دفع النحاة والمفسرين إلى الظن بأنَّ اللام زائدة ، وأنَّ الاسم المجرور هذا مفعول به، وأنَّه هو الذي وقع عليه فعل الفاعل ، وإنَّما مفعول (نصح) في الحقيقة محذوف، وهو الذي مرَّ تقديره

---

(1) ينظر :غريب القرآن الكريم في لغات العرب ، لأبي حيان الأندلسي ص 125 ، ولم أجد هذا البيت في كتب النحو ، ولم أقف على قائله .

(2) ينظر : الأفعال لابن القوطية ص 309 ، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ 183/4 ، وبصائر ذوي التمييز 63/5 .

(3) معاني القرآن 70/1 .

(4) الكشاف 111/2 .

، والشرح الذي ذكره الزمخشري لهذه الصيغة ، كان في غاية الدقة، فهذا هو المراد من قولنا : نصحتُ له ، وهو معنى إخلاص النصح للمنصوح من دون غيره، حتى من دون الناصح، مما يدل على أنَّ لام (له) جيء بها للغرض الذي بيَّنّاه .

وما ذكرته المعاجم موافق لما تقدَّم ذكره ، جاء في تهذيب اللغة للأزهري : ((وقد نصحتُ له نصيحتي نصوحًا ، أي : أخلصتُ وصدقتُ)) [1] له النصيحة ، فمفعول (نصح)، الذي هو (نصيحتي) يحذف للعلم به ، أو لعمومه ، ويجب ذكره إذا دل على غير النصيحة والقول، نحو: ((نصحتُ له الودَّ ، أي : أخلصته)) [2]

وصفوة ما تقدَّم أنَّ كتب النحو واللغة حين أجمعت على أنَّ صيغة : نصحتُ له ، أفصح من: نصحتُه ، ليس السبب أيضًا أنَّها لغة التنزيل ، ولكن لأنَّها موافقة للمعنى المراد ، وقد وجدتُ الزمخشري أحسن من فسَّر مدلول هذه الصيغة ، وقد مرَّ قوله فيها ، الذي استنتجنا منه بأنَّ اللام في (له) ، تفيد معنى الاختصاص ؛ ولهذا ، كما ذكر ، دلَّت على إمحاض النصيحة ، بمعنى: أنَّها وقعت خالصة للمنصوح له ، مقصودًا بها جانبه فحسب ، وأنَّ المتكلم ليست له أية مصلحة فيها، فهذا المدلول لهذه الصيغة يوجب أن يكون معناها وتقديرها : نصحتُ له نصيحتي، أي : أخلصتها له، وقد اكتسبت هذه الدلالة من لام (له) ، فعند حذفها ونصب الاسم تمَّحي هذه الدلالة.

لذلك أجمعت كتب المعاجم على أنَّ الأصح والأفصح أن يقال : نصحتُ له [3] أمَّا: نصحته، فهو انحراف عن الأصل ، والمعنى المراد ، ففي قولنا مثلاً ، نصحتُ زيدًا ، ليس المراد إيقاع حدوث النصح على (زيدًا) بل على النصيحة المحذوفة ، فيكون التقدير : نصحتُ زيدًا نصيحتي، فوقع (زيدًا) ، موقع النصيحة ، التي وقعت في التقدير بدل اشتمال منه ، ولهذا أدخل الكسائي: نصحتُك ، في لحن العامَّة ، فقال : ((ولا يقال : نصحتُكَ 000 وقد نصح فلان لفلان 000 هذا كلام العرب 000 قال الله تعالى : **(وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ)**{ هود : 34}))[4] وقال ابن السكيت : ((وتقول : نصحتُ لك 000 فهذه اللغة الفصيحة)) [5]

9-صد : قال الله تعالى : **(وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ)**{النمل: 43} لم يتعدَّ ، (صدَّ) إلى مفعوله الثاني بنفسه ، إلاّ في هذا الموضع ، وقد جاء في إعراب (ما) ،

---

(1) 3584/4 ، وينظر : لسان العرب 268/14 .

(2) مفردات القرآن للراغب الأصبهاني ص 517 .

(3) ينظر : الصحاح ص 607 ، ولسان العرب 268/14 ، وتاج العروس 98/7 .

(4) ما تلحن فيه العامَّة ص 102-103 .

(5) إصلاح المنطق ص281 .

هنا ، بأنَّها منصوبة على نزع الخافض ، والتقدير : وصدَّها عن ما كانت تعبد من دون الله [1] وردَّ أبو حيان الأندلسي ، وتبعه السمين الحلبي وجه النصب على نزع الخافض، ووصفه بأنَّه ضعيف لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعُوجوا كلامُكم عليَّ إذاً حرامُ [2]

ذلك أنَّ الأفعال التي جاز فيها نصب الاسم على نزع الخافض باطِّراد، من دون وصفه بالضعف والشذوذ ، لم يتفق على جميعها النحاة والمفسرون ، فقد تقدَّم في المبحث الأول أنَّ جمهور النحاة عددوا هذه الأفعال ، وجعلوا من بينها (صدَّ) ، أمَّا أبو حيان فقد قصرها على سبعة أفعال، فقال : ((وهي مقصورة على السماع ، وهي : اختار ، واستغفر، وأمر ، وكنَّى ، ودعا، وزوَّج ، وصدَّق)) [3] أي : لم يجعل من بينها (صدَّ) .

تبيَّن مما مر ذكره أنَّ جمهورالنحاة والمفسرين ، قد اتفقوا على جواز إعراب (ما) في الآية المذكورة منصوبة على نزع الخافض ، والتقدير عندهم : صدَّها عمَّا كانت تعبد ، إلاّ أنِّي لم أجد أحدًا منهم من أشار إلى سر العدول عن استعمال (عن) ، إلى النصب ، على الرغم من استعمال (عن) مع هذا الفعل في المواضع الأخرى ، فقد استعمل (عن) ، التي تفيد معنى المجاوزة مع (صدَّ) ، في مواضع كثيرة ، وأكثر ما استعملت في الصد عن سبيل الله ، كقوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلاَلاً بَعِيدًا)**{النساء : 167} وفي جميع هذه المواضع لم تستعمل إلاّ في الصد عمَّا هو حق ، كالصد عن الهدى ، أو المسجد الحرام، أو ذكر الله ، أو الصلاة ، أو آيات الله ؛ ذلك أنَّ دين الله ، وما كان في معناه ، لا يمكن صدُّه بالكامل، أو إلغاء حقيقته ، أو محقه ؛ لأنَّ سبيل الله ، وما يمت إليه بصلة هو أمر الله ، قضى وجوده؛ لئلا يكون للناس على الله حجة يوم

---

(1) ينظر : البحر المحيط 103/7 ، والدر المصون 618/8 .

(2) البيت للشاعر الأموي المعروف جرير بن عطية الخطفي (ت : 114هـ) ينظر : الشعر والشعراء لابن قتيبة ص 284 ، وإعراب القرآن للنحاس ص 701 ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي 149/2 ، والكشاف 357/3، والمحرر الوجيز لابن عطية 262/4 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 222/2 ، ورصف المباني للمالقي ص 320 ، ومغني اللبيب 102/1 ، وشرح ابن عقيل 538/1 ، والأشباه والنظائر للسيوطي 272/3 ، والبيت في الديوان :

أتمضونَ الرسومَ ولا تُحَيَّا كلامُكم عليَّ إذًا حرامُ

ينظر: شرح ديوان جرير ، تأليف إسماعيل عبد الله الصاوي ص 512 ، وديوان جرير ، اعتنى به وشرحه حمدو طماس ص 377 , فالبيت في ديوانه لا شاهد فيه ، وقال العيني: ((وقال النحاس : سمعتُ عليَّ بن سليمان ، يعني الأخفش الأصغر ، يقول : حدثني محمد بن يزيد ، يعني الميرد، قال : حدثني عمار بن بلال بن جرير، قال : إنَّما قال جدِّي : مَرَرْتُمْ بالديار ، فعلى هذا فلا شاهد فيه)) المقاصد النحوية 273/2 .

(3) البحر المحيط 503/4

القيامة ، وكل ما يستطيع أن يفعله الطواغيت ، والشياطين، وأتباعهم، هو أن يميلوا الناس عنه ، أمَّا قوله تعالى : **(وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ)**{النمل : 43} فليس المراد منه صدَّها عن طريق إشراكها ، بل تركها هي وقومها الإشراك كله ، وقلعه من جذوره ، وعدم العودة إليه ، ودخولها في دين التوحيد ، والتعبير عن هذه الدلالة ، اقتضى جعل ما كانت تعبد من دون الله مفعولاً به ، ليستوعب الصد هذه العبادة برمتها ، ولم تستعمل (عن) في الصد عن الضلال ، إلاّ عن لسان أهله ، كقوله تعالى : **(قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ)**{ ابراهيم: 10} فاستعملت (عن) ؛ لأنَّ المشركين نظروا إلى دين آبائهم أنَّه دين الحق ، كما أنَّ استعمالها من جهة أخرى يوافق ما أرادوه ، من أنَّ رسل الله يسعون إلى جعلهم يميلون عن ملة آبائهم وأجدادهم.

فالمعربون والمفسرون حين أعربوا قوله تعالى : **(مَا كَانَت تَّعْبُدُ)** منصوبًا على نزع الخافض، ساووا بين عدم استعمال (عن) ، في هذا الموضع ، وبين استعمالها في المواضع الأخرى، والادعاء بتساوي التعبيرين ، يعني الادعاء بإلغاء الجانب البلاغي، الذي يُعَدُّ سر الإعجاز في القرآن الكريم ، إذ من المعلوم لدى كل علماء اللغة والبلاغة، أنَّ هذا القرآن العظيم ما استعمل حرفًا ما في موضع ، وتركه في موضع ، إلاّ لوجه من جوه البلاغة.

10-كال ، ووزن : قال الله تعالى : **(وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ {1} الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ {2} وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)**{المطفين: 1-3}

أجمعت كتب المعاني والإعراب والتفسير، على أنَّ الضمير (هم) في : (كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ) هو في الأصح والأشهر منصوب على نزع الخافض ، والتقدير عندهم : كالوا لهم ، أو وزنوا لهم، استنادًا إلى أنَّ : كلته ووزنته، في اللغة ، هو بمعنى : كلت له ووزنت له [1] وقد أجمعوا إيضًا كما هو ظاهر من الآية على أنَّ المعنى : أنَّ هؤلاء المطففين ، إذا اكتالوا على الناس يستوفون، أي: أخذوا ما لهم من حق على من اشتروا منهم ، من الكيل والوزن وافرًا حسبما يريدون، لكنَّهم إذا كالوهم ، أو وزنوهم ، بمعنى : باعوا لهم أنقصوا لهم الكيل والوزن ، كقولك : يأخذ حقَّه من الناس تامًّا ، ويعطيهم حقَّهم ناقصًا ، وهي عبارة شائعة في الذم [2]

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء 134/3 ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ص287 ، ومعاني القرآن للأخفش ص 307 ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص 519 ،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 230/3 ، وإعراب القرآن للنحاس ص 1287-1288 ، ونزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز للسجستاني ص 381 , وديوان الأدب للفارابي 383/1 ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي 263/2 ، والكشاف 706/4-707 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 500/2 ، والتبيان في إعراب القرآن 494/2 ، والبحر المحيط للأندلسي 614/8 ، وروح المعاني للآلوسي 575/15 ، والتحرير والتنوير 170/30 .

(2) ينظر : روح المعاني للآلوسي 275/15 .

من المعلوم لدى جميع النحاة والمفسرين والمعربين قديمًا وحديثًا ، أنَّ القرآن الكريم ما استعمل خافضًا ، من أجل أنَّه خافض ؛ لأنَّ هذا المصطلح جاء من أنَّ المتكلم يخفض حنكه الأسفل، عند النطق بالكسرة ، أو تنوين الكسر الذي يلحق آخر الاسم المخفوض [1] فهو إذن لا علاقة له بالمعنى البتة ، لا من قريب ، ولا من بعيد ، والقرآن الكريم استعمل الخافض بعد الفعل لدلالته ، لا للفظه ، والدليل على ذلك أنَّ هذا الخافض ليس واحدًا ، بل يختلف باختلاف الفعل ، بل كثيرًا ما يكون الخافض الذي اشتهر اقترانه بفعل معيَّن ، قد يستبدل به خافضًا آخر مع الفعل نفسه إذا احتاج السياق إلى دلالته ، فعلى الرغم من إجماع النحاة والمفسرين على هذه القضية، إلاّ أنِّي لم أجد أحدًا منهم من تطرَّق إلى دلالة لام (لهم) في التقديرالذي قدروا وفسَّروا بها الآية : كالوا لهم، أو وزنوا لهم ، بل سهوا عنها جميعًا ، وساووا بين ذكرها وعدم ذكرها ، واتفقوا على أنَّ : كالوهم، ووزنوهم ، هو بمعنى : كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، بل جعلوا الصيغتين الأخيرتين، أي : اللتين باللام هو الأصل والأصح والأفصح ، والحقيقة الناصعة التي لا لبس فيها ، هو أنَّ لام (لهم) في التقديرين : كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، هي لام (لي) نفسها في قوله تعالى : **(وَاشْكُرُواْ لِي)**{**البقرة: 152**} ولام (لكم) في قوله تعالى : **(وَأَنصَحُ لَكُمْ)**{**الأعراف : 62**} لفظًا ودلالة، لفظها ودلالتها في الاختصاص الذي جاء منه معنى الإخلاص ، فإجماع النحاة والمعربين والمفسرين على جعل قوله تعالى : **(وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)** بمعنى : وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم ، مخالف للمعنى المراد من الآية وتفسيرها ؛ لأنَّه ليس المقصود أنَّ المطففين أخلصوا الكيل والوزن للناس، بل المقصود ضد ذلك تمامًا ، وهو أنَّهم غشوهم في الكيل والوزن ، فليس في هذه الآية إذن نصب على نزع الخافض ؛ إذ كيف يصح أن نساوي بين النصب والجر ، ومعنياهما متضادان .

11- مسح : قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ){**المائدة : 6**}

قال أبو حيان الأندلسي : ((واختلفوا في مدلول الباء هنا ، فقيل : إنَّها للإلصاق 000 وقيل الباء للتبعيض 000 وقيل الباء زائدة 000 وحكى سيبويه 000 مسحتُ رأسه وبرأسه في معنى واحد)) [2] ذهب النحاة والمفسرون إلى القول بأنَّ الجر والنصب معنييهما واحد ، وقد كثر ما أكدوا هذا المذهب ، وصرحوا به والصحيح ، كما هو ظاهر من سياق الآية ، أنَّ الباء للإلصاق، حتى إنَّه يترتب عليه حكم ، وهو أن يمس هذا المسح الرأس ، لا أن يكون مجرد لمس لشعره ، فالباء حددتْ فقط غرض إلصاق المسح بالرأس ، ولا علاقة لها بمساحة الممسوح منه، لذا جاز أن يكون المسح لجميع الرأس ، أو لجزء منه، إلاّ أنَّه يتعيَّن أن يكون المسح لجميع الرأس عند حذف الباء، وقولنا في

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاج ص 93 .

(2) البحر المحيط 609/3 ، وينظر : الدر المصون 693/3 .

الكلام : وامسحوا رؤوسكم ؛ لأنَّ (رؤوسكم) ، تكون عندئذ منصوبة على المفعولية، ويكون المعنى بها أن يستوعب المسح (رؤوسكم) ، مما يقتضي شمول الرأس جميعه بفعل المسح، فالفرق بين الجر والنصب جلي وكبير، ما كان ينبغي للنحاة والمفسرين أن يساووا بينهما.

12-هدى : قال المرادي : ((فقد جاء : هديتُ زيدًا إلى الطريقِ ، والطريقَ))[1] فيكون (لطريقَ)، في حال النصب ، منصوبًا على نزع الخافض ، وقال الزمخشري : ((هدى : أصله أن يتعدَّى باللام، أو بـ (إلى) كقوله تعالى : **(نَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)**{الإسراء : 9} **(وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)**{الشورى : 52} فعومل معاملة (اختار) في قوله تعالى **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف 155}))**[2]ومثل هذه قال أبو حيان الأندلسي [3]، وتلميذه الحلبي : ((ثمَّ يتسع فيه ؛ فيحذف الحرف ؛ فيتعدَّى بنفسه ، فأصل : **(اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ)**{الفاتحة : 6} اهدنا للصراط ، أو : إلى الصراط ، ثم حُذِفَ))) [4]

فقد ساوى النحاة والمفسرون بين نصب (الصِّرَاطَ) وبين جره باللام ، وجره بـ(إلى) في الآيات الثلاثة ؛ استنادًا إلى القول بالنصب على نزع الخافض ، وهذا مأخذ كبير، إذ لا يعقل ، ولا يصح أن تتساوى دلالات الآيات القرآنية ، وتراكيبها مختلفة ، ولكون (إلى) أطول بناءً من اللام؛ فإنَّ استعمالها في قوله تعالى : **(وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)**{الشورى : 52} يدل على أنَّ طريق الهداية طويل ، كأنَّ الله ، سبحانه يخاطب حبيبه المصطفى : يا محمد إنَّك لتهدي الناس إلى الإسلام بتبليغ دؤوب ، وجهد طويل ، وباستعمال اللام في قوله تعالى : **(إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)**{الإسراء : 9} يكون المعنى : أنَّ هذا القرآن يهدي الناس إلى ما هو أفضل وأقوم، بأقصر الطرق ، وأيسر السبل ، والله ، سبحانه وتعالى ، كما ورد في الحديث النبوي ،، يعلمنا أنَّه إذا سألناه ، أن نسأله أعلى المنازل ؛ لأنَّه ، تعالى ذكره ، كريم ، فنحن لا نسأله أن يهدينا إلى الصراط ، ولا نسأله أن يهدينا للصراط ، بل نسأله وندعوه أن يمكننا من أن نتمثل صراطه المستقيم قولاً ، وعقيدة ، وعملاً ، بمعنى أن نستوعبه ونحتوي عليه ، ولا يتحقق هذا المعنى إلاَ بنصب (الصراط) على معنى المفعولية ، ولهذا علمنا الله ، سبحانه ، أن ندعوه بقوله تعالى: **(اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ)**{الفاتحة : 6}

ولأنَّ لكل من اللام ، و (إلى) ، دلالتها الخاصة ، حتى إنَّه لا يمكن أن تعوض إحداهما عن الأخرى ، فقد جمع بينهما في قوله تعالى : **(قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللهُ يَهْدِي**

---

(1) شرح التسهيل ص 439.

(2) الكشاف 25/1

(3) البحر المحيط 41/1 .

(4) الدر المصون 62/1 .

لِلْحَـقِّ أَفَمَـن يَهْـدِي إِلَـى الْحَـقِّ أَحَـقُّ أَن يُتَّبَـعَ أَمَّـن لاَّ يَهِـدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْـدَى فَمَـا لَكُـمْ كَيْـفَ تَحْكُمُونَ)(يونس: 35}

مما قاله القرطبي في تفسير هذه الآية : ((يقال : هداه للطريق ، وإلى الطريق، بمعنى واحد)) [1] فاستنادًا أيضًا إلى القول بالنصب على نزع الخافض فقد ساوى اللغويون والمفسرون في المعنى ، بين استعمال (إلى) ، في قوله تعالى : **(قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ)** وقوله تعالى : **(أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ)** وبين استعمال اللام في قوله تعالى : **(قُلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ)** [2]

وقد تطرق الدكتور عبد الحميد الهنداوي إلى الفرق الدلالي بين الاستعمالين فذكر أنَّه استعمل (إلى) في قوله تعالى : **(قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ)**((ليوحي بطول طريق الهداية ، لدى هؤلاء الشركاء لو هَدوا000 مع الدلالة المعجمية لكلمة (إلى) التي تفيد بعد المسافة؛ فكأنَّ الله تعالى ، يقول لهم : هل من شركائكم مَن يهدي إلى الحق ، ولو بطريق طويل بعيد)) واستعمل اللام في قوله تعالى : **(قُلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ)** ليوحي إلى ((قصر مسافة الهداية بالنسبة لله تعالى؛ فهو يهدي إلى طريق مستقيم؛ والطريق المستقيم، هو أقصر الطرق المؤدية إلى الحق))[3]

هذه هي دلالة المقطع الأول من الآية الكريمة ((ثمَّ يأتي (في المقطع الثاني) الاستفهام التوبيخي : **(أَفَمَـن يَهْـدِي إِلَـى الْحَـقِّ أَحَـقُّ أَن يُتَّبَـعَ أَمَّـن لاَّ يَهِـدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْـدَى فَمَـا لَكُـمْ كَيْـفَ تَحْكُمُونَ)**000 ليصبح المعنى : أفمن يهدي إلى الحق ، ولو بطريق طويل 000 أحق أن يتبع ، أم من لا تكون منه الهداية أصلاً ولو ببطءٍ شديد وتراخ إلى الأبد)) [4]

وفي هذه الآية دليل يتكرر على بطلان القول بالنصب على نزع الخافض؛ ففي قول الله تعالى، مثلاً : **(وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ {117} وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)(الصافات: 117-118}** لا يصح إعراب **(الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)** منصوبًا على نزع الخافض ، لأنَّه لا يُعرف ما الخافض المراد نزعه (إلى) ، أم اللام ؟ وقد تبيَّن الفرقُ بينهما في المعنى ، والتفسير الذي اقتضاه كل منهما.

فالادعاء بتساوي (إلى) ، واللام ، في هذه الآية ونحوها ادِّعاء باطل من جهة ، كما أنَّه يُعَدُّ دعوى لإماتة الجانب البلاغي في القرآن الكريم ، الذي يمثِّل سِرَّ إعجازه.

المبحث الرابع

(1) الجامع لأحكام القرآن 341/8 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج 16/3 ، وتهذيب اللغة للأزهري 3736/4 ، والصحاح للجوهري ص 1029 ، وزاد المسير لابن الجوزي 23/4 ، والدر المصون 197/6 .

(3) الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم ص 91.

(4) المصدر نفسه ص 92 .

النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرد في القرآن الكريم

تطرَّقنا في المبحث السابق إلى المواضع التي أجاز فيها النحاة النصب على نزع الخافض، ولم يجيزوا ذلك في غيرها ؛ لذلك حكموا على ما جاء منصوبًا على نزع الخافض في غير هذه المواضع بشذوذها ، على الرغم من ورود شواهد قرآنية كثيرة ضمن هذه المواضع، ولكثرة هذه الشواهد التي تكاد لا يمكن تحديدها وحصرها ، سأختار نماذج منها ، أبسط القول فيها ، مرتبة حسب مواضع ورودها في القرآن الكريم ، ومن الله الهدى والسداد .

1-قال الله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) {البقرة 29}

قال الفراء : ((فإنَّ السماء في معنى جمع ، فقال (فسواهن) للمعنى المعروف أنَّهنَّ سبع سماوات)) [1] وقال الأخفش : ((وهو إنما ذكر سماءً واحدة ؛ فهذا لأنَّ ذكر السماء قد دل عليهن كلهن، وقد زعم بعض المفسرين أن السماء جمع مثل : اللبن ، فما كان لفظه لفظ الواحد ، ومعناه معنى الجماعة ؛ جاز أن يجمع فقال (فسواهنَّ))) [2] وقال : ((وقد تكون السماء يريد به الجماعة، كما تقول: هلك الشاة والبعير ، يعني كل بعير وكل شاة)) [3]

وقال الطبري : ((وقال بعضهم : إنَّما قال : استوى إلى السماء ، ولا سماء ، كقول الرجل لآخر : اعمل هذا الثوب ، وإنَّما معه غزل ، وأمَّا قوله (فسواهن) فإنه يعني هيأهنَّ ، وخلقهنَّ، ودبرهنَّ ، وقومهنَّ ، والتسوية في كلام العرب ، التقويم والإصلاح والتوطئة ، كما يقال : سوَّى فلان لفلان هذا الأمر ، إذا قوَّمه وأصلحه ، ووطَّأ له ، فكذلك تسوية الله ، جل ثناؤه سمواته، وتقويمه إياهنَّ على مشيئته ، وتدبيره لهنَّ على إرادته 000 وقال جل ذكره : (فسواهنَّ) فأخرج مكنيهنَّ مخرج مكنى الجمع 000 لأن السماء جمع واحدها سماوة ، فتقدير واحدتها وجمعها إذن تقدير ، بقرة وبقر ، ونخلة ونخل ، وما أشبه ذلك ، ولذلك أنَّث السماء مرة ، فقيل هذه سماء، وذكَّر أخرى فقيل **(السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا)**{النزمل : 18} كما يفعل ذلك بالجمع الذي لا فرق بينه وبين واحده ، غير دخول الهاء وخروجها ، فيقال : هذا بقر وهذه بقر، وهذا نخل وهذه نخل، وما أشبه ذلك ، وكان بعض أهل العربية يزعم أن السماء واحدة ، غير أنَّها تدل على السماوات فقيل : (فسواهنَّ) يراد بذلك التي ذكرت)) [4]

---

(1) معاني القرآن 29/1

(2) معاني القرآن ص 50

(3) المصدر نفسه ص 51

(4) جامع البيان 220/1-221 ، وينظر : الكشاف 127/1 .

فلفظ : (السماء) ، إذن ، إمَّا جمع مفردة سماوة ، أو اسم جنس دال على الجمع، وفي إعراب الآية ، قال أبو جعفر النحاس ((يجوز عندي أن يكون : فسوَّى منهنَّ ، كما قال جل وعز **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف 155}** أي : من قومه)) [1] وهذا هو الوجه الإعرابي الذي قال به النحاس ، بعد أن نقل وجه النصب على البدلية من الضمير (هنَّ)؛ وقال مكي بن أبي طالب القيسي ((وقيل هو مفعول به لـ(سوَّى) تقديره : فسوى منهنَّ سبع سماوات ، فحرف الجر محذوف مع الهاء والنون ، كما قال **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف 155}** أي : من قومه ، ثم حذف الحرف فانتصب ما بعده)) [2] وقال أبو البركات بن الأنباري (((سبع سماوات) منصوب، وذلك من وجهين ، أحدهما : أن يكون على البدل من الهاء والنون ، في (سوَّاهنَّ) ، والثاني : أن يكون منصوبًا لأنه مفعول (سوَّى) على تقدير ، فسوَّى منهنَّ سبع سماوات ، فحذف حرف الجر ، فصار (فسواهنَّ) كقوله : **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا) { الأعراف 155}** أي : من قومه ، ثم حذف حرف الجر، فاتصل(سوَّاهنَّ) بما بعده ، فنصبه)) [3] وقال ابن عطية الأندلسي : ((و(سبع) نصب على البدل من الضمير ، أو على المفعول به بـ(سوَّى) بتقدير حذف الجار من الضمير ، كأنَّه قال : فسوَّى منهنَّ سبع ، وقيل نصب على الحال ، وقال (سوَّاهنَّ) إمَّا على أنَّ السماء جمع ، وإمَّا على أنَّه مفرد اسم جنس ، فهو دال على الجمع)) [4] وقال العكبري : (((سبع) منصوب على البدل من الضمير، وقيل التقدير : فسوَّى منهنَّ سبع سماوات ، كقوله **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا) {الأعراف 155}** وقيل (سوَّى) بمعنى صيَّر فيكون مفعولاً ثانيًا)) [5]

إعراب (هُنَّ) في موضع نصب على نزع الخافض، على تقدير: فسوَّى منهنَّ سبع سماوات ، اقتضى أن يكون المعنى : أنَّ هناك سماوات كثيرة ، أكثر من سبع ، وأنَّ الله سبحانه، سوَّى منهنَّ سبعًا ، وهذا المعنى غير وارد في تفسير الآية لا من قريب، ولا من بعيد ، فالظاهر من سياق الآية والمتفق عليه ، ما نص عليه الطبري بقوله : ((فقد أخبر ابن اسحاق، أن الله ، جل ثناؤه ، استوى إلى السماء بعد خلقه الأرض وما فيها ، وهن سبع من دخان ، فسواهنَّ كما وصف)) [6] والواحدي

---

(1) إعراب القرآن ص 31

(2) مشكل إعراب القرآن 34/1

(3) البيان في غريب إعراب القرآن 68/1

(4) المحرر الوجيز 115/1

(5) التبيان في إعراب القرآن 43/1 .

(6) جامع البيان 222/1

بقولـه : ((وجـائز أن تعـود الكنايـة إلـى أجـزاء السـماء ونواحيهـا ، فـالمعنى: جعلهـن سـبع سـماوات مستويات ، بلا فطور ، ولا أمت)) [1] أي : بلا شقوق ولانتوء.

فعلى الرغم من أنَّ المعنى الذي يقتضيه القول بالنصب على نزع الخافض صريح في مخالفته لمعنى الآية وتفسيرها ، فقد قال به ، أو أجازه ، كما تقدم أساطين النحو والإعراب والتفسير : أبو جعفر النحاس ، ومكي بن ابي طالب القيسي ، وأبو البركات بن الأنباري، وابن عطية الأندلسي ، وأبو البقاء العكبري ، حتى ظننت أن لن أجد من سينتبه على قضية المعنى، وقد انتبه عليها أبو حيان الأندلسي ، فقال : ((وأجازوا في (سبع سماوات) أن يكون منصوبًا على المفعول به ، والتقدير : فسوى منهنَّ سبع سماوات ، وهذا ليس بجيد من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى : أمَّا من حيث اللفظ ، فإنَّ (سوَّى) ، ليس من باب (اختار) ، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام، وأمَّا من حيث المعنى ، فلأنَّه يدل على أن السماوات كثرة ، فسوَّى منهن سبعًا، والأمر ليس كذلك، إذ المعلوم أن السماوات سبع)) [2] وقد نبَّه أبوحيان على أنَّ إعراب (هُنَّ) منصوبًا على نزع الخافض يُعَد شاذًّا عند النحاة ، ومع ذلك قالوا به .

فقد نبَّه أبو حيان الأندلسي ، على أن حرف الجر لم يحذف، في باب ما سمي النصب على نزع الخافض في هذه الآية ، إلاَّ من أجل أن يُلغى في الكلام معناه ، فحذف لأنَّ معناه لا يوافق ما أريد أن تعنيه الآية ، وهذا ما ينطبق على كل ما قيل بأنَّه منصوب على نزع الخافض.

2–قال الله تعالى : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) {البقرة 57}

في إعراب الآية : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ){البقرة : 57} قال العكبري : ((ويجوز أن يكون التقدير : بالغمام)) [3] وأشار أبو حيان الأندلسي إلى هذا الوجه من الإعراب فقال : ((مفعول على إسقاط حرف الجر ، أي بالغمام كما تقول : ظلَّلتُ على فلان بكذا 000 وعلى الوجه الأول، تكون (فعَّل) ، فيه بمعنى (أفعل) ، فيكون التضعيف أصله للتعدية ، ثم ضُمِّن معنى فعل يُعدَّى بـ (على)، فكأنَّ الأصل (وظلَّلناكم) أي : أظللناكم بالغمام 000 ثم ضُمِّن (ظلَّل) ، معنى (كلَّل)، أو شبهه، مما يمكن تعديته بـ (على) ، فعدَّاه بـ (على))) [4] و(ظلل) مثل (أظل) في اللزوم والتعدي، يقال : ((أظلَّ

(1) الوسيط في تفسير القرآن المجيد 112/1

(2) البحر المحيط 195/1

(3) التبيان 58/1

(4) البحر المحيط 312/1

الشيء ، وظلَّل : امتد ظلُّه ، فهو مُظِلٌّ ومُظلِّلٌ)) [1] و((يقال : ظللني الشجر، وأظلني)) [2] و((ظلله الله ، وأظلَّه : منعه وحرسه)) [3]

وجاء في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده : ((واستظل من الشيء ، واستظل به، وتظلل، وظلَّله عليه ، وفي التنزيل : **(وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِم الْغَمَامَ)**{**الأعراف :160**})) [4] إذا جاء في اللغة تعدي (ظلَّل) إلى مفعوله بنفسه ، فهل بعد ذلك من حاجة في الأخذ بقول النصب على نزع الخافض في إعراب هذه الآية ؟ يضاف إلى ذلك أن العكبري وأبا حيان الأندلسي أنفسهما ، ذكرا وجهًا آخر من الإعراب موافقًا تمامًا لمعنى الأية وتفسيرها وتركيبها اللغوي ، مع خلوه مما اعترى القول بالنصب على نزع الخافض من مآخذ القول بالتضمين وشدة التكلف في التأويل ، فقد قال العكبري: ((**قوله تعالى : (وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ) { البقرة 57 }** ، أي : جعلناه ظلاً، وليس كقولك : ظلَّلت زيدًا بظِلٍّ ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الغمام مستورًا بظلٍّ آخر)) [5]

أشار العكبري إلى أن (الغمام) مفعول به ، إلاَّ أنَّ دلالته تختلف عن دلالة المفعول به في نحو : ظلَّلت زيدًا ، ففي المثال يعني : تظليل زيد بشيء ، أي : جعله مُظَلَّلاً ومستورًا بشي نُصَب فوقه ، أمَّا في الأية ، فعلى العكس من ذلك ، أي : جعل الغمام مُظلِّلاً وساترًا لشي تحته، والمقصود بهم في الآية بنو إسرائيل ، وقد أحسن أبو حيان في التعبير عن هذا الوجه ، وشرحه فقال : ((أو مفعول به ، لا على إسقاط الحرف ، ويكون المعنى : جعلناه عليكم ظُللاً ، فعلى هذا الوجه الثاني يكون (فعَّل) ، فيه ، بجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه ، كقولهم : عدَّلت زيدًا، جعلته عدلاً، فكذلك هذا معناه ، جعلنا الغمام عليكم ظُلَّة)) [6]

وهذا فيما يبدو محصور في صيغة (فعَّل) ، وهو كقولك أيضًا : سهَّلتُ الصعب، أي: جعلته سهلاً، وبوَّبتُ الشباك ، أي : جعلته بابًا ، ويكون بهدمه وتحويله من شباك إلى باب، وقس على ذلك. ومعنى هذا الوجه يتناسب ودلالة الآية والسياق الذي وردت فيه ، وهو تذكير الله لبني إسرائيل بعظم نعمه عليهم من جهة ، وأنَّه هو المنعم الأول والوحيد من جهة ثانية ، وليبين الله سبحانه لبني إسرائيل وكل عباده بأنَّه القادر على تسخير أي شيء كان في الكون والطبيعة إلى ما يشاؤه الله وتحويله إلى

---

(1) المصباح المنير ص 386 .

(2) المفردات للأصفهاني ص 326.

(3) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : 5/3 .

(4) 7/10 .

(5) البيان 58/1

(6) البحر المحيط 312/1

نعمة ، حتى لو كان في الأصل نقمة ، فقد جاء في التفسير : ((والغمام جمع غمامة، كما السحاب جمع سحابة ، والغمام هو ماغمَّ السماء فألبسها من سحاب وقتام ، وغير ذلك مما يسترها عن أعين الناظرين ، وكل مُغَطًّى فإن العرب تسمية مغمومًا ، وقد قيل : إنَّ الغمام التي ظلَّلها الله على بني إسرائيل ، لم تكن سحابًا 000 قال ابن عباس : 000 هو غمام أبرد من هذا وأطيب ، وهو الذي يأتي الله ، عز وجل ، فيه يوم القيامة في قوله : **(فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ)**{**البقرة: 210**} وهو الذي جاءت فيه الملائكة يوم بدر ، قال ابن عباس : وكان معهم في التيه)) [1] ((وقال مجاهد : وهو أبرد من السحاب وأرق وأصفى)) [2]

فهذا الغمام إذن لم تصنعه الطبيعة بالأسباب التي أودعها الله في الطبيعة ، وإنَّما هو من صنع الله مباشرة ، هيَّأه الله ؛ ليكون أحد نعمه على بني إسرائيل ، فناسب أن يكون مفعولاً به لـ **(وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ)** فلو كانت الآية بالمعنى الذي يقتضيه القول بالنصب على نزع الخافض، أي: لو قال سبحانه : وأظللنا عليكم بالغمام ، لخالف المراد من فحوى الآية وسياقها في ثلاثة أمور أساسية، هي :

1-لوقال : بالغمام ، لاحتمل معنى استعانة الله بالأسباب ليحقق ما يريده .

2-لو قال: بالغمام ، لأفاد أنَّ الله سبحانه استعان بالغمام ليجعله ظلاً على بني إسرائيل؛ مما يجعل بني إسرائيل يشعرون أو يظنون أن نعمة الظل جاءتهم من قبل الغمام ، لا من قبل الله .

3-لو قال : بالغمام ، لتعين أن يكون المراد به هذا الغمام الذي يعتري الناس في كل زمان ومكان .

لكن لما أراد الله سبحانه ، أن يذكِّر بني إسرائيل ، أنَّ هذا الغمام الذي أظلهم هو ليس ككل غمام رأوه أو يرونه ، بل هو غمام خاص من صنع الله ، وأنَّ نعمة الظل إذن هي نعمة إلهية ربانية خالصة ، توجب أن يوجهوا شكرهم عليها إلى الله ، سبحانه ، لا إلى غيره ، وأنَّ الله، سبحانه ، وإن كان هو الذي خلق الأسباب ، إلاَّ أنَّه يتصرف فيها كما يريد ؛ يُضاف إلى ذلك أنَّه أريد باستعمال صيغة (فعَّل) من دون (أفعل) ، معنى استمرار النعمة ، أو طول مدتها ؛ لذلك قال سبحانه **(وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ) { البقرة 57 }** ، ولم يقل ما اقتضاه القول بالنصب على نزع الخافض : وأظللنا عليكم بالغمام ، لأن صيغة (فعَّل) ، تفيد معنى الجعل، ومعنى تكثير الفعل واستمراره ، فناسب المقام ، فقد ظلل الله عليهم الغمام في التية الذي استمر أربعين سنة [3]

---

(1) جامع البيان337/1

(2) المحرر الوجيز لابن عطية 148/1 .

(3) ينظر : جامع البيان 342/1

3-قال الله تعالى : (وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ) {البقرة 130}

أجاز الأخفش[1] والزجاج [2] والقيسي [3] والأنباري[4] والعكبري[5] إعراب (نَفْسَهُ) منصوبًا على نزع الخافض ، إذ الأصل : سفه في نفسه ، فلما حذف حرف الجر اتصل الفعل بالاسم فنصبه ، وجعلوا نظير ذلك قوله تعالى : **(وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) { البقرة 233}** والمعنى : أن تسترضعوا لأولادكم ، وقوله تعالى **(وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ) {البقرة 235}** والتقدير : ولا تعزموا على عقدة النكاح .

لكون هذا الوجه من الإعراب ، هو في الأصل ، إعرابًا مصنوعًا ، فإن إقحامه بين الأوجه الإعرابية عبث ، ومردود لما يأتي :

1- لم أجد في المعجمات العربية ، وكتب التفسير من ذكر عبارة : سفه في نفسه ، وأشار إليها أنَّها من لغة العرب ، وهو الأصل الذي استند إليه جمهور البصريين لتسويغ إعراب (نَفْسَهُ) منصوبًا على نزع الخافض ، جاء في العين للفراهيدي : ((وسفه حلمَه ، ورأيَه ونفسَه: إذا حملها على أمر خطأ)) [6] وقال الطبري في تفسيره : (((إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ) من سفهتْ نفسُه، وقد بينَّا فيما مضى أنَّ معنى السفه : الجهل ، فمعنى الكلام : وما يرغب عن ملة إبراهيم الحنيفية إلاّ سفيه جاهل)) [7] وجاء في التهذيب للأزهري : ((السفه : الخفَّة ، ومعنى السفيه : الخفيف العقل ، ومن هذا يقال : تسفهت الرياحُ الشيءَ : إذا حركته ، واستخفته فطيَّرته 000 ويقال : سفه فلان رأيَه: إذا جهله ، وكان رأيه مضطربًا ، لا استقامة فيه)) [8] وجاء في الصحاخ للجوهري : ((وقولهم: سفه نفسَه : 000 كأنَّ الأصل : سفهتْ نفسُ زيدٍ)) [9] وجاء في لسان العرب لابن منظور : ((السفه والسفاه والسفاهة : خِفَّة الحلم ، وقيل نقيض الحلم ، وأصله ، الخفة والحركة ، وقيل : الجهل، وهو قريب بعضه من بعض ،

---

(1) ينظر : معاني القرآن ص111

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه 183/1-184 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن 71/1

(4) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن 123/1

(5) ينظر : التبيان في إعراب القرآن 99/1

(6) ص 432

(7) جامع البيان 646/1 ، وينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص 64 .

(8) 1710/2-1711 .

(9) ص 498

وقد سفه حلمَه ، ورأيَه ، ونفسَه ، سفهًا ، وسفاها ، وسفاهة : حمله على السفه 000 ويقال : سفه فلانٌ رأيَه : إذا جهله 000 وسفه نفسَه : خسرها جهلاً 000 وقول المشركين : للنبي صلى الله عليه وسلم : أتسفِّه أحلامنا ، معناه : أتجهَّل أحلامَنا 000 وقال مجاهد: السفيه : الجاهل)) [1] وجاء في تاج العروس للزبيدي : ((السفه 000 وأصله : الخِفَّة والحركة، أو الجهل، وهو قريب بعضه من بعض 000 وقد سفه نفسَه 000 حمله على السفه)) [2] .

إذن الأصل الذي استند إليه أصحاب هذا الوجه من الإعراب ، لا أصل له في كلام العرب.

2–قال الزجاج : ((إن : سفه نفسَه : بمعنى : سفه في نفسه ، إلاَّ أنَّ (في) ، حُذِفت ، كما حُذِفت حروف الجر في غير موضع 000 والقول الجيد عندي في هذا : أنَّ (سفه) ، في موضع (جهل)، فالمعنى، والله أعلم : إلاَّ من جهل نفسَه، أي: لم يفكر في نفسه 000 وعُدِّي كما عُدِّي)) [3]

التجاء الزجاج إلى التضمين دليل على عدم اقتناعه بنصب (نفسه) ، على نزع الخافض، هذا من جهه ، ومن جهه أخرى ، فقد جاء في تفسير الطبري ، والتهذيب ، واللسان ، والتاج، كما تقدم ، أن الأصل في معنى السفه : هو الخفَّة ، والحركة ، أو الجهل ، وقد قال ابن قتيبة : ((السفه: الجهل)) [4] وقال ابن دريد : ((وسفه الرجل ، أي : جهل)) [5]

فلا معنى إذن لتضمينه معنى الجهل ، فيكون (سفه) ، قد نصب (نفسه) ، أصالة لا تضمينًا.

3– قال الفراء : ((والعرب توقع (سفه) ، على (نفسه) ، وهي معرفة ؛ لأنه مُفسِّر)) [6] ((وأنكر البصريون هذا القول ، وقالوا : لا تكون المفسِّرات إلاّ نكرات 000 وقال بعض النحويين في قوله تعالى : **(إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ)** إلاَّ من سفه في نفسه ، إلاَّ أنّ (في) ، حُذفتْ ، كما حُذِفتْ حروف الجر في غير موضع)) [7]

والمقصود بالمفسِّر : مصطلح التمييز عند البصريين ، فالبصريون إذن لم يعربوا (نَفْسَهُ) مفسِّرًا ؛ لأنَّ المفسِّر عندهم لا يكون إلاَّ نكرة ؛ لذلك اضطروا إلى إعرابه منصوبًا على نزع الخافض ، بتقدير

---

(1) 7/203–204 .

(2) 36 /198–199 .

(3) معاني القرآن وإعرابه 1/184.

(4) تفسير غريب القرآن ص64 .

(5) جمهرة اللغة : 2/894 . .

(6) معاني القرآن 1/62 .

(7) تهذيب اللغة 2/1710 .

: سفه في نفسه ، فهذا الإعراب غير مقبول ؛ لأنه قول مضطر ، وقول المضطر لا يُعَوَّل عليه ، هذا من جهه ، ومن جهه أخرى ، فإنَّ الفراء قد أحسن في الإجابة عن وقوع المفسِّر هنا معرفة ، فقد ذكر الفراء ؛ ومن نقل كلامه ، أن نحو : سفه زيدٌ نفسَه ، أصله : سفهتْ نفسُ زيدٍ ، فلما أُسنِد الفعل من النفس ، إلى صاحبها الذي هو (زيد) ، الواقع مضافًا إليه ، خرج ما بعده مُفسرًا ؛ ليدل على أن السفه فيه ، وكان حكمه أن يقال : سفه زيد نفسًا ؛ لأنَّ المُفَسِّر لا يكون ألاَّ نكرة ، ولكنه تُرِك على إضافته ، ونصب كنصب النكرة تشبيها به[1]

4-القول بالنصب على نزع الخافض في قوله تعالى : **(وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ) {البقرة 130}** لا يوافق تفسيرالآية ، قال أبو عبيدة : ((سفه نفسه: أي: أهلك نفسَه، وأوبقها ، تقول : سفهتَ نفسَك)) [2] وقال الأخفش : ((فزعم أهل التأويل أنَّه في معنى: سفَّه نفسَه)[3] وقال الزجاج : ((وذهب يونس إلى أن (فعِل) للمبالغة ، كما أنَّ (فعَّل) للمبالغة، فذهب في هذا مذهب أهل التأويل ، ويجوز على هذا القول : سَفِهْتُ زيدًا ، بمعنى : سَفَّهْتُ زيدًا، وقال أبو عبيدة، معناه: أهلك نفسَه، وأوبق نفسَه، فهذا غير خارج عن مذهب أهل التأويل، ومذهب يونس))[4]

ومما يقَّوي مذهب أهل التأويل الحديث المرفوع ، فقد سئل النبي ،صلى الله عليه وسلم، عن الكِبْرِ، فقال، الكِبْرُ : أن تَسْفَه الحقَّ ، وتَغْمَطَ الناسَ [5] أي : تستحقرهم، وتستخف بشأنهم ((وفي الحديث : إنَّما البغي من سفِه الحقَّ ، أي : من جهله)) [6] وقال الزمخشري: (((سفه نفسَه) امتهنها، واستخفَّ بها 000 وقيل انتصاب (النفس) ، على التمييز ، وقيل معناه : سفه في نفسه 000 والوجه الأول ، وكفى شاهدًا له بما جاء في الحديث : الكِبْرُ أن تسفه الحقَّ وتغمصَ الناسَ)) [7] وقال ابن عطية : ((وحكى ثعلب والمبرد أن (سفه) بكسر الفاء ، يتعدَّى كـ (سفَّه) ، بفتح الفاء وشدِّها)) [8]

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء 62/1 ، وجامع البيان 646/1 ، والتهذيب 1709/2 والصحاح 498، واللسان203/7 ، والتاج 199/36 .

(2) مجاز القرآن ص 34

(3) معاني القرآن ص 111

(4) معاني القرآن وإعرابه 183/1 وينظر : التهذيب للأزهري 1709/2

(5) التهذيب 1710/2 ، ولسان العرب 203/7

(6) التاج 199/36

(7) الكشاف 188/1-189

(8) المحرر الوجيز 212/1

وقد نبَّه أبو حيان الأندلسي على قضية مهمة ، وهي أن النصب على نزع الخافض في (سَفِهَ) ، سماعي شاذ بإجماع النحاة ، فقد قال : ((وأما إسقاط حرف الجر ، وأصله من : سفه في نفسه ، فلا ينقاس 000 وأما التضمين فلا ينقاس ، وأمَّا نصبه أن يكون مفعولاً به ، ويكون الفعل يتعدى بنفسه ، فهو الذي نختاره ، لأن ثعلبًا والمبرد حكيا أن (سفِه) ،بكسر الفاء ، يتعدى كـ (سفَّه) ، بفتح الفاء وشدِّها)) [1] وهذا هو الوجه الذي اختاره السمين الحلبي من بين سبعة أوجه فقال : ((قوله : (نفسه) في نصبه سبعة أوجه . أحدها ، وهو المختار ، أن يكون مفعولاً به)) [2] واختار هذا الوجه استنادًا الى ما حكي عن ثعلب والمبرد ، واستنادًا الى الحديث المرفوع: الكِبْرُ أن تسفه الحقَّ وتغمِصَ الناسَ ، الذي مر ذكره [3] والغمص والغمط معنياهما واحد .

4-قال الله تعالى : (وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ){البقرة : 135}

قال الفراء في إعراب (مِلَّة) : ((فإن نصبتها بـ(نكون) كان صوابًا ، وإن نصبتها بفعل مضمر كان صوابًا ، كقولك : بل نتبع (ملة ابراهيم) [4] وقال أبو عبيدة : ((انتصب ، لأنَّ فيه ضمير فعل ، كأنَّ مجازة ، بل اتبعوا ملة ابراهيم ، أو : عليكم ملة ابراهيم)) [5] و: (عليكم) ، اسم فعل أمر بمعنى (الزم) ، وقال الطبري : ((وفي نصب **(بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ)** أوجه ثلاثة ، أحدها 000 بل نتبع ملة إبراهيم حنيفًا ، ثم يحذف (نتبع) الثانية ، ويعطف بـ (الملة) ، على إعراب اليهودية والنصرانية ، والآخر : أن يكون نصبه بفعل مضمر ، بمعنى (نتبع) ، والثالث : أن يكون أريد : بل نكون أصحاب ملة إبراهيم ، أو أهل ملة إبراهيم ، ثم حذف (الأهل) ، و(الأصحاب)، وأقيمت : (الملة) مقامها))[6]وقال ابن الأنباري : (((ملة) منصوب بفعل مضمر ، تقديره : بل نتبع ملة إبراهيم ، وزعم الكوفيون أنَّ تقديره : بل نكون أهل ملة إبراهيم ، والوجه الأول أوجه الوجهين ، لأنّك تفتقر في هذا الوجه إلى إضمار بعد إضمار ، إضمار الفعل وإضمار المضاف، والإضمار على هذا الحد من

---

(1) البحر المحيط 564/1

(2) الدر المصون 120/2 .

(3) المصدر نفسه 120/2

(2) رواه ابن حنبل في مسنده 170/2

(4) معاني القرآن 64/1

(5) مجاز القرآن ص35

(6) جامع البيان 653/1 وينظر : معاني القرآن وإعرابه 186/1 ، ومشكل إعراب القرآن 73/1 ، والكشاف 193/1 والبنيان في إعراب القرآن 102/1 .

المتناولات البعيدة ، فلا يصار إليها ما وجد عنها مندوحة)) [1] وقال ابن عطية : ((وقيل : نُصبت على الإغراء)) [2]

يبدو أن المفسرين قد ذكروا ما أمكن أن يذكروه من أوجه إعراب (ملة) إلاَّ النصب على نزع الخافض ، وأول من نقل القول به استنادًا إلى كتب التفسير التي رجعت إليها: القرطبي، فقال: ((وقيل المعنى : بل نهتدي بملة إبراهيم ، فلما حذف حرف الجر صار منصوبًا)) [3] وكذلك أشار اليه أبو حيان الأندلسي بقوله : ((وإمَّا على أنَّه منصوب على الإغراء ، أي : الزموا ملة إبراهيم، قاله أبو عبيدة ، وإمَّا على أنَّه منصوب على إسقاط الخافض ، أي : بملة)) [4] والسمين الحلبي بقوله : ((الرابع : أنَّه منصوب على إسقاط حرف الجر ، الأصل : نقتدي بملة إبراهيم، فلمَّا حذف الحرف انتصب)) [5]

تبين فيما مر تفصيله أنَّ القول بالنصب على نزع الخافض الذي شاع في كتب النحو والتفسير قد قصد به نزع الخافض ، لا نزع الفعل معه ، فقد جاز القول به لو كان الفعل نهتدي، أو نقتدي مذكورًا ، أي : لو قيل في الكلام : وقالوا كونوا هودًا أو نصارى تهتدوا قل بل نقتدي ملة إبراهيم حنيفا ، أمَّا القول به ، والفعل المتعدي بحرف الجر غير مذكور، فهذا ما لا علاقة له البتة بالقول بالنصب على نزع الخافض .

والحقيقة أنَّ ثمة عامل لم يدخله النحاة والمفسرون في حسبانهم ، وهو ما يقتضيه نظم الكلام ، وهذا هو عامل النصب في الاسم (مِلَّةَ) ، لأنَّه متعلق بخبر : (كان)، المنصوب في قضية الاتباع التي تؤلف المحور الأساسي ، والدليل على ذلك أنَّ جميع الأوجه الإعرابية مستوحاة من المعنى العام الذي في الأية المتمثل بحجية الاقتداء ، فهو لم ينصب بعامل الإغراء، أو بإسقاط حرف الجر ، أو بالعطف أو بفعل مضمر ، تقديره كذا وكذا ، بل نصب بعامل السياق ، ومن نظائره في القرآن الكريم نصب **(تَصْدِيقَ)** في قوله تعالى : **(وَمَا كَانَ هَـذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ وَلَـكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ)[يونس: 37}** وقوله تعالى : **(لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لاوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)[يوسف : 111}** .

---

(1) البيان في غريب إعراب القرآن 124/1

(2) المحرر الوجيز 214/1

(3) الجامع لأحكام القرآن 139/2

(4) البحر المحيط 580/1

(5) الدار المصون 135/2

5–قال الله تعالى : (وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ){البقرة : 158}

أعرب ابن الأنباري (خيرًا) ، منصوبًا على نزع الخافض [1] وقال العكبري : (((خيرًا)، منصوب بأنَّه مفعول به ، والتقدير : بخير ، فلمَّا حُذِف الجر ، وصل الفعل ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أي : تطوعًا خيرًا)) [2]

تبيَّن من كلام سيبويه ، كما تقدَّم ، أنَّ المنصوب على نزع الخافض هو غير المفعول به، فالأول ما كان في الأصل مجرورًا بحرف جر أصلي ، فينتصب عند حذفه ، والعكبري خلط بين المصطلحين ، والقول بأنَّ (خيرًا) ، منصوب على نزع الخافض لا يقبل إلاّ بشروط ثلاثة، هي:

1–أن يُبَيَّنَ سر التحول من الجر إلى النصب .

2–أن يُشار إلى الفرق في المعنى بين الجر والنصب .

3–أن يكون الفعل ضمن الأفعال السماعية التي جاز نصب ما تعدَّى إليه بحرف الجر.

وهذه الشروط الثلاثة غير متوافرة في الفعل (تطوَّع) ، في الآية الكريمة، وغياب الشرط الأول ، والثاني يجعل نصب (خيرًا) ، عبثًا لا معنى له ، وفيما يتعلَّق بالشرط الثالث ، فإنَّ القول بأنَّ (خيرًا) ، نصب على نزع الخافض يدخل الآية الكريمة في حكم الشذوذ ؛ لذلك أشير إلى هذا الوجه بأنَّه غير مقيس ، وجعل كنصب (الديار) ، شذوذًا في قول الشاعر :

تمرون الديارَ ولم تعوجوا 0000000000000 [3]

فيجب إذن التخلي عن الأخذ بهذا الإعراب ، ولا سيما عند وجود إعراب آخر أقرب إلى معنى الآية وتركيبها ، وقد أشار إليه العكبري ، بقوله : ((ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي : تطوعًا خيرًا)) [4] وإعراب ثان ، وهو جعل (خيرًا) ، منصوبًا على الحالية، كما أنَّني أشم في الآية معنى المفعول لأجله ، أي : كأنَّ المعنى : أنَّ من تطوَّع ، وكانت غايته من هذا التطوع فعل الخير ، فجزاؤه ما انتهت به الآية .

6–قال الله تعالى : (وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) {البقرة 233}

---

(1) البيان في غريب إعراب القرآن 130/1 .

(2) التبيان في إعراب القرآن 109/1 .

(3) ينظر : الدر المصون 192/2 .

(4) التبيان في إعراب القرآن 109/1 .

أولادكم : منصوب عند جمهور النحاة والمفسرين على إسقاط حرف الجر؛ لأنَّ (استرضع) ، عندهم يتعدَّى إلى مفعولين ، الأول : يتعدَّى إليه بنفسه، والثاني : يتعدَّى إليه بحرف الجر، والتقدير : أن تسترضعوا مرضعة لأولادكم[1]

فجمهور النحاة والمفسرين ذهبوا إلى أنَّ (أولادكم) ، المنصوبة ، هي في الأصل مجرورة، والتقدير : لأولادكم ، إلاّ أنِّي لم أجد أحدًا منهم من أشار إلى سر التحول الدلالي من الجر إلى النصب ، فهذا الوجه إذن من الإعراب مردود ؛ لما ذكرناه بأنَّه لا يجوز الأخذ به إلاّ بعد أن يشار إلى سر العدول عن الأصل الذي قدروه ؛ لأنَّ بدون الإشارة إلى ذلك ، يجعل نصب (أولادكم)، في الآية عبثًا من جهة ، ونصبًا شاذًّا من جهة أخرى ، وهذا ما تنزَّه عنه القرآن الكريم ، يضاف إلى ذلك أنَّه لا مسوغ للقول به ما دام هناك مذهب آخر وإعراب آخر ، وهو ما ذكره الزمخشري أنَّ (استرضع) ، يتعدَّى إلى مفعوليه بنفسه ، فيكون (أولادكم) ، مفعوله الثاني ، والأول محذوف، والمعنى : أن تسترضعوا المراضع أولادكم [2] وقال أبو حيان الأندلسي : ((واستفعل : هنا للطلب، أي : طلبتُ من المرأة إرضاع الولد ، كما تقول : استسقيتُ زيدًا الماءَ ، واستطعمتُ عمرًا الخبزَ، أي : طلبتُ منه أن يسقيني ، وأن يطعمني ، فكما أنَّ الخبز والماء منصوبان ، وليس على إسقاط الخافض ، كذلك : أولادكم ، منصوب لا على إسقاط الخافض)) [3] لذلك يكون من الخلط، واللبس أن نسمي المنصوب على نزع الخافض مفعولاً به .

وجاء في لسان العرب : ((قال ابن بري : وتقول : استرضعتُ المرأة ولدي، أي : طلبتُ منها أن ترضعه ، قال الله تعالى : **(أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ)**{**القرة : 233**} والمفعول الثاني محذوف، أي : تسترضعوا أولادكم مراضع ، والمحذوف على الحقيقة المفعول الأول ؛ لأنَّ المرضعة هي الفاعلة بالولد 000 وحكى الحوفي في البرهان في أحد القولين أنَّه متعدٍّ إلى مفعولين)) [4]

فإعراب (أولادكم) ، مفعولاً به مقبول ؛ لأنَّه قائم على معنى المفعولية ، أمَّا القول بأنَّ (أولادكم) ، منصوب على نزع الخافض ، فإنّي لا أدري كيف استساغه الجمهور ؛ لأنَّه قول فارغ من كل محتوى .

7- قال الله تعالى : (وَلَـكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلاَّ أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا) {البقرة 235}

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج 268/1 ، وإعراب القرآن للنحاس ص 98 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 160/1 ، والتبيان في إعراب القرآن 150/1 ، والبحر المحيط 348/2-349 ، والدر المصون 473/2 .

(2) ينظر : الكشاف 277/1 .

(3) البحر المحيط 349/2 .

(4) 166/6 وينظر : تاج العروس 56/21

قيل في إعراب (سرًّا) الأقوال الآتية :

1-إنه مفعول به لـ(تُوَاعِدُوهُنَّ) ؛ لأنه بمعنى : النكاح ، والتقدير : لا تواعدوهن نكاحًا.

2-إنه مصدر في موضع الحال ، بمعنى مستخْفين ، والمفعول محذوف ، والتقدير: لاتواعدوهن النكاح سرًّا .

3-إنه صفة لمصدر محذوف ، أي : لا تواعدوهن مواعدة سرًا .

4-إنه بتقدير : في سر ، فيكون (سِرًّا) ، منصوبًا على الظرفية .

5-إنه منصوب على نزع الخافض ، أي : على سرٍ ، أي : على نكاح ، لأن الفعل: واعد، يتعدى إلى مفعولين ، إلى الأول بنفسه ، وإلى الثاني بحرف الجر (إلى)، فلما حذف حرف الجر، وصل إليه الفعل فنصبه[1]

وفيما يتعلق بالوجه الأخير قال ابن هشام (((على) : على وجهين أحدهما : أن تكون حرفاً000 قوله

تحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي : لقضى عليَّ ، فحذفت (على) ، وجعل مجرورها مفعولاً ، وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى: **(وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلاَّ أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا) {البقرة 235}**أي: على سر)) [2]

ويبدو أن ابن عطية قد حسم الأمر في هذه الأوجه الإعرابية المختلفة بقوله : ((ذهب ابن عباس، وابن جبير ، ومالك وأصحابه ، والشعبي ، ومجاهد ، وعكرمة، والسُدِّي، وجمهور أهل العلم، إلى أنَّ المعنى : لا تواعدوهن بالمواعدة ، والتواثق ، وأخذ العهود في استسرار منكم وخفية، و(سِرًّا)، على هذا التأويل نصب على الحال ، أي : مستسرين)) [3]

وهذا هو المعنى والتفسير الذي يقطع بإعراب : (سِرًّا) حالاً ، من دون أوجه الاعراب المذكورة.

7-قال الله تعالى : **(تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ)**{البقرة : 253}

في نصب (درجات) ، ستة أوجه ، هي :

1-إنَّه حال من (بعضهم) ، على حذف مضاف ، أي : ذا درجات ، أو ذوي درجات.

2-إنَّه مصدر واقع موقع الحال .

---

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص99 ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي 100/1 ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 152/1

(2) مغني اللبيب 142/1 .

(3) المحرر الوجيز 316/1

3- إنَّه مفعول ثان لـ (رفع) على أنَّه ضُمِّن معنى (بلَّغ) ،والتقدير : بلَّغ بعضهم درجات.

4-إنَّه بدل اشتمال .

5-إنَّه مصدر على معنى الفعل لا لفظه ؛ لأنَّ الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنَّه قيل: رفع بعضهم رفعات .

6-إنَّه منصوب على إسقاط الخافض ، وذلك الخافض يحتمل أن يكون (على) أو (في)، أو (إلى) ، والتقدير : على درجات ، أو : في درجات ، أو : إلى درجات ، فلمَّا حُذِف حرف الجر انتصب ما بعده . [1]

تقدَّم في مواضع مختلفة ذكر مآخذ القول بالنصب على نزع الخافض ، ومن هذه المآخذ التي تتعلق بتفسير هذه الآية وإعرابها ما يأتي :

1-لو تأمَّلتَ هذه الأوجه الإعرابية ، لوجدتَ أنَّ لكل وجه معناه ، إلاّ وجه النصب على نزع الخافض ، فإنَّه لا يدل على معنى ، فالأخذ به إذن في إعراب هذه الآية يعني إفراغها من محتواها، وفي هذا تعطيل للتفسير ، وتحويل القرآن الكريم إلى مجرد تراكيب لفظية، لا ترمز إلى دلالة معنوية ، أو بلاغية .

2-لمَّا وردت (درجات) ، منصوبة ، فقد أريد بها حتمًا معنى من معاني الاسم المنصوب كالحال، أو المفعول به ، وإعرابها منصوبة على نزع الخافض يعني جعلها بمعنى المجرور الذي يحمل دلالة الحرف الذي جرَّه ، وما أُريد هذا المعنى البتة ؛ لأنَّه لو أريد لجُرَّت (درجات) بالحرف الذي اختيرت دلالته من دون الأحرف الجارَّة الأخرى .

3-الدليل على أنَّ (رفع) ، متعدٍّ إلى (درجات) ، بنفسه ، عدم ورود تعدِّيه إليها بحرف الجر في المواضع الأُخَر ، وهي : قول الله تعالى **(وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ)**{الأنعام: 165} وقوله تعالى : **(وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ)**{الزخرف : 32} وقوله تعالى : **(وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)**{الزخرف : 11} وعلى نحو هذه الآيات قوله تعالى : **(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا {56} وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا)**{مريم : 56-57}

8-قال الله تعالى : (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء وَاللّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلاً وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ){البقرة : 268}

قال الزجاج : ((يعدكم الفقر : يعدكم بالفقر ، ولكنَّ الباء حُذِفتْ ، وأفضى الفعل فنصب، كما قال الشاعر :

أَمرْتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ بهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نشبِ)) [2]

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري 163/1 ، والدر المصون 536/2 .

(2) معاني القرآن وإعرابه 298/1 .

نصب **(الْفَقْرَ)** في هذه الآية قيل به كما هو واضح قياسًا على ضرورة شعرية ، والشاعر مدرك تمام الإدراك أنَّ من الأفصح ، والأنسب أن يقول : أَمرْتُكَ بالخير فافعل ما أُمِرْتَ به ؛ ليكون تركيب الأمر الأول ، وتركيب الأمر الثاني على نسق واحد ، إلاّ أنَّ الشاعر خالف هذا النظم الأمثل ، فحذف الباء مضطرًّا ؛ لأنَّ وزن البيت لايستقيم إلاَّ بحذفها ، والقرآن ليس شعرًا.

وتعدي (وعد) ، إلى مفعوله الثاني بالباء لم يرد في القرآن الكريم، ولهذا نقول : لو قيل في الكلام : يعدكم الشيطان بالفقر، لكان المراد إلصاق معنى الوعد بالفقر، وهذه قضية لا خلاف فيها ، ويكون التركيب بالجر هنا ، مشتغلاً بإبراز هذه الدلالة ؛ فلم يُعنَ بدلالة الفقر، لذا يكون المقصود من الفقر معناه الاعتيادي ، إلاَّ أنَّه جاء منصوبًا في قوله تعالى : **(الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ)** لأنَّه أريد أن يقع مفعولاً به ، وهذه قضية يجب أن لا يُختَلَف فيها أيضًا ، وأُريد بهذا المعنى استيعابه والاحتواء عليه ؛ مما اقتضى أن يكون معنى الآية : إنَّ الشيطان يعدكم الفقر ، الفقر الذي هو بأوسع معناه ، وبكل دلالاته ، الفقر من المال ، والفقر من العز والجاه ، والفقر من النصر والغلبة ، والفقر من الأمن والأمان والأنصار ، والفقر من عافية البدن واطمئنان البال ، والفقر من القناعة بما قسم الله ، والفقر من رضى الله ، والفقر من الأجر والثواب ، والفقر من الإسلام والإيمان ، والفقر من كل خير ، خير الدنيا والآخرة .

9-قال الله تعالى : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ){آل عمران :175}

قال الشريف الرضي : (((ومن سأل عن معنى قوله : **(إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ){آل عمران :175}** فقال : المعلوم أنَّ الشيطان يخوف أعداءه ، لا أولياءه ، فما معنى هذا الكلام ؟! فالجواب أنَّ المراد000 يخوفكم من أوليائه 00 تقدير الكلام : يخوف المومنين بأوليائه الذين هم المشركون ؛ فلمَّا أسقط الباء ، وصل الفعل إلى الأولياء فنصبهم 000 أو يكون تقدير الكلام : يخوفكم أولياءه فحذف المفعول الأول واكتفى بالثاني 000 وذهب كثير من العلماء المتقدمين 000 إلى أنَّ قوله تعالى : **(يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ)** على ظاهره ، وأنَّ المخَوَّفين هم أولياء الشيطان على الحقيقة 000 إنَّما هم المنافقون ، ومن لا حقيقة لإيمانه)) [1]

واختار جمهور المعربين والمفسرين إعراب (أولياءه) ، منصوبًا على إسقاط حرف الجر، والتقدير: يخوِّفكم بأوليائه ، فحذف المفعول الأول (كم) ، والباء من المفعول الثاني ، فلمَّا حذف حرف

(1) حقائق التأويل في متشابه التنزيل ، في ذيل الوجوه والنظائر لمقاتل بن سليمان ص 304-306 .

الجر وصل الفعل إليه فنصبه [1] وأجاز بعضهم أن يكون المعنى : يخوِّف أولياءه من المنافقين في عدم مقاتلة المشركين[2]

لاشتغال المعربين والمفسرين بإعراب (أولياءه) منصوبًا على نزع الخافض ، جعلهم لا ينتبهون على دلالة الفعل (يخوِّف) ، هنا وقد بدا لي أنَّه كدلالة : (ظَلَّلْنَا) في قوله تعالى : **(وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ) { البقرة 57 }** الذي مر إعرابه وتفسيره ، فلصيغة (فعَّل)، دلالتان ، فقولنا مثلاً : علَّمتُ زيدًا ، يعني ، زوَّدته بمعلومات ، لم يكن يعلمها من قبل ، هذا هو المعنى المعتاد ، لكن قد يقصد من هذه الصيغة دلالة أخرى ، يُتَعرَّف إليها من السياق ، وهي إفادتها معنى الجعل ، فيكون القصد من قولنا : علَّمتُ زيدًا ، جعلته معلِّمًا ، وكذلك قولنا : خوَّفتُ زيدًا ، فمعناه الشائع : أنَّك أخفته ، بمعنى أنَّك جعلته خائفًا ، لكن قد يراد من هذا المثال نفسه ، أنَّك جعلته مُخوِّفًا لا خائفًا ، أي : أنَّك أنت الذي صنعت فيه حدوث التخويف للآخَرين ، وعلى هذا النحو جاء قوله تعالى : **(إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءه)** فليس المراد أنَّه أخاف أولياءه ، بل المراد أنَّ الشيطان جعلهم مخوِّفين ، ذلك بأن ألبسهم قناعًا من أقنعته الشيطانية المزيفة ، فبدوا في نظر ضعاف الإيمان بأنَّهم مُخيفون ، وهم في الحقيقة أجبن الخلق ، ليسوا أهلاً لأن يخوفوا أهل الإيمان ، بل هم من شدة خوفهم من كل شيء صاروا أتباعًا للشيطان ، ولهذا قال الله ، سبحانه: **(فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ){آل عمران :175}**؛ لأنَّهم لا يستحقون أن يخاف منهم أحد.

10- قال الله تعالى : (وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا){الأعراف : 74}

جاء في الدر المصون : ((قوله تعالى : **(وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)** يجوز أن يكون (الجبال) منصوبًا على إسقاط الخافض ، أي : من الجبال 000 فيكون (بُيُوتًا) ، مفعوله ، ويجوز أن يُضَمَّن (تنحتون) ، معنى ما يتعدَّى لاثنين ، أي : وتتخذون الجبال بُيوتًا بالنحت ، أو تصيرونها بيوتًا بالنحت ، ويجوز أن يكون (الجبال) هو المفعول به و(بيوتًا) : حال)) [3]

ولِمَ نلتجئ إلى الوجه الأول ، أو الثاني ، وقد جاز الوجه الثالث؟! وهو الأصح ، والأقرب إلى معنى الآية وتفسيرها ، فحين قال ، سبحانه ، **(وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)** أراد دلالتين ، دل عليهما ظاهر الآية ، الأولى : أنَّه أراد من (تنحتون) ، معنى (تنحتون) فتضمينها معنى (تتخذون) أو

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء 174/1 ، ومعاني القرآن للأخفش ص 150 ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص 116 ، وجامع البيان للطبري 229/4 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 411/1 ، والمحرر الوجيز لابن عطية 544/1 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 231/1 ، والتبيان في إعراب القرآن 245/1 .

(2) ينظر : زاد المسير لابن الجوزي 175/1-176 .

(3) الدر المصون 363/5-364 .

(تُصيِّرون) يعد صرفها عن دلالتها المقصودة ، والدليل على ذلك أنَّ صاحب الدر المصون لم يستطع أن يتخلَّى عن معنى النحت ، فقيَّد التضمين به ، فاضطرَّ أن يقدر التضمين الأول بقوله: وتتخذون الجبال بُيوتًا بالنحت ، وقدَّر الثاني بقوله : تصيرونها بيوتًا بالنحت ، والثانية : أنَّه لم يستعمل (مِن) ، للاستغناء عن دلالتها ؛ إذ تدل على معنى التبعيض ، والمراد من قوله تعالى: **(وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)** الجبال بصفة عامَّة ، واستعمال (مِن) ، يغيِّر هذه الدلالة ، ويخالف تفسيرها ، فليس المراد أنَّهم نحتوا جزءًا مما حولهم من الجبال ، وجعلوها بيوتًا ، فلو أُريد هذا المعنى لاستعمل (مِن) ، كما استعملها في (تتخذون) ، فيكون المعنى : أنَّهم اتخذوا أجزاءً من السهول ، فشيَّدوا فوقها قصورهم ، أمَّا الجبال فقد نحتوها جميعًا بيوتًا .

11-قال الله تعالى : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) {الاعراف :150 }

أدخل النحاة ، والمعربون ، والمفسرون ، كما مرَّ في غير موضع ، هذه الآية ضمن شواهد النصب على نزع الخافض السماعي غير المُطَّرَد ، فأعربوا (أمر) ، منصوبًا على إسقاط حرف الجر، والتقدير : أعجلتم عن أمر ربكم ، فلمَّا حُذف حرف الجر ، اتصل به الفعل فنصبه[1]

وثمة حالة في هذا الباب تكررت عندهم ، هي أنَّهم سرعان ما يحكمون على كلام الله بالشذوذ ، بحجة أنَّه جاء مخالفًا لكلام العرب ، حتى إذا رجعنا إلى كلام العرب ، وجدناه موافقًا لكلام الله ، فقد حكموا هنا على نصب : أمر ربكم ، بالشذوذ ، لأنَّ (عجل) ، لا يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه، بل بحرف الجر ، بيد أنَّنا وجدنا اللغويين ينقلون جواز تعدِّي (عجل) ، إلى مفعوله بنفسه، فقد جاء في معاجم اللغة ، وكتب معاني القرآن ، وإعرابه : عجِلْتُ الشيءَ : سبقتُه [2] وجاء في الصحاح للجوهري : ((عجِلْتُ اللحمَ : طبختُه على عجلة)) [3] وجاء في المحكم لابن سيده: ((عجله: سبقه)) [4] وجاء في لسان العرب : ((وعجِلتُه : سبقتُه)) [5] فإذا كان : (عجِل) في قوله تعالى: **(أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)**

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه تحقيق هرون : 38/1 ، وتحقيق بديع : 69/1-70 ، ومعاني القرآن للفراء 253/1 ، ومعاني القرآن للأخفش ص 190 ، وإعراب القرآن للنحاس ص 299 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 262/2 ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي 307/1 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 356/1 ، والتبيان في إعراب القرآن 417/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك 85/2 ، وشرح التسهيل للمرادي ص 437-438 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 141/2-142 .

(2) ينظر : معاني القرآن للفراء 264/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 306/2 ، وإعراب القرآن للنحاس ص 324 ، وتهذيب اللغة للأزهري 2340/3، والدر المصون 466/5 ..

(3) ص 875 .

(4) 322/1.

(5) 46/10 .

{الاعراف :150 } جاز تعدِّيه إلى مفعوله بنفسه ، كما جاء ذلك في كلام العرب ، فهل ثمة داع بعد ذلك إلى إدراج هذا الشاهد القرآني في باب : النصب على نزع الخافض، ومن ثَمَّ الحكم عليه بالشذوذ !؟

12-قال الله تعالى : (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ)[يس : 39]

قيل في إعراب (منازل) ، أربعة أوجه ، هي :

الأول : أنَّها مفعول ثان ، و(قدَّرَ) ، بمعنى (صيَّر) .

الثاني : أنَّها حال ، والتقدير : والقمر قدَّرناه ذا منازل .

الثالث : أنَّها ظرف ، أي : قدَّرنا مسيره في منازل .

الرابع : أنَّها مفعول به ، والهاء في (قدَّرناه) في موضع نصب على نزع الخافض، والتقدير : والقمر قدَّرنا له منازل [1]

لِمَ الالتجاء إلى وجه النصب على نزع الخافض ، مع أنَّه وجه لفظي ومصنوع ، وفيه من المآخذ ما فيه ، ومع وجود أوجه أُخَر أوجه منه ، ولا أراه إلاّ الأول ، ولكن من غير تضمين (قدَّر) ، معنى (صيَّر) لأنَّ من معاني (فعَّل) ، معنى الصيرورة ؛ فـ (قدَّر) ، هنا نصب مفعوليه: الهاء و (منازل) ، بنفسه بالأصالة ، لا بالتضمين .

المبحث الخامس
المفعول لأجله والنصب على نزع الخافض

قال ابن هشام : ((ولمَّا أنهيتُ قولي في المرفوعات ؛ شرعتُ في المنصوبات ؛ فقلتُ: باب المنصوبات خمسة عشر : أحدها : المفعول به ، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل (ويشمل: المنادى، والمنصوب على الاختصاص ، أو الذم ، أو المدح ، أو الترحم ، او الإغراء، أو التحذير، أو القطع) 000 والثاني 000 المفعول المطلق 000 والثالث 000 المفعول له ، ويُسّمَّى المفعول لأجله، والمفعول من أجله 000 والرابع 000 المفعول فيه 000 والخامس : المفعول معه 000 والسادس : المشبه بالمفعول به ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة 000 والسابع : الحال 000 والثامن : التمييز 000 والتاسع : المستثنى 000 والعاشر : خبر كان ، وأخواتها 000 والحادي عشر : خبر كاد ، وأخواتها 000 والثاني عشر : خبر ما حُمِل على ليس 000 والثالث عشر : اسم إنَّ ، وأخواتها 000 والرابع عشر : اسم لا ، النافية للجنس 000 والنوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر ، وهو الفعل المضارع التالي ناصبًا)) [2]

---

(1) ينظر : إعراب اقرآن للنحاس ص 821 ، ومشكل إعراب القرآن 226/2 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 595/2 ، والتبيان في إعراب القرآن 342/2 ، والدر المصون 270/9 .

(2) شرح شذور الذهب ص 200-263 .

وهذه الأسماء تنوعتْ ، وتعددتْ ، لأنَّ كُلاً منها يدل على معنى ، وأُعرب استنادًا إلى معناه ، والنحاة لم يعربوا اسمًا من هذه الأسماء منصوبًا على نزع الخافض ، لأنَّه من الأولى أن يعرب حسب المعنى الذي يدل عليه ، والنصب على نزع الخافض لا يدل على معنى ، إلاَّ أنَّه استثني من هذه الأسماء المنصوبة المفعول لأجله ، فأُعرب منصوبًا على نزع الخافض ، فحملني هذا الاستثناء ، على دراسة هذه القضية في مبحث مستقل .

والمفعول لأجله يُسَمَّى أيضًا المفعول له ، والمفعول من أجله ، قال سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنَّه موقوع له ؛ ولأنَّه تفسير لما قبله: لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا، وذلك قولك : فعلتُ ذاك حذار الشر ، وفعلتُ ذاك مخافة فلان ، وادِّخار فلان ، قال الشاعر، وهو حاتم بن عبد الله الطائي{من الطويل} :

وأغفِرُ عَوراءَ الكريم ادِّخارَه وأصفح عن شتْم اللئيم تكَرُما

فهذا كله ينتصب ؛ لأنَّه مفعول له 000 لكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله)) [1]

كل ما قاله سيبويه عن سبب انتصاب المفعول لأجله ، يتعلق بالمعنى، وبالسياق ، فقد أصاب وأحسن في تفسير هذا العامل المعنوي الذي عمل النصب في المفعول لأجله، فالأسماء المنصوبة : حذار الشر ، ومخافة فلان ، وادِّخار فلان ، وعوراء ، وتكرما ، انتصبت ؛ لأنَّها دلت على معنى المفعول لأجله ؛ لذلك أعرِبتْ هذا الإعراب ؛ واصطلح على تسميتها هذا المصطلح.

هذه هو الحق ، إلاَ النحاة لم يأخذوا به ، وهو أنَّ العمل لا يكون إلاَّ بالمعنى ؛ فكدَّروا النحو أيَّما تكدير حين تركوا هذا الحق جانبًا ، وذهبوا إلى أنَّ المفعول لأجله نُصب بالفعل الذي قبله، شأنه في ذلك شأن المفعولات المنصوبة الأُخرى ، فها هو سيبويه بعد أن قال عن الأسماء المنصوبة المذكورة ونحوها : ((فهذا كله ينتصب ؛ لأنَّه مفعول له)) [2] أعقب ذلك مباشرة بقوله: ((ولكنَّه لمَّا طرح اللام عمل فيه ما قبله)) [3] فذهب إلى أنَّ المفعول لأجله مجرور باللام في الأصل؛ فلمَّا حُذِف عنه حرف الجر وصل إليه الفعل فنصبه ، فجعله منصوبًا على نزع الخافض، ففي كلام سيبويه هذا اختلطت ، وتشابكت ، وتداخلت أربعة عوامل ، بعضها في بعض : وهي:

1-عامل السياق ، عبَّر عنه سيبويه بقوله : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر 000لأنَّه تفسير لما قبله : لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهمًا))

---

(1) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 367/1-368 ، وتحقيق بديع : 435/1 ، وينظر : ديوان حاتم الطائي ص 45 .

(2) كتاب سيبويه تحقيق هرون : 369/1 ، وتحقيق بديع : 437/1.

(3) المصدر نفسه تحقيق هرون : 369/1 ، وتحقيق بديع : 437/1 .

2- وعامل المعنى ، عبَّر عنه بقوله : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب لأنَّه موقوع له)) وبقوله : ((فهذا كله ينتصب ؛ لأنَّه مفعول له))

3-عامل الفعل الذي قبله ، عبَّر عنه بقوله : ((ولكنَّه لمَّا طرح اللام عمل فيه ما قبله))

4-عامل حذف الخافض ، عبَّر عنه عندما ذكر أنَّ النصب جاء من طرح اللام ، وعلى أساس هذا العامل صاغوا مصطلحهم الذي عمَّ وطغى : النصب على نزع الخافض . والعامل الحقيقي الذي يجب أن لا يُختلف فيه ، هو عامل المعنى ، أو السياق ، وهذا الخلط بين هذه العوامل المختلفة التي تضمنها كلام سيبويه ظهر أثرها في كلام النحاة من بعده

قال المبرد : ((لأنَّ المعنى معنى اللام ، كما تقول : جئتُك ابتغاء الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال الشاعر :

وأغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

فإذا قلتَ : جئتك أنَّك تحب المعروف ، فالمعنى معنى اللام ؛ فعلى هذا قدَّمتَ ، فهذا قول الخليل))[1]

فقد جعل المبرد النصب بمعنى الجر ، والأصل هو الجر ، وهذا هو تفسير لمصطلح النصب على نزع الخافض

وفي إعراب قوله تعالى : **(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ وَاللهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ)**{البقرة : 207} قال الأخفش : (((**ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ**) فإنَّ انتصابه على الفعل 000 فلمَّا نزع اللام عمل الفعل ، ومثله **(حَذَرَ الْمَوْتِ)** في قوله تعالى : **(يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)**{البقرة : 19} وأشباه هذا كثير ، قال الشاعر :

وأغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

لمَّا حذف اللام عمل الفعل)) [2]

قول الأخفش : ((لمَّا حذف اللام عمل الفعل)) هذا قول سيبويه ، تناقله النحاة ، ويتضمن الإشارة إلى عاملين : الفعل ، ونزع الخافض .

وقال الزجاج : ((وإنَّما نصبتَ **(حَذَرَ الْمَوْتِ)** لأنَّه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنَّما نصبه في تأويل المصدر ، كأنَّه قال : يحذرون حذرًا 000 قال الشاعر :

وأغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَه وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

والمعى : لادِّخاره)) [3]

---

(1) المقتضب 2/347-348 .

(2) معاني القرآن ص 132 .

(3) معاني القرآن وإعرابه 1/92 .

صرح الزجاج في أول كلامه بالعامل المعنوي ، دل على ذلك قوله : ((وإنَّما نصبتَ000 لأنَّه مفعول له)) أي : نُصِب المفعول لأجله ؛ لأنَّه مفعول لأجله ، وهذه العبارة التي قالها سيبويه، وأجمع النحاة من بعده على تكرارها تعنى بما لا لبس فيه ، ولا إشكال ، بأنَّ المفعول له نصب بما دل عليه ، ثم نقل قول من قال بأنَّ عامل النصب ، هو نزع الخافض ، وهو قوله : (وليس نصبه لسقوط اللام) تم عاد وأكد أنَّ أصل النصب هو الجر .

وقال السيرافي : ((قال أبو سعيد (والمقصود نفسه) اعلم أنَّ المصدر المفعول له ؛ إنَّما هو السبب الذي له يقع ما قبله ، وهو جواب لقائل قال له : لِمِ فعلتَ كذا ؟ فيقول : لكذا وكذا، كرجل قال لرجل : لِمَ خرجتَ من منزلك ؟ فقال : لابتغاء رزق الله ، أو قال له : لِمَ تركتَ السوق؟ فقال : للخوف من زيد ، ولحذار الشر 000 ويجوز حذف اللام ، ونصب الذي بعدها ، كقولك: قلتُه ابتغاءَ الخير ، وحِذارًا من شر ، والنصب للمصدر الفعل المذكور ، لا غير ، فإذا ألقيت اللام 000 وصل الفعل إليه فنصبه ، وتدخل (مِن) في معنى اللام ؛ لأنَّه يجوز أن تقول : خرجتُ من أجل ابتغاء الخير ، واحتملتُ من أجل خوف الشر ، ومعناهما واحد)) [1] وقال ابن هشام : ((ويجوز جر المستوفي للشروط)) [2] وقال يس الحمصي : ((قوله : (ويجوز جر المستوفي للشروط) فيه إشارة إلى أنَّ الشروط شروط لجواز النصب ، لا لوجوبه ، وهذا يدل على أنَّ الجر هو الأصل؛ لجوازه مطلقًا ، ويدل له أنَّه يقع جواب السؤال ، بـ : لِمَ ؟ والأصل تطابق الجواب والسؤال)) [3]

وثمة خمس حقائق برزت عندي في هذا المقام من الضروري التنبيه عليها :

الأولى : أنَّ المفعول لأجله ، لم يكتسب هذه الدلالة من اللام البتة ، بل قد تمثل فيه معنى المفعول لأجله ذاتيًّا ، فلبس هذا المعنى من غير أداة ، كما لبس الحال معنى الحالية من غير أداة وبالشروط التي ذكروها ، فكذلك المفعول لأجله اكتسب هذه الدلالة من خلال الشروط التي تمثلها حتى استطاع النحاة أن يستنبطوها من خلال لفظه ، ومن خلال موقعه في التركيب، فتعرفوا إليها، وذكروها لنا ، وهي خمسة : أن يكون مصدرًا ، وأن يكون قلبيًّا ، وأن يتحد مع الفاعل في الزمان، وأن يتحد مع الفعل في الفاعل ، وأن يكون علَّة لحصول الفعل [4]، وهذه الشروط هي التي هيأته لاكتساب هذه العلَّة ، أي : تمثلها لاكتساب هذه الدلالة ، لا لجواز نصبه كما ذهب النحاة، وإنَّما جواز نصبه كان بعد ذلك ، فبعد أن صار مفعولاً له ، انتصب على هذا المعنى، كما انتصب الحال على الحالية ، والظرف على الظرفية ، والمفعول به على المفعولية، وكما انتصب الاسم على الاختصاص ؛ لذلك

(1) شرح كتاب سيبويه 255/2-256.

(2) شرح التصريح على التوضيح 490/2 .

(3) حاشية شرح التصريح 492/2-493.

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني 180/2-184 .

فإنَّ المفعول لأجله لا يُجر باللام التي تحمل دلالته، إلاَّ إذا فقد المفعول لأجله هذه الدلالة ، ويحصل هذا عند فقدانه لهذه الشروط ، أو بعضها.

الثانية : أنّ العرب ميَّالون إلى الإيجاز ؛ فهم غالبًا ، بل دائمًا ما يحذفون لفظ الخافض كلما أمكن الاستغناء عن دلالته ، وإنَّه لا يمكن الفصل بينهما ، والنصب على نزع الخافض قائم على جواز التعبير عن دلالة الخافض من دون لفظه ، بينما العلاقة بينهما علاقة الروح بالجسد؛ فهما إمَّا يُذكران معًا ، أو يُحذفان معًا ، ؛ إنَّها علاقة عدم ووجود ؛ لأنَّه إذا حذفنا لفظ الخافض، حُذِفتْ تلقائيًّا دلالته .

الثالثة : إذا أدركنا أنَّ المفعول لأجله اكتسب دلالته هذه ذاتيًّا ، أي : من غير أداة ، شأنه في ذلك شأن الحال ونحوه ، فيجب أن نتذكر أنَّ من العبث الذي تنزهت عنه لغة القرآن الكريم أن يُجَر المفعول لأجله هذا بلام العلة ، أي : باللام التي تحمل دلالته .

وهذا ما أكده النحاة ، فقد وجد النحاة استنادًا إلى استقرائهم اللغة أن من العبث الذي تنزهت عنه اللغة العربية استعمال أداتين ، أو وسيلتين للغرض نفسه ، في وقت واحد إلاَّ في التوكيد.

فلم يجز مثلا، المبرد أن تدخل الواو على أم ، ولا أم عليها ؛ لأنَّ أم للعطف، والواو للعطف [1] حتى قد أُنكرَ الجمع بين العوض والمعوض في النظم ، فضلا عن النثر، ولم يُجعل من الضرورات الشعرية[2].

وقد خصص السيوطي في الأشباه كلامًا على هذه المسألة، جعله تحت عنوان ((لا تجتمع أداتان في معنى واحد)) وقد نَسَبَ إلى ابن جني أنه قال: ((ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد، لان في ذلك نقضًا لما اعتزم عليه ، من الاختصار في استعمال الحروف إلا في التأكيد)) [3].

والنحاة كثيرًا ما سخروا هذه القضية عندهم للنقد والتعليل وجعلوها أساسًا بنوا عليه نتائج وقواعد ، من ذلك مثلا، قول ابن عصفور: ((ويعجبني أنْ يقوم زيد ، تريد : يعجبني قيامه فيما يستقبل؛ ولذلك لا تدخل (أن) ، على الفعل الذي في أوَّله السين أو سوف ، فلا تقول : يعجبني أنْ سيقوم زيدٌ، وأن سوف يقوم زيدٌ ؛ كراهة الجمع بين حرفين يفيدان شيئًا واحدًا وهو التخليص للاستقبال)) [4].

والنحاة حين لم يجيزوا اجتماع أداتين لمعنى واحد، لم يلتمسوا للجواز عذرًا، فلم يقولوا بجواز اجتماع الهمزة والباء، نحو: أذهبت بزيد، زيادة في التعدية ، أو تحلية العلم بـ(ال) تقوية في تعريفه ، ولم يجيزوا أنْ يقال : سوف لن أفعل كذا ، بجعل (لن) ، توكيدًا لـ (سوف) ، بل منعوا هذا، وعللوا

---

(1) المقتضب 307/3.

(2) ينظر : ضرائر الشعر، للقيرواني ص149.

(3) الأشباه والنظائر 336/1-338 .

(4) شرح الجمل لابن عصفور 482/2 .

المنع ، بان في جواز ذلك لغوًا فارغًا. إلاَّ في التوكيد كالجمع بين (إنَّ) ، المؤكدة، ولام التوكيد في نحو : إنَّ زيدًا لصادق

واستنادًا إلى ذلك قيل بكراهة إضمار كي التعليلية بعد لام العلة ؛ لئلا يؤدي إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد [1].وقال ابن هشام ((لأنَّ حرف التعليل لا يدخل على حرف تعليل)) [2].

كذلك لا يجوز جر المفعول لأجله الدال على العلَّة بلام العلة ؛ لأنَّه لا يجوز أن يدخل تعليل على تعليل ؛ لئلاَّ يؤدي إلى اجتماع وسيلتين لغرض واحد .

الرابعة : إنَّ المصطلح الذي أجمع عليه النحاة : النصب على نزع الخافض ، الذي جعلوا من شواهده المفعول لأجله يعني : أنَّ المفعول لأجله نُصب بعامل نزع الخافض ، إلاَّ أنَّ النحاة أجمعوا من جهة أُخرى على أنَّ عامل النصب في المفعول لأجله ، هو الفعل الذي قبله ، وهذا تناقض واضح ، وقد وجدتُ للفراء حجة واضحة ودامغة ، دحض فيها قول النحاة ، الذين ذهبوا إلى أنَّ المفعول لأجله منصوب بعامل الفعل ، فقال : ((فتنصب **(حَذَرَ الْمَوْتِ)** في قوله تعالى: **((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)**{البقرة : 19} على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد : يجعلونها حذرًا ؛ إنَّما هو كقولك : أعطيتُكَ خوفًا وفرقًا ، فأنتَ لا تعطيه الخوف؛ وإنَّما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ، ليس بالفعل000 والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع وليس نصبه على طرح (مِن) وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم) [3]

بيَّن الفراء أنّ المفعول لأجله لم ينصب بنزع الخافض ، أمَّا جعله بتقدير : من أجل كذا، لا يعني أنَّ أصله خفض ، وإنَّما كان يقدَّر بهذا التقدير من أجل تعليم المبتدئين ، كما استدل الفراء على أنَّ المفعول له ، لم ينصب بالفعل ، بالمثال الذي استشهد به : أعطيتُكَ خوفًا وفرقًا، فقد وقع (خوفًا) هنا مفعولاً لأجله ، وهو بإجماع النحاة منصوب بالفعل (أعطى) ، لكن لو جعلنا (خوفًا) منصوبًا بـ(أعطى) ، لوجب أن يكون المعنى : أنَّكَ تعطيه الخوف ، وهو معنى لم ترده من جهة، ومعنى فاسد من جهة أخرى ، لذا وجب عدم جعله منصوبًا بالفعل ، وقد جعله الفراء منصوبًا على التفسير ، وهو التمييز عند البصريين ، والجدير بالذكر أنَّ سيبويه نفسه قد أشار إلى هذا العامل الذي قال به الفراء في نص قوله المتقدم ذكره ، فقد قال : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر 000لأنَّه تفسير لما قبله : لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا)) [4] فقد بيَّن سيبويه أنَّ المفعول لأجله هو تفسير لما قبله، ومما يثير الانتباه هنا ، أنَّ سيبويه جعل

---

(1) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 15/2.

(2) مغني اللبيب 182/1 .

(3) معاني القرآن 24/1 .

(4) كتاب سيبويه تحقيق هرون :367/1 ، وتحقيق بديع : 435/1 .

نصب المفعول لأجله ، هو كنصب (درهمًا)، في نحو قولك: عندي عشرون درهمًا ، و(درهمًا) في هذا المثال يعرب تمييزًا ، عند البصريين، والكوفيون يسمونه (تفسيرًا) .

الخامسة : أنَّ المفعول لأجله الذي جعله سيبويه والنحاة من بعده منصوبًا على نزع الخافض ، يختلف عن جميع ما قيل بأنَّه منصوب على نزع الخافض ، وهو أنَّه يمثل المنصوب على نزع الخافض الوحيد الذي قد تعرَّف النحاة والمفسرون إلى دلالة نصبه ، فأُعرب استنادًا إليها، فجاء إعرابه مفعولاً لأجله موافقًا لمعناه ، وما من نحوي ، أو مفسر يرغب في العدول عن هذا الإعراب إلى إعرابه منصوبًا على نزع الخافض ، لأنَّ القول بالنصب على نزع الخافض قول لفظي، لا يدل على معنى ، بل هو فارغ من كل محتوى ، وكان ينبغي للنحاة والمفسرين أن يتعرَّفوا إلى الدلالة الإعرابية لكل اسم أعربوه منصوبًا على نزع الخافض ، كما فعلوا ذلك في المفعول لأجله ؛ ليعرب استنادًا إلى معناه ، فيدخلوه في أحد إعرابات الأسماء المنصوبة، فلو فعلوا ذلك لألغي القول بالنصب على نزع الخافض تلقائيًّا ، وأنقذوا النحو العربي من مآخذ هذا القول وإشكالاته .

نخلص من كل ما تقدم ذكره وتفصيله ، أنَّ القول بالنصب على نزع الخافض السماعي المُطَّرَد، وغير المُطَّرَد الذي عدَّه النحاة والمفسرون نصبًا شاذًّا لا يجوز ، كلاهما قول مختلق، وكذلك شواهدهما الكثيرة في القرآن الكريم التي تكاد لا تُحصى ، جميعها مختلقة ؛ لأنَّه لم يُعدَلْ عن جر الاسم إلى نصبه في أيّ موضع كان ؛ إلاّ لأنَّه أريد بذلك الاستغناء عن دلالة الحرف الجار؛ ليستبدل به معنى من معاني النصب ، كمعنى المفعولية ، أو الحالية ، أوالبدلية ، أو المصدرية، أو الظرفية ، أو التمييز .

الخاتمة ونتائج البحث

تبيَّن مما استشهد به النحاة والمفسرون من الآيات القرآنية التي أخضعوا إعرابها وتفسيرها إلى القول بالنصب على نزع الخافض ما يأتي :

1-إنَ القول بالنصب على نزع الخافض قول مختلق ومصنوع .

2-إنَّه قول لا معنى له ، بل هو في الأساس قائم على قضية لفظية محضة .

3-تبيَّن أنَّ الاسم لم ينصب في القرآن الكريم بعد حذف حرف الجر إلاّ من أجل أن يُجعل في معنى من معاني الاسم المنصوب ، والقول بالنصب على نزع الخافض مبني على أنَّ هذا الاسم بعد نصبه باق في حكم المجرور لفظًا ومعنى ، أي : على ما كان عليه قبل نصبه ، ففي الأخذ بهذا القول إهمال لهذا المعنى .

4-تبيَّن أنَّ النحاة والمفسرين قسَّموا النصب على نزع الخافض السماعي على قسمين: سماعي مُطَّرَد ، وسماعي غير مُطَّرَد ، وأدخلوا في السماعي غير المُطَّرَد شواهد قرآنية كثيرة، يكاد لا يمكن حصرها ، وقد حكموا على هذا السماعي غير المُطَّرَد بالشذوذ ، وعدَّوه بمنزلة الضرورات الشعرية ، وقرنوها صراحة بقول الشاعر : تمرون الديار 000وقالوا : الأصل: تمرون على الديار، أو بالديار، إلاّ أنَّ هذا الشذوذ أجازوه وسوَّغوه في الشعر، ولمَّا كان القرآن الكريم ليس بشعر ، فهذا يعني أنَّ هذا الشذوذ في القرآن الكريم لا يجوز ولا مُسَوِّغ له ، هذا هو مُؤدَّى ما صرَّحوا به ، وإنَّ بإمكان أي مستشرق كان وعدو للإسلام أن يثبت وجود هذا الشذوذ في القرآن الكريم ، مستدِلاً على ذلك بأقوال النحاة والمعربين والمفسرين ؛ من أجل ذلك أقترح إلغاء القول بالنصب على نزع الخافض .

المصادر والمراجع

-أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : 267هـ) تحقيق الأستاذ علي فاعور الطبعة الرابعة ، 2009هـ

-الأزهية في علم الحروف ،لأبي علي بن محمد النحوي الهروي (ت : 415) تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق 1391هـ=1971م .

-الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : 911هـ) وضع حواشيه غريد الشيخ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1428هـ = 2007م.

-إصلاح المنطق ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحلق ، المعروف بابن السكيت (ت : 244هـ) شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هرون ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1368هـ=1949م .

-الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم ، الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، الطبعة الأولى ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 1425هـ=2004م .

-إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت : 338هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، 1427هـ 2006م .

-إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني (ت: 603هـ) ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان ، 1427هـ 2006م .

-الأعلام لخير الدين الزِركْلي (بكسرالزاي والراء) ،الطبعة السادسة عشرة ، دار العلم للملايين، بيروت ، 2005م.

-أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت : 646هـ) دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت -لبنان ، دار عمار ، عمان -الأردن ، (د-ت).

-الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن كمال الدين ,أبي البركات بن الأنباري (ت:577هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب , الطبعة الأولى , دار الكتب العلمية ، بيروت ,1418هـ= 1998 م

-أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي الخير، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت : 691هـ) إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (د-ت).

-الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (-: 646هـ) تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد (1981- 1983).

-الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت : 337هـ)تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة السادسة ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان 1416هـ=1996م .

-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، (ت : 745هـ) حقق أُصوله، الدكتور عبد الرزاق المهيدي، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،1423هـ-2002م.

- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (ت:751هـ) إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت (د- ت).

-البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت: 794هـ) تحقيق أبي الفضل الدمياطي ، دارالحديث ، القاهرة ،1427هـ=2006م .

-بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ) تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ،بيروت (د-ت)

-البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ) اعتنى به وراجعه بركات يوسف هبود ، الطبعة الأولى ، المطبعة العصرية، صيدا، بيروت 1422هـ 2001م .

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، 1427هـ = 2006م .

-البيان في غريب إعراب القران، لأبي البركات بن الأنباري، (ت: 577هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، القاهرة، 1389هـ_ 1969م.

-تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديتوري (ت : 267هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1428هـ=20077م

-تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني الزَّبيدي (ت:1205هـ) اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ،بيروت 1427هـ = 2007م .

-التبيان في إعراب القران لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:616هـ)، دار الفكر، بيروت، 1426هـ-2005م.

-التحرير والتنوير، للشيخ محمد الظاهر ابن عاشور (ت : 1393هـ = 1973م) ، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ=2000م .

-تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت : 276) تحقيق السيد أحمد صفر ، المكتبة العلمية ، بيروت 1428هـ=2007م .

-تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : 370هـ) تحقيق د-رياض زكي قاسم، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان 1422هـ=2001م .

- جامع البيان عن تأويل أي القران، لمحمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ) ، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1426هـ- 2006م.

-الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (ت671هـ) محمد بن أحمد الأنصاري، الطبعة الثالثة دار الكتاب العربي، القاهرة، 1383هـ = 1967م .

-جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت : 321هـ) تحقيق الدكتور رمزي منير البعلبكي الطبعة الأولى ،دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان 1988م .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة , والدكتور محمد نديم فاضل , الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية , بيروت 1430هـ

-حاشية الصبان (ت : 1206هـ) على شرح الأشموني (ت : نحو 900هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأُولى، القاهرة، 1423هـ =2002م,

-حاشية محمد الخضري (ت : 1287هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركائه (د-ت).

-الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي (ت: 377هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1428هـ 2007م .

-حقائق التأويل في متشابه التنزيل ، للشريف الرضي (ت : 406هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي، في ذيل الوجوه والنظائر ، لمقاتل بن سليمان .

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:756هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ،الطبعة الثانية ،1424هـ-2003م .

-ديوان الأدب ، ميزان اللغة ومعيار الكلام ، لإسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت: 350هـ) تحقيق محمود السيد عثمان ، وأحمد شمس الدين الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2011هـ .

-ديوان امرئ القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة، بيروت ، لبنان 1425هـ=2004م .

-ديوان جران العود النميري ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق وتذييل الدكتور نوري حمودي القيسي ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، 1982م .

-ديوان جرير ، اعتنى به وشرحه حمدو طمَّاس ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان 1429هـ=2008م .

-ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدَّم له أحمد رشاد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان 1406هـ=1986م .

ديوان ذي الإصبع العدواني ، حُرثان بن مُحرِث ، جمعه وحققه عبد الوهاب محمد على العدواني، ومحمد نائف الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل 1973م=1393هـ .

-ديوان المتلمس الضُبعي ، برواية الأثرم ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي ، جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية 1390هـ=1970م .

-ديوان النابغة الذبياني ، اعتنى به حمدو طمَّاس ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت لبنان 1426هـ=2005م .

-رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:702هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة ، دار القلم، دمشق ، 1422هـ-2002م.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت : 1270هـ) ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت 1426هـ=2005م .

-زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:597هـ)، وضع حواشيه، أحمد شمس الدين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1422هـ-2002م.

-الزاهر في معاني كلام الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت : 327هـ) دار الحديث، القاهرة 1429هـ=2008م .

-شرح ابن عقيل (ت : 769هـ) على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط14، مطبعة السعادة، مصر، 1384هـ/ 1964م.

- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت : 672هـ) تحقيق أحمد السيد علي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر (د-ت) .

-شرح التسهيل للمرادي (ت : 749هـ) تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1427هـ = 2006م .

-شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: 905هـ) تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار العلوم، جامعة القاهرة .

-شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، (ت: 669هـ) تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح ، إحياء التراث الإسلامي، بغداد 1400هـ = 1980م – 1402هـ = 1982م.

-شرح الحدود النحوية ، لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت : 972هـ) تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، القاهرة 11417هـ=1996م .

-شرح ديوان جرير ، تأليف محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، دار الأندلس ، بيروت .

-شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة 1983م .

-شرح شذور الذهب لابن هشام (ت761 هـ) حققه وعلق عليه محمد خير طعمة حلبي, الطبعة الأُولى , دار المعرفة ، بيروت ، 1420 هـ =1999م .

-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت :327).، تحقيق بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية ، بيروت 1429هـ=2008م

-شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت : 686هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1428هـ 2007م .

-شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت : 368هـ) تقديم أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكب العلمية ، بيروت لبان ، 1429هـ 2008م .

-شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ) وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأُولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1422هـ - 2001م.

- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديتوري (ت: 276هـ) تحقيق الدكتور مفيد قميحة والأستاذ محمد أمين الضنَّاوي الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1426هـ=2005م .

-الصحاح للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري (ت : 393هـ أو حوالي 400هـ) اعتنى به خليل مأمون شيحا ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، لبنان ، 1428هـ 2007م

-ضرائر الشعر ، أو كتاب ما يجوز للشاعر لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت: 412هـ) تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور محمد مصطفى هدار، الناشر المعارف الإسكندرية (د-ت) .

-طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلاَّم الجمحي (ت : 231هـ) تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بجدة (د-ت)

-عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، للشيخ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، المعروف بالسمين الحلبي (ت :756هـ) تحقيق حمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د-ت)

-غريب القرآن الكريم في لغات العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت : 745هـ) تحقيق الدكتور أحمدي الشيخ ، الطبعة الأولى ، دار اليقين للنشر والتوزيع ، مصر المنصورة، 1426هـ=2005م .

-غيث النفع في القراءات السبع ، للشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي (ت : 1118هـ) تحقيق محمد بن عبد السميع الشافعي الحفيان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، 1425هـ 2004م .

-الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني (ت : 442هـ) دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 1424 = 2003م .

-الكتاب ، أو كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار القلم ، القاهرة 1966م.

-الكتاب، أو كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت:180هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه ، د إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 1420هـ = 1999م .

-كتاب الأفعال ، لأبي بكر محمد بن عمر الأندلسي ، المعروف بابن لبقوطية (ت : 367هـ)تحقيق إبراهيم شمس الدين الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،1424هـ 2002م.

-كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : 175هـ) الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي 1426هـ = 2005م .

-كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ) تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1407هـ 1987م .

-كتاب اللامات لأبي القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : 337هـ) تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثانية ، دار صادر ، بيروت 1412هـ =1992م .

-كتاب معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : 370هـ) تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، قدَّم له ، وقرَّظه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، كلية اللغة العربة ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1420هـ = 1999م .

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت:538هـ) ، رتبه وضبطه وصححه ، محمد عبد السلام شاهين ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ-2003م .

-كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : 599هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1404هـ = 1984م .

-لسان العرب ،لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: 711هـ) ، الطبعة الثانية، دار صادر ، بيروت ، 2003م

-ما تلحن فيه العامة ، لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت : 189هـ) تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1402هـ=1982م .

-مجاز القرآن ، لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى التيمي (ت : 211هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1427هـ=2006م .

-المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت:702هـ) تحقيق أ ، د ، منصور علي محمد عبد السميع ، الطبعة الأُولى ، دار السلام ، القاهرة ، 1426هـ =2005م

-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:546هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ-2001م.

-المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، المعروف بابن سيده(ت : 485هـ)تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1421هـ=2000م

- مشكل إعراب القران ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ) تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق ، 1394هـ-1974م.

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: 770هـ) دار الكتب العلميو ، بيروت ، لبنان ، 1414هـ=1994م .

-معاني القران ،لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:215هـ) وضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ-2002م.

-معاني القران ، لأبي زكريا زياد بن عبد الله الفراء (ت:207هـ) وضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1423هـ-2002م.

- معاني القران وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري (ت:311هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث، القاهرة 1424هـ-2004م.

-معجم الأدباء ، المسمى : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت : -626هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1993م .

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (د-ت).

-المفردات ي غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ) ضبطه هيثم الطعيمي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1428هـ=2008م .

-المفصل في علم العربية ،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: 538هـ)، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ، 1424هـ - 2003م.

-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت : 855هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت 1426هـ=2004م .

-المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي علي النحوي، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.

المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد (ت: 285هـ) تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب، بيروت (د-ت) .

-المقرب ، لابن عصفور (ت:569هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418- 1998م.

-المنهل الصافي في شرح الوافي لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت: 827هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور فاخر حبر مطر ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان 2008م .

-الميسر في القراءات الأربع عشر ، لمحمد فهد خاروف ، ومحمد كريم راجح، الطبعة الرابعة، دمشق-بيروت 1427هـ 1006م .

-نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي االبركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت : 577هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء ، 1405هـ=1985م .

-نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن ، للإمام أبي بكر بن عزيز السجستاني (ت: 330هـ)تحقيق الدكتوريوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة، بيروت، 1431هـ=2010م .

-النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت: 606هـ) الطبعة الثالثة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان 1430هـ=2009م .

-الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ، لمقاتل بن سليمان البلخي(ت : 150هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1429هـ =2008م .

- الوسيط في تفسير القران المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت:468هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1994م.